نقض التفويض المُبْتَدَع

وبيان العلاقة بينه وبين التجهم

طبعة منقحة

تأليف

أبي محمد

مجدي بن حمدي بن أحمد

قدم لطبعته الأولى

الشيخ العلامة

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

ـ رحمه الله ـ

ع

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أحمد ، مجدي حمدي

نقض التفويض المبتدع وبيان العلاقة بينه وبين التجهم. الرياض.

١٢٤ ص ؛ ١٤×٢٠ سم

ردمك: ٩٩٦٠-٠٥-٧٨٣-X

١- العقيدة الإسلامية

٢- الأسماء والصفات

أ- العنوان

ديوي ٢٤٠ ٢٠/٠٢٩٧

رقم الإيداع: ٢٠/٠٢٩٧

ردمك: ٩٩٦٠-٠٥-٧٨٣-X

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

الطبعة الثانية : ١٤٣٥هـ.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسولُه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] . ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١] . ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾[الأحزاب: ٧٠-٧١].

إن خير الحديث كلام الله ، وخير الهدي هدي نبينا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

أما بعد : فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب نقض التفويض المبْتَدع ، وكان قد قدم للطبعة الأولى منذ خمسة عشر عاماً ، صاحب الفضيلة الشيخ العلامة المجاهد عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ـ رحمه الله ـ وكان قد حصل في هذه الطبعة من التحريف والسقط ما الله به عليم ، وسبب ذلك

أنه بعد أن تم تصحيح تجارب الصف ، دُفِعت للمطبعة تجربة الصف الأولى غير المصححة ، فوقعت الكارثة ، وأذكر تلك الليلة الحزينة التي تسلمت فيها الكتاب وقد شوه تشويهاً بليغاً، أني قد هممت بإحراق هذه النسخ ، وقد استشرت الشيخ ـ رحمه الله ـ في ذلك، فخفف عني وقال: إن الأخطاء واضحة وطلاب العلم يعرفونها ، وهذا من تواضعه رحمه الله ، ومن رحمته بصغار طلاب العلم، أن رضي بأن يخرج كتاب عليه اسمه بهذه الحال .

وطُرح الكتاب ومرت هذه الطبعة بحمد الله سريعاً . ومن يومها وأنا أريد إعادة طباعته .

وأنا لم أزد كبير شيء في هذه الطبعة ، فبقي الكتاب على شرطه الأول من الاختصار ، إذ كان القصد والغرض هو تصحيحه مما لحق به خلل، والاعتذار للقارئ الكريم، ولمقام الشيخ الشفوق، عما وقع في طبعته الأولى من غير جريرة مني ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

وبرغم أني لم أغير في هذه الطبعة أو أزد كبير شيء إلا أني قيدت تقديم الشيخ بالطبعة الأولى . ثم لم يبق لي إلا الدعاء للشيخ الجليل عبد الله الجبرين ـ رحمه الله ـ أن يمتعه الله بصحبة نبيه على الحوض وفي الجنة..آمين .

صورة تقديم الشيخ ـ رحمه الله ـ للطبعة الأولى

أحمد الله وأشكره وأثني عليه وأستغفره وأصلي وأسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه

وبعد فقد تصفحت هذه النبذة التي كتبها أخونا أبو محمد مجدي بن حمدي بن أحمد فيما يتعلق بإثبات السلف للأسماء والصفات والرد على النفاة والمفوضة ولقد أجاد وأفاد وحصل على المراد جزاه الله خيرا ونفع بعلومه وأكثر في الأمة من أهل السنة الذين يصدعون بالحق ويردون على المعطلة وأهل الإلحاد والزندقة ونسأل الله تعالى أن ينصر دينه ويعلي كلمته ويصلح أحوال المسلمين في كل مكان ويصلح أئمتهم وقادتهم ويجعلهم قادة وسادة ودعاة إلى الحق والصراط المستقيم وينصر بهم الإسلام وأهله في كل مكان وزمان وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم

كتبه عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

أحمد الله وأشكره وأثني عليه واستغفره وأصلى وأسلم على رسوله محمد وآله وصحبه .

وبعد : فقد تصفحت هذه النبذة التي كتبها أخونا أبو محمد مجدي بن حمدي بن أحمد فيما يتعلق بإثبات السلف للأسماء والصفات والرد على النفاة والمفوضة ولقد أجاد وأفاد وحصل على المراد فجزاه الله خيراً ونفع بعلومه وأكثر في الأمة من أهل السنة الذين يصدعون بالحق ويردون على المعطلة وأهل الإلحاد والزندقة ونسأل الله تعالى أن ينصر دينه ويعلي كلمته ويصلح أحوال المسلمين في كل مكان ويصلح أئمتهم وقادتهم ويجعلهم قادة وسادة ودعاة إلى الحق والصراط المستقيم وينصر بهم الإسلام وأهله في كل مكان وزمان وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسوله ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢] . ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١] . ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[الأحزاب: ٧٠-٧١].

إن خير الحديث كلام الله ، وخير الهدي هدي نبينا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

أما بعد : فهذه هي الحلقة الثانية من حلقات السلسلة التي وعدت أن

أشير فيها إلى منهج أهل البدع في الاستدلال .

وقد تقدم في الحلقة الأولى بيان عقيدتهم في التوحيد ، والفرق بينهم وبين أهل السنة في هذا الباب .

وسنعرض في هذه الحلقة لسلوك هؤلاء مع ألفاظ الكتاب والسنة التي فيها صفة الله عز وجل ، والفرق بينهم وبين أهل السنة في هذا الباب .

فموضوع هذه الرسالة هو قضية التفويض المبتدع ، وبيان العلاقة بينه وبين التجهم ، وإنها لوثيقة، بل لا تنفصم في جوهر الأمر وحقيقته .

ومن خلال هذا العرض سيقف القارئ على شيء من حيل هؤلاء في دفع الشناعة عن أنفسهم بعد أن فضحهم الله على ألسنة أئمة الإسلام .

وإنك لتعجب غاية العجب من حيل أهل البدع في نقض دين الإسلام، والتي سنجعل الحلقة الثالثة ـ إن شاء الله ـ في ذكر طرف منها .

إن من هؤلاء زنادقة يعملون على بصيرة لنقض عرى الإسلام عروة عروة، وإلا أليس عجيباً أن تجد الرجل في باب التوحيد قبورياً يصرف خوفه ورجائه إلى الأموات من دون الله عز وجل !؟.

ثم إذا نظرت لعقيدته في أسماء الله عز وجل وصفاته، وجدته نافياً للمعبود نفياً محضاً ، يصرح به حيناً ، ويحتال على التصريح حيناً آخر!.

فإذا اقتربت منه أكثر وجدته باطنياً خبيثاً معظماً لشيخه الأكفر ابن عربي وعلى نحلته .

وفي الصحابه تجده شيعياً وربما غالياً ، في القدر قدرياً ، وفي الإيمان مرجئاً أليس في اجتماع خصال الشر هذه ما يشي بزنديق همه وهواه في نقض الدين ووضع الصغار على أهله ؟. نسأل الله عز وجل أن يحفظ الإسلام وأهله من شر الأشرار وكيد الفجار.

ومن هؤلاء من عداده في الحمقى والمغفلين ، ينعق على غير بصيرة مع كل ناعق ، وربما عن عصبية وحمية الجاهلية ، فنسأل الله سبحانه أن يرد ضال المسلمين إلى الحق رداً جميلاً.

وعارٌ على الرجل أن يكون معولاً في يد مَنْ يهدم الإسلام ، ويصرف همه في عداوة أهله .

وبكل حال فالحمد لله الذي بصرنا خطأ المخطئين وضلال الضالين ، ومن تمام الإقرار بنعمته أن نبذل النصح لمن لا يفهم حقيقة قوله وما يلزمه فيه ، والله يهدي من يشاء ويضل من يشاء . فنسأل الله سبحانه صدق النية وصواب العمل .

وجزى الله شيخنا العلامة/ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ـ حفظه الله ـ

خيراً على تفضله بقراءة هذه الرسالة والتقديم لها .

ولم يقرأ سماحته المبحث الأخير (خاتمة في التنزيه) فقد أضفته وكان ـ حفظه الله ـ في شغل .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وكتبه أبو محمد

مجدي بن حمدي بن أحمد

الرياض ٥/ ١٢ / ١٤١٩هـ

معنى التفويض وحقيقته

تحقيق معاني الكتاب العزيز أصل كبير قد شيد عليه أهل السنة مذهبهم في باب المعرفة بالله عز وجل .

وفي مقابلة هذا الأصل الأصيل تجد أهل البدع من المعتزلة وهم جهمية في باب الأسماء والصفات[١] ، قد شيدوا مذهبهم الباطل على إعطاء لفظ قد جردوه عن معناه .

إذاً فنحن سنعرض في هذه الرسالة المختصرة لأصلين :

- تحقيق المعاني .
- تجريد الألفاظ عن معانيها .

فإن هذه طريقة ناجعة في تحقيق القول مع أهل التفويض ، وبيان العلاقة بين طريقتهم وطريقة الجهمية ، إذ ليس في تحقيق الدعاوى مثلُ النظر في معانيها ولما تفضي إليه .

إن التفويض المُبْتَدَع الذي نقصده هنا وكما سيأتي بيانه ، هو الاقتصار على ترديد ألفاظ الآيات التي فيها صفة رب العالمين، وكذلك الحال في الآثار النبوية التي فيها الصفة ، دون إثبات معانيها ، وذلك إما بدعوى

---

(١) وقد نعتهم بالجهمية أبو الحسن الأشعري في كتابه الإبانة . فانظره ص١٢٢، ١٤٤.

امتناع العلم بمعاني تلك الألفاظ ، وإما بدعوى إسقاط المعنى عنها بالكلية « لا معنى ». إن هذا الترديد هو في حقيقة الأمر نفيٌ مستتر لدفع الشناعة ، وحيلةٌ جازت على البسطاء المساكين بأن هذا الترديد هو مذهب السلف .

إن التفويض بهذا المعنى مذهب باطل ظاهر الفساد، وسنفصل دلائل بطلانه ، لكن على سبيل الإجمال نطلب أولاً شهادة أحد كبار أئمة الأشعرية على فساد هذا المذهب ، قال ابن فُوْرَك : « فصل آخر : من الكلام على من قال : إن ما روينا من هذه الأخبار ، وذكرنا في أمثال هذه السنن والآثار، **مما لا يجب الاشتغال بتأويله وتخريجه وتبيين معناه وتفسيره** .

اعلم أن أول ما في ذلك أنا قد علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما خاطبنا بذلك ليفيدنا، وأنه خاطبنا على لغة العرب بألفاظها المعقولة فيما بينها، المتداولة عندهم في خطابها ، **فلا يخلو من أن يكون قد أشار بهذه الألفاظ إلى معان صحيحة مفيدة، أو لم يشر بذلك إلى معنى ، وهذا مما يجل عنه صلى الله عليه وسلم، أن يكون كلامه يخلو من فائدة صحيحة، ومعنى معقول .**

وإذا كان كذلك، ولابد أن يكون لهذه الألفاظ معانٍ صحيحة ، فلا يخلو أن يكون إلى معرفتها طريق أو لا يكون إلى معرفتها طريق: **فإن لم يكن إلى معرفتها طريق ، وجب أن يكون تعذر ذلك لأجل أن اللغة التي خاطبنا**

بها غير مفهومة المعنى ولا معقولة المراد ، والأمر بخلاف ذلك ، **فعلم أنه لم يُعَمِ على المُخَاطبين من حيث أراد بهذه الألفاظ غير ما وضعت لها ، أو ما يقارب معانيها**[١] **، مما لا يخرج عن مفهوم خطابها .**

إذا كان كذلك كان تعرف معانيها ممكناً ، والتوصل إلى المراد به غير متعذر ، فعلم أنه مما لا يمتنع الوقوف على معناه ومغزاه ، وأن لا معنى لقول من قال : إن ذلك مما لا يُفهم معناه ، **إذ لو كان كذلك لكان خطابه خلواً من الفائدة ، وكلامه معرى عن مراد صحيح ، وذلك مما لا يليق به صلى الله عليه وسلم»**[٢] اهـ.

إننا نلحظ من التقسيم الحاصر لابن فُوْرَك لمقالة المفوض أن التفويض لا يخرج عن أحد تفسيرين : الأول أنه لا معنى لهذه الأخبار ، وهذا قوله : « **أو لم يشر بذلك إلى معنى**» . الثاني : إثبات معنى لا يمكن الوقوف عليه وهذا قوله :« **فإذا كان كذلك فلابد أن يكون لهذه الألفاظ معانٍ صحيحة،** ولا يخلو أن يكون إلى معرفتها طريق أو لا يكون إلى معرفتها طريق: **فإن لم يكن إلى معرفتها طريق**».

---

(١) يريد بالتأويل؛ أي لم يعم على المخاطبين حيث أراد بالتأويل غير المعاني التي وضعت للألفاظ، أو ما يقارب تلك المعاني .

(٢) مشكل الحديث وبيانه ص ٣٠٥.

ونلحظ قوله في استحالة التفويض ، وأنه غير ممكن في ذاته ، وذلك في قوله: «**وأن لا معنى لقول من قال : إن ذلك مما لا يُفهم معناه**».

وكان ـ رحمه الله ـ قد افتتح كتابه بنقض التفويض ، وقال في معرض ذلك : « **بل كل ما صح من ذلك فله معنى صحيح ، وفائدة معقولة ، منزلة على حكم اللغة ، مقدرة على المتعارف بين أهلها في مثلها ...**

وقال : ويزيدك بياناً وإيضاحاً ، وأن لابد أن يحمل على ما ذكرنا ، أن الذاهب إلى القول بقبول ما صح منها ، إن كف لسانه عن الخوض في طلب معانيها ؛ فكيف يمكنه أن يكف قلبه عن اعتقاد شيء فيها ، أو الشك والوقف في جملة معانيها ؟. وكيف يكون الشك أولى من العلم ، والوقف عن النظر أحق من طلب النظر ، ليفهم معنى ما يُروى للتفهم والفهم؟»[1] اهـ.

ونلحظ أيضاً العبارات القوية التي نزه بها مقام النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا المذهب بأنه يقتضي التعمية على المخاطبين ، أو أن يكون كلامه خلواً من الفائدة . وقال ـ رحمه الله ـ : « وإنما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم إن صح ؛ لاعتقاد فائدة ، وإفادة عائدة ، ومعنى زائد ، **فإن لم يكن في روايتها إلا التلفظ بها من غير أن يُعقل معنى ، أوجب أن**

(١) مشكل الحديث وبيانه ص ٦.

يُضاف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ما هو عنه بريء من العبث في التلفظ بما لا يفيد ، ونقل القوم ما لا يُفهم» [١] **اهـ.**

وكذا وصف ابن فُورَك أصحاب هذا المذهب بالمعطلين الملاحدة والمبتدعة[٢].

إن هذه العبارات القوية في إبطال التفويض ليست من كلام ابن تيمية الذي وصف هذا المذهب بالتجهيل .

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : « وأهل التجهيل الذين يقولون: ذلك الكلام ليس له معنى يعلمه الرسل ولا غيرهم، وإنما يعلمه الله وحده» وهذان القولان[٣] يقول بكل منها طوائف معظمون للرسل، وقد تبين فسادهما في غير هذا الموضع .

وأما من قال : إن الرسل وغيرهم يعلمون المعنى الذي بينه الله لهم بكلامه، ولكن استأثر الله بعلم أمر آخر لا يعلمونه، كما استأثر بعلم غيب

---

(١) مشكل الحديث وبيانه ص ٥.

(٢) انظر مشكل الحديث وبيانه ص ٣، ٣٠٧.

(٣) يعني التأويل أو بمعنى أصح التحريف، والتفويض، وقد سمى ابن تيمية الفلاسفة بأهل التخييل . انظر مجموع الفتاوى (٤/ ٦٧) .

الساعة فهذا قول السلف والأئمة »[١]اهـ.

إن القيمة الحقيقية لشهادة أبي بكر محمد بن الحسن بن فُوْرَك على بطلان التفويض أنه من أجل أئمة الأشاعرة ، ومن أرفعهم رتبة في النقل عن أبي الحسن الأشعري، ثم هو من القائلين بالتأويل، إلا في مواضع كان التأويل فيها علماً على التجهم الصريح كتأويل اليد والوجه ؛ فلم يتحاش فيها من التصريح بالإثبات .

هذه إذن شهادة ابن فُوْرَك على بطلان الشق الأول من مذهب الأشاعرة المدعى ؛ إذ يدعي متأخرو الأشعرية بأن الحق في باب الأسماء والصفات هو ترك ظاهر اللفظ ، والخروج عنه إما بالتفويض وإما إلى التأويل ، حيث يقول إبراهيم اللقاني[٢] صاحب جوهرة التوحيد :

وكلُّ نصٍ أَوْهَمَ التشبيها * أَوِّلْهُ أو فَوِّضْ و رُمْ تنزيها**

فكلاهما : التأويل والتفويض ، مذهب صحيح معتبر عندهم ، مع ما بينهما من المناقضة الذاتية ؛ حيث يلزم من صحة أحدهما بطلان الآخر قطعاً

---

(١) الجواب الصحيح (٦/ ٥٢٠) ، وانظر الفتاوى(٥/ ٢٤) . وقد سمى ابن تيمية أهل التفويض بأهل التجهيل في عدة مواضع من كتبه .

(٢) نسبة إلى لقانة من قرى مصر ، وهو برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني المصري المالكي الصوفي الأشعري توفي عام ١٠٤١هـ.

واستحالته في ذاته. وقد رأيتَ في ذلك شهادة صاحب التأويل ابـن فُـوْرَك.

أما التأويل شطر المذهب الثاني فقد تكفلت به شهادة أبي المعالي الجويني؛ إذ نقل في النظَّامية ـ وهي آخر ما كتب ـ إجماع الصحابة والتابعين على ترك التأويل والانكفاف عنه . وقال : «**وإذا انصرم عصرهم وعصر التـابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع**»[1] اهـ.

فموضع الحجة هنا والإلزام ، هـو نقلـه عـن السـلف الانكفـاف عـن التأويل عبر القرون الثلاثة الفاضلة، وإقراره بتـوافر دواعـيهم ـ وبخاصـة الصحابة ـ على نقل التأويل والقول به إن كان صحيحاً، بأكثر مما يلزمهم في نقلهم لفروع الشريعة، فكـان هـذا عـدماً في موضـع البيـان فيفيـد العـدم والبطلان .

إن ضم شهادة كل من الرجلين إلى الأخرى ، كفيـل بإسـقاط المـذهب بأيدي رجاله ، أو على الأقل إسقاط تلك الدعوى العريضة في الجمـع بـين النقيضين التي عبر عنها صاحب الجوهرة ، ودان بها متأخرو الأشاعرة .

---

(١) انظر مقالته في العقيدة النظامية ص٣٢-٣٣ ، وقد انتقل الجويني فيها من التأويل إلى التفويض كما يدل عليه ظاهر لفظه ، وقد كان كما في كتابه الإرشاد يذم التفويض ويرى أن التأويل هو المذهب المتبع .

وجوه بطلان التفويض

وبيان ضلال هذا المذهب وفساده من وجوه :

الأول : مصادمة التفويض لمذهب السلف في علو الباري

يصادم هذا المذهب مذهب السلف في مسألة من أجل مسائل المعرفة بالله عز وجل ، وهي « مسألة العلو » ، فمذهب المفوض وطريقته في الآيات والأحاديث التي فيها أن الله عز وجل في السماء، مثل قوله تعالى : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦] ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «**أَلاَ تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ** »[١]. هو الوقفُ ، إذ أن حظ المفوض من نحو هذه الأخبار، هو الترديد فقط ؛ إذ لا يثبت أن الله عز وجل على سمائه على عرشه سبحانه .

لكن السلف مجمعون على الإقرار بأن الله عز وجل على سمائه على عرشه، وعلى تحقيق معنى الآيات والأحاديث النبوية في هذا :

أخرج البخاري من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ قال : فكانت زينب تفخر على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم تقول : « **زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ وَزَوَّجَنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ** ».

([١]) طرف من حديث أخرجه : البخاري (ح/ ٤٣٥١) ، ومسلم (ح/ ١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ .

وفي رواية : وكانت تقول : « **إِنَّ اللَّهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ** »[1].

والرواية الأولى «**مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ**» تبين المراد من الرواية الثانية «**فِي السَّمَاءِ**» أي على السماء كما سيأتي من قول ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ فإن الله عز وجل لا يحل في سمائه، ولكن المراد على السماء على العرش[2].

---

(١) البخاري (ح/ ٧٤٢٠، ٧٤٢١) ، وقد أورد الإمام البخاري هذا الأثر ضمن أحاديث وآثار يستدل بها على تحقيق معاني الكتاب والسنة في إثبات حقيقة العرش ، وحقيقة الاستواء عليه . انظر ص٢١.

(٢) انظر قول ابن عبد البر ص٣٤، وبهذا يندفع إلزام أهل البدع لأهل السنة المثبتين للعلو بحلول الله عز وجل في الأماكن ، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ، فحقيقة قول جماعة أهل السنة أن الله بائن من خلقه ، وليس ثمّ موجود إلا الخالق والمخلوق، والعرش هو أعظم المخلوقات، وليس مع الله فوق العرش حيث ينتهي العالم مخلوق لا مكان ولا جهة حتى يحل الله فيها، لأن المكان والجهة مخلوقان. انظر هامش ص٥٤.

والحق أن كل من لفظ المكان ولفظ الجهة من حيل أهل البدع التي أخذت على جهة الاشتراك اللفظي لتنفير الناس من الحق ، وإلزام أهل السنة بها لا يلزمهم انظر ص٥٨، فتأمل كيف احتال أتباع الشيخ الأكفر ابن عربي شيخ الحلوليين على إلزام أهل السنة بالقول بالحلول، تعرفْ مبلغ ظلمهم وكذبهم، نسأل الله سبحانه العافية والاستقامة على السنة .

ولا مخالف لزينب - رضي الله عنها - في فهمها وتحقيقها لمعاني النصوص، ولا مخالف لأنس - رضي الله عنه - في إقراره لما رواه عنها ، وهذا في أكثر من مظنه الانتشار؛ إذ كانت زينب رضي الله عنها تفاخر به أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تسعٍ من أمهات المؤمنين ، لا يجوز عليهن الابتداع في دين الله عز وجل، لا سيما في أصول المعرفة بالله تعالى، **وفي أقل من ذلك يدعى أهل العلم الإجماع .**

و أخرج البيهقي بسنده إلى الأوزاعي قال : « **كنا - والتابعون متوافرون - نقول : إن الله على عرشه ، ونؤمن بما وردت السنة من صفاته** »[1] اهـ .

قال الحافظ ابن حجر : سنده جيد[2]، ونقل ابن حجر لمثل هذا الإجماع عن التابعين ، مقراً له يصلح أن يكون من الصريح الذي يُرد إليه ما سواه من مجمل الكلام ومحتمله، وكذا ما لا ينفك عنه الإنسان من السهو والذهول ، عند تحقيق مذهب ابن حجر في هذه المسألة الشريفة والله تعالى

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ف/ ٨٦٥) . والأوزاعي من أتباع التابعين ، والواو في قوله « والتابعون متوافرون » هي واو الحال .

(٢) فتح الباري (١٣/ ٤١٧) ، وانظر حكاية ابن عبد البر الإجماع ص ٢٨.

أعلم . وقال ابن حجر: « وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول : « **وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه** »[1] اهـ.

وسيأتي معنا ـ إن شاء الله ـ كلام الترمذي بتمامه، وتحقيق قوله ومذهبه[2]، وبكل حال فالحجة كل الحجة في قول جماعة السلف كما ذكر ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ وقال إسحاق بن راهويه:« ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ **إجماع أهل العلم على أنه فوق العرش استوى، ويعلم كل شيء في أسفل الأرض السابعة** » . قال الذهبي : اسمع ويحك إلى هذا الإمام كيف نقل الإجماع على هذه المسألة الشريفة »[3] اهـ.

وقال البخاري في معرض تحقيقه لمعاني أسماء الباري سبحانه ، وتحقيق إثبات العرش ، وحقيقة الاستواء عليه: « **باب : ﴿وَكَانَ عَرۡشُهُۥ عَلَى ٱلۡمَآءِ﴾** [سورة هود : ٧] ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ۝١٢٩﴾ [سورة التوبة ١٢٩] **قال أبو عالية : استوى إلى السماء : ارتفع ، فسواهن : خلقهن ، وقال مجاهد : استوى : علا على العرش، وقال ابن عباس : المجيد : الكريم ، والودود : الحبيب** » . **يقال : حميد مجيد كأنه فعيل من ماجد ،**

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٤١٨) .

(٢) انظر : ص(٨٨، ٩١) .

(٣) انظر العلو ص١٢٨ ، وانظر السير (١١/ ٣٧٠) .

محمود من حمد ..» [١]اهـ.

فهؤلاء من أئمة السلف وقد تكلموا بالمعاني، ولم يكتفوا بترديد الألفاظ.

وقال البخاري : « وقال ابن المبارك : **لا نقول كما قالت الجهمية : إنه في الأرض هاهنا ، بل على العرش استوى .**

وقيل له : كيف نعرف ربنا؟.

قال : فوق سماواته على عرشه » [٢]اهـ.

وفي هذا تحقيق لمعاني الكتاب بالمعنى ولازمه ، فإنه لو لم يكن فوق العرش لكان حالاً في خلقه ، وفيه أيضاً أنه ليس هناك سوى مذهبين :

* مذهب جماعة أهل السنة بأنه تعالى فوق سماواته على عرشه .

* ومذهب الجهمية الذي كفرهم عليه السلف، بأنه في كل مكان تعالى الله عما يقولون .

وقال الذهبي في السير: « وروى عبد الله بن أحمد في كتاب الرد على الجهمية قال : حدثني أبي، حدثني سُرَيْجُ بن النعمان، أخبرني عبد الله بن

---

(١) انظر فتح الباري (١٣/ ٤١٤) ، وأبو العالية هو رُفَيع بن مهران البصري الرياحي ، من كبار التابعين المخضرمين ، أدرك الجاهلية وأسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ، دخل على أبي بكر الصديق وصلى خلف عمر ـ رضي الله عنهما ـ مات سنة تسعين . انظر تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٦) .

(٢) خلق أفعال العباد ف/ ١٣، ف١٤ .

نافع ، قال : قال مالك : « **الله في السماء ، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه** [أي من علمه] **شيء** » .

وأورده عبد الله في السنة بسياق أتم قال مالك : « **من قال : القرآن مخلوق يوجع ضرباً ويحبس حتى يموت** » .

وقال مالك : « **الله عز وجل في السماء وعلمه في كل مكان ، لا يخلو منه [أي من علمه] شيء ، وتلا هذه الآية : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾**[المجادلة: ٧] **وعظم عليه الكلام في هذا واستشنعه** »[١]اهـ.

أي استشنع أن يتكلم الناس بخلاف هذا ، وهذا إسناد جيد إلى مالك ـ رحمه الله ـ وأورده اللالكائي ، وابن عبد البر .

وفي السنة للالكائي: وروى يوسف بن موسى البغدادي أنه قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : « **الله عز وجل فوق السماء السابعة على عرشه ، بائن من خلقه ، وقدرته وعلمه في كل مكان؟.**

قال : نعم على العرش ، وعلمه لا يخلو منه مكان »[٢]اهـ.

---

(١) انظر : السنة لعبد الله بن أحمد (ف/ ١١، ٢١٣) ، وأصول اعتقاد أهل السنة (ف/ ٦٧٣) ، والتمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٣٨) ، وسير أعلام النبلاء (٨/ ١٠١) .

(٢) أصول اعتقاد أهل السنة (ف/ ٧٦٤) .

فميز كل من مالك وأحمد ـ رحمهما الله ـ بين إثبات وجوده تعالى وبين إثبات علمه ، فهو بذاته على العرش ، وعلمه في كل مكان ، وفي هذا تحقيق لمعاني النصوص .

تحقيق الإمام أحمد لمعاني الكتاب :

ومن مطالعة بعض نصوص الإمام أحمد يتضح لنا منهجه في تقرير معاني ألفاظ الكتاب والسنة ، قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ :

بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش

فقلنا : لما أنكرتم أن يكون الله على العرش ، وقد قال : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [سورة طه: ٥] . وقال : **﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾**[سورة الحديد:٤] .

فقالوا : هو تحت الأرض السابعة ، كما هو على العرش ، فهو على العرش وفي السماوات وفي الأرض ، وفي كل مكان ، ولا يخلو منه مكان ، ولا يكون في مكان دون مكان ، وتلوا آية من القرآن : ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾[الأنعام: ٣] .

فقلنا : قد عرف المسلمون أماكن كثيرة ليس فيها من عظمة الرب شيء.

فقالوا : أي مكان؟.

فقلنا : أجسامكم، وأجوافكم، وأجواف الخنازير، والحشوش، والأماكن القذرة ، ليس فيها من عظمة الرب شيء.

وقد أخبرنا أنه في السماء فقال : ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا ﴾ [الملك١٦-١٧] ، وقال : ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾[فاطر: ١٠]، وقال : ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾[آل عمران: ٥٥] ، وقال : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ ﴾ [النساء: ١٥٨] ، وقال : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ ﴾ [الأنبياء: ١٩] ، وقال : ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال : ﴿ ذِي ٱلۡمَعَارِجِ ﴿٣﴾ ﴾[المعارج: ٣]، وقال : ﴿ وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦ ﴾[الأنعام: ١٨] ، وقال : ﴿ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾[البقرة: ٢٥٥] .

قال الإمام أحمد : فهذا خبر الله ، أخبرنا أنه في السماء، ووجدنا كل شيء أسفل منه مذموماً ، يقول الله جل ثناؤه : ﴿ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِي ٱلدَّرۡكِ ٱلۡأَسۡفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ [النساء: ١٤٥]، ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلۡأَسۡفَلِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [فصلت: ٢٩]

وقلنا لهم : أليس تعلمون أن إبليس كان مكانه والشياطين مكانهم ، فلم يكن الله ليجتمع هو وإبليس في مكان واحد .

وإنما معنى قول الله جل ثناؤه : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣] ، **يقول : هو إله من في السموات ، وإله مَنْ في الأرض ، وهو على العرش ، وقد أحاط علمه بما دون العرش، ولا يخلو من علم الله مكان ، ولا يكون علم الله في مكان دون مكان، فذلك قوله : ﴿ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴿١٢﴾ ﴾** [سورة الطلاق :١٢] »[1] اهـ.

ومن تأمل كلام الإمام وجده يحقق معاني ألفاظ الكتاب وآياته: ﴿ ٱسْتَوَىٰ ﴾، ﴿ رَّفَعَهُ ﴾، ﴿ مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾، ﴿ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾، ﴿ ٱلْعَلِىُّ ﴾ . فقال في تحقيق ذلك : إنه تعالى في سمائه فوق عرشه وقال ـ رحمه الله ـ :« **بيان ما أنكرت الجهمية أن يكون الله على العرش**» ، وقال : « **قد أخبرنا أنه في السماء** ».

وفي طبقات الحنابلة : قال أحمد : « **ولله عز وجل عرش ، وللعرش حملة يحملونه ، والله عز وجل على عرشه** »[2] اهـ.

فهذا تحقيق معاني الكتاب، ثم هو يستدل على من أنكر علو الرب تبارك

(١) الرد على الجهمية والزنادقة ص١٣٥ ، والراجح والله تعالى أعلم صحة نسبة الكتاب إلى الإمام ، وانظر في ذلك مقدمة المحقق عبد الرحمن عميرة (ص٧٢-٧٨).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ١٢٩) .

تبارك وتعالى ، بأنه إن لم يكن على عرشه للزم أن يكون في أماكن كثيرة ، ليس فيها من عظمة الرب شيء . فهذا مثل ما تقدم عن الإمام ابن المبارك استدلالٌ بلازم المعنى ، وأنه ليس ثَمَّ سوى مذهبين : مذهب أهل السنة أنه تعالى في سمائه على عرشه ، ومذهب الجهمية أنه في كل مكان .

تحقيق الإمام ابن عبد البر لمعاني ألفاظ السنة :

ويكشف لنا ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ المتوفى سن ٤٦٣ هـ ـ منهاجه في تقرير معاني ألفاظ الكتاب والسنة ، ويعزو ذلك إلى أنها طريقة جماعة أهل السنة ، حيث يستدل ـ رحمه الله ـ بحديث مالك، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « **يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ** » [١].

قال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ مستدلاً بهذا الحديث على العلو : « **وفيه [أي حديث النزول] : دليلٌ على أن الله عز وجل في السماء على العرش من فوق سبع سماوات كما قالت الجماعة ، وهو من حجتهم**

(١) متفق عليه أخرجه البخاري (ح/ ١١٤٥) ، ومسلم (ح/ ٧٥٨)، وقال ابن عبد البر ـ وغيره ـ : إنه منقول من طرق كثيرة متواترة ، ووجوه كثيرة من أخبار العدول .

على المعتزلة والجهمية في قولهم : إن الله عز وجل في كل مكان وليس على العرش .. »[١] اهـ.

فتأمل قوله ـ رحمه الله ـ «**قالت الجماعة**» تعرف أنه مذهب قديم معهود عند جماعة أهل السنة ، لم يشذ عنهم فيه أحد ينسب إليهم .

وتأمل قوله : « قولهم [أي الجهمية والمعتزلة] : إن الله في كل مكان وليس على العرش » تعرف أنه القول المقابل لقول الجماعة : «**أن الله تعالى على عرشه**» وتعرف كذلك أن قول الواقف: «**حيث كان في لا مكان**» حيلة منه لدفع قول الجماعة أنه تعالى على العرش، ودفع الشناعة عن نفسه فيما لزم الجهمية من الكفر البواح في قولهم : « إن الله عز وجل في كل مكان» تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً . ثم إذا طالبت هذا الواقف بتفسيرٍ لمقالته تلك أحالك على النفي المطبق والعدم المحض، فقال: « **هو لا داخل العالم ولا خارجه**» وهذا أبلغ ما يكون في وصف المعدوم ، إذ هو نفي لا واسطة بين طرفيه يرفع النقيضين؛ فيعدم الوجود من أصله ، فباعتبار الوجود فإن الداخل والخارج نقيضان ، إذ الخارج عدم الداخل؛ فآلت المسألة إلى التقابل بالسلب ، ومن ثم فالذي لا يوجد لا في العالم ولا

---

(١) التمهيد (٧/ ١٢٩-١٣٠) .

إذا عُدِم العالم ، هو المعدوم الذي لا وجود له . وهـذه حقيقـة قـول هـؤلاء النفاة؛ فمآلهم إلى أن الله عـز وجـل لـيس سـوى فكـرة ذهنيـة مجـردة عـن الوجود؛ إذ لا فرق ـ في ذات الأمر ـ بين التصريح بعـدم الوجـود ، وبـين تقييد هذا الوجود بما يعدمه .

ثم تأمل تحقيق ابن عبد البر لمعنى حديث النزول بأنه يدل على أنه تعـالى فوق العرش ؛ تقف على أن تحقيق معاني الأخبار طريقة معهودة عنـد أئمـة السنة، ومن هذا الباب استدلال ابن تيمية ـ رحمـه الله ـ عـلى أهـل التأويـل الذين تأولوا حديث النزول على نزول أمره ورحمتـه ، قـال : : « **إن نـزول أمره ورحمته [أي لو سلم التأويل في الخبر] لا تكـون إلا منـه ؛ فهـذا يقتضي أن يكون فوق العالم ، وحينئذٍ فنفس تأويله يبطل مذهبه.**

ولهذا قال بعض النفاة لبعض المثبتين : ينزل أمره ورحمته .

فقال له المثبت : **فممن ينزل!؟. ما عندك فوق شيء** ، فلا ينزل منه **لا أمر ولا رحمة ولا غير ذلك ، فبهت النافي وكان كبيراً فيهم** »[1] اهـ.

واستدل ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ كذلك على تحقيق معنى العلو بحديث الجارية وإشارتها إلى السماء .

قـال ابـن عبد البر ـ رحمه الله ـ : « وقـد قال النبي صلى الله عليه وسلم

---

(١) شرح حديث النزول ص ٢٣٤.

للأمـة التي أراد مـولاها عتقها إن كـانت مؤمنة ، فاختبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن قال لها: «أَيْنَ اللَّهُ؟» فأشارت إلى السماء، ثم قال لها : «مَنْ أَنَا ؟» قالت : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال :« أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ » فاكتفى رسول الله صلى الله عليه وسـلم منهـا برفعهـا رأسـها إلى السماء[1]، واستغنى بذلك عما سواه »[2] اهـ.

---

(١) أخرجه مسلم (ح/ ٥٣٧) .

(٢) التمهيد (٧/ ١٣٥) . وقال محقق التمهيد عبد الله بن الصديق الغماري ـ عفا الله عنه ـ في التعليق على حديث الجارية : « وقد تصرف الرواة في ألفاظه، فروي بهذا اللفظ كما هنا ، وبلفظ : «من ربك قالت :ربي الله»، وبلفظ : « أتشهدين أن لا إله إلا الله؟ قالت: نعم » ، وقد استوعب تلك الألفاظ بأسانيدها الحافظ البيهقي في السنن الكبرى؛ بحيث يجزم الواقف عليها أن اللفظ المذكور هنا مما روي بالمعنى حسب فهم الراوي ، ويؤيد ذلك أن المعهود من حال النبي صلى الله عليه وسلم الثابت عنه بالتواتر أنه كان يختبر إسلام الشخص بسؤاله عن الشهادتين اللتين هما أساس الإسلام ودليله، أما كون الله في السماء فكانت عقيدة العرب في الجاهلية، وكانوا مشركين فكيف تكون دليلاً على الإسلام؟ » اهـ.

قلت : قول الغماري ـ عفا الله عنه ـ فيه مغالطة ظاهرة ، أصلها رد الرواية بالعقل، حتى استحسن توهيم الرواة الثقات بشيء أشبه بالرجم بالغيب ، والحديث في مسلم ، ويبعد أن تأتي الرواية بالمعنى على نحو هذه الصورة من السؤال والجواب .=

وفي هذا الخبر إقراره صلى الله عليه وسلم على أنه تعالى في سمائه وأنه يشار إليه ، بخلاف ما قرره أصحاب «لو» فقالوا «**لو كان يشار إليه لكان جسماً ، ولكان في جهة، وفي مكان، وفي حيز** ».

وهذا كله فاسد ولا يلزم ، فكل موجود قائم بنفسه يقبل الإشارة إليه ، والذي لا تصح الإشارة إليه هو المعدوم أو العرض الذي يقوم بغيره لا بنفسه . وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كما في حديث جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ عنه صلى الله عليه وسلم قال : **«وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ». قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ. فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ يَرْفَعُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ:«اللَّهُمَّ اشْهَدِ اللَّهُمَّ اشْهَدْ» ثَلاَثَ مَرَّاتٍ»**[1].

وفعله صلى الله عليه وسلم هذا في الحج الأكبر بمحضر من خواص الناس وعوامهم، قاطعٌ في الدلالة على أن جواز الإشارة إليه سبحانه وتعالى من العلم العام الذي لا تختلف فيه الأفهام . وبكل حال فقد وردت السنة

=وبكل حال فقد دلت السنة الصحيحة في كثير من المواضع على أن الله عز وجل في السماء وقد تقدم حديث أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ ، وهذا قول الحافظ البيهقي نفسه كما سيأتي النقل عنه . انظر ص٤٧ .

(١) طرف من حديث مسلم في حجة النبي صلى الله عليه وسلم (ح/ ١٢١٨) .

بأن الله عز وجل في سمائه بما لا يتسع لذكره هذا المقام .

أما قول عبد الله الغماري في تعليقه على حديث الجارية : «أما كون الله في السماء فكانت عقيدة العرب في الجاهلية »، فعليه لا له ، فإنه يقال : إذا كانت عقيدة العرب في الجاهلية أن الله في السماء ، وإذا كانت تلك العقيدة باطلة ، فلابد أن يبين القرآن والرسول بطلانها بقول صريح مباشر لا تختلف في دلالته الأفهام ، فإذا لم يبين الله عز وجل بطلانها على لسان رسوله بصريح القول ، بل دعمها بظواهر القرآن والسنة ، فقد أراد الله عز وجل أن يعمي على عباده وأن يضلهم ، وهذا باطل محال .

أما سؤال الغماري : «فكيف تكون دليلاً على الإسلام؟ » .

فجوابه أنه صلى الله عليه وسلم سألها من أنا؟ فقالت رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم ، ومشركو العرب ينكرون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنكار رسالته يعني إنكار ما جاء به من التوحيد والشرائع . والحق أن الغماري في سبيل إنكاره الدلالة الظاهرة ـ التي أومأ إليها صلى الله عليه وسلم بالترتيب والتعقيب بالفاء ـ بين قول الجارية « في السماء » وقول النبي صلى الله عليه وسلم : «**فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**»، خلط بين مقامين : مقام الاختبار ومقام ابتداء الإسلام : فالأول لا يلزم فيه النطق بالشهادتين ، وقد دل هذا الخبر وغيره أنه يحصل بغير الشهادتين ، كما قال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ :

« **فاختبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم** » أما مقام ابتداء الإسلام فهذا لا يثبت إلا بالتلفظ بالشهادتين لمن قدر عليهما والله تعالى أعلم .

تحقيق ابن عبد البر لمعاني الكتاب :

إن ابن عبد البر الذي افتتح كلامه بالاستدلال على العلو بحديث النزول قد أردف ذلك بتحقيق معاني ألفاظ الكتاب الكريم ، مستدلاً على العلو بالآيات فقال : « والدليل على صحة ما قالوه[1] أهل الحق في ذلك قول الله عز وجل : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [سورة طه: ٥]، وقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا شَفِيعٍ ﴾[سورة السجدة :] ، وقوله : ﴿ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ ﴾ [فصلت: ١١] ، وقوله : ﴿ إِذٗا لَّٱبۡتَغَوۡاْ إِلَىٰ ذِي ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلٗا ۝٤٢ ﴾ [الإسراء: ٤٢] ، وقوله تبارك اسمه : ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقال: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ﴾[الملك: ١٦]وقال جل ذكره : ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ﴾ [الأعلى: ١]. وهذا من

---

(١) على لغة من يلحق علامة التثنية أو الجمع بالفعل مع الفاعل الظاهر، وهي لغة قليلة، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ**» .

العلو، وكذلك قوله: ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ ﴾ [غافر: ١٥]، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠].

والجهمي يزعم أنه أسفل، وقال جل ذكره: ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾ [السجدة: ٥] وقوله: ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [سورة المعارج: ٤] وقوله لعيسى: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥] وقال: ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٥٨] وقال: ﴿ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [فصلت: ٣٨] وقال: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٩] وقال: ﴿ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ﴿٢﴾ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ﴾ [المعارج: ٣].

والعروج هو الصعود، **وأما قوله**: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [الملك: ١٦] **فمعناه: مَنْ على السماء، يعني على العرش، وقد يكون (في) بمعنى (على) ألا ترى إلى قوله تعالى**: ﴿ فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾ [التوبة: ٢]، أي على الأرض، وكذلك قوله: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]، وهذا كله يعضده قوله تعالى: ﴿ تَعْرُجُ

ﭐﻟۡﻤَﻠَٰٓﺌِﻜَﺔُ وَﭐﻟﺮُّوحُ إِﻟَﻴۡﻪِ ﴾[المعارج: ٤] ، وما كان مثله مما تلونا من الآيات في هذا الباب ›› [١] اهـ.

ويقول ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ في تحقيق ما سلف ذكره من ألفاظ الكتاب: ‹‹ **وهذه الآيات كلها واضحات في إبطال قول المعتزلة ، وأما ادعاؤهم المجاز في الاستواء وقولهم في تأويل استوى استولى، فلا معنى له ، لأنه غير ظاهر في اللغة ، ومعنى الاستيلاء في اللغة المغالبة ، والله لا يغالبه ولا يعلوه أحد ، وهو الواحد الصمد ، ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته ، حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز ؛ إذ لا سبيل إلى اتباع ما أُنزل إلينا من ربنا إلا على ذلك ، وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ، ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم ، ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدعٍ ، ما ثبت شيء من العبارات ، وجلّ الله عز وجلّ عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها ، مما يصح معناه عند السامعين** ›› [٢] اهـ.

قلت : هذا كلام فصل ، قليل عليه أن يكتب بماء الذهب ، قد سود فيه ابن عبد البر وجوه أهل البدع ، ونقض مذاهبهم من أصلها ، إذ قرر إثبات

(١) التمهيد (٧/ ١٢٩-١٣٠) .

(٢) التمهيد (٧/ ١٣١) .

المعاني لألفاظ الوحي التي فيها صفة رب العالمين ، وأن العلاقة بين هذه الألفاظ ومعانيها إنما توجه وفق الأظهر والأشهر مما تعهده العرب في مخاطباتها ، إن في هذا إبطالاً لأصل تعطيل المعاني ، وتنحيتها عن الألفاظ ، ونقضاً له من أساسه، والحق أن إثبات المعاني ، ونفي المماثلة هما معاً وجهان لأصل التنزيه ، وقد جمعها قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾، وهذه قاعدة مضطردة في كل ما وصف الله عز وجل به نفسه ، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم ، كما دل عليه كلام ابن عبد البر السالفُ الذكر، وسيأتي معنا قوله: « **إن السلف مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة في الكتاب والسنة وحملها على الحقيقة لا على المجاز** »[١] وسيأتي معنا حكاية الإمام الترمذي وغيره لقول أئمة الجماعة في بيان حقيقة التنزيه الذي فارق به الأئمة لأصل التعطيل والتشبيه[٢].

ثم تأمل كيف زيف ابن عبد البر تفسير «استوى» بـ «استولى»؛ لأنه غير ظاهر في اللغة . وهذا تفسير المعتزلة ، قال أبو الحسن : « وقالت المعتزلة إن الله استوى على عرشه بمعنى استولى»[٣]اهـ.

---

(١) انظر ص٩٨-٩٩ ، وانظر تقرير ابن عبد البر لمعنى التجلي : ص ١٠٦ .

(٢) انظر : ص٨٩-٩٣.

(٣) مقالات الإسلاميين ص ٢١١.

ومثل ذلك ما ذكر البيهقي قال : « وفيما روى أبو الحسن بن مهدي الطبري ، عن أبي عبد الله نفطويه، قال أخبرني أبو سليمان يعني داود قال : كنا عند ابن الأعرابي فأتاه رجل فقال : يا أبا عبد الله ما معنى قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، فقال : إنه مستو على عرشه كما أخبر .

فقال الرجل : إنما معنى استوى أي استولى ؟.

فقال له ابن الأعرابي : ما يدريك؟ العرب لا تقول استولى على العرش فلان حتى يكون له فيه مضاد ، فأيهما غلب قيل قد استولى عليه ، والله تعالى لا مضاد له فهو على عرشه كما أخبر »[١]اهـ.

قلت : ومن إثبات الاستيلاء معنى من معاني المغالبة ما ذكره ابن جرير ـ رحمه الله ـ: « وقوله : ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾ [يوسف: ٢١] يقول تعالى ذكره : والله مستولٍ على أمر يوسف يسوسه ويدبره ويحوطه ، والهاء في قوله تعالى﴿عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ﴾ عائدة إلى يوسف »[٢]اهـ.

وهـذا يقتضي سبق المغالبة إذ قد عارض أخوة يوسف أمرَ الله عز وجل

---

(١) الأسماء والصفات (٢/ ٣١٤) .

(٢) تفسير الطبري (٧/ ١٧٤) .

في تمكينه يوسف لما ألقوه في الجب .

قال ابن عاشور : « و أمرُ الله هو ما قدّره وأراده ، فمن سعى إلى عمل يخالف ما أراده الله، فحاله كحال المنازع على أن يحقق الأمر الذي أراده ويمنع حصول مراد الله تعالى، ولا يكون إلا ما أراده الله تعالى، فشأن الله تعالى كحال الغالب لمنازعه ، والمعنى والله متمم ما قدره »[1]اهـ.

وإثبات المغالبة أو المنازعة للعبد يكون على معنى سبق المحاداة والمشاقة، وذلك بالإعراض عن الانقياد والطاعة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحَآدُّونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ فِى ٱلْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾ ﴾ [المجادلة: ٢١-٢٠] . قال ابن جرير في قوله تعالى: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ﴾ يقول : قضى الله وخط في أم الكتاب لأغلبن أنا ورسلي من حادني وشاقني »[2] اهـ.

ومعلوم أن مغالبة العبد ومحاداته لله عز وجل لا تستلزم إثبات قدرة له وسلطان يمتنع بهما من إرادة الله عز وجل؛ إذ لا يكون في ملكه إلا ما قدر الله عز وجل ، على ما هو مقرر في باب القدر وخلق أفعال العباد ، وأن

(١) التحرير والتنوير (١٢/ ٢٤٧) .

(٢) تفسير الطبري (١٢/ ٢٥) .

مغالبته لله عز وجل لا تعـدو سوى كونها فسوقاً عن مقتضى التكليف .

أما العرش فليس له إرادة أو فعل يمتنع بهما مـن التكليـف، والعـرش أول المخلوقات في هذا العـالم عـلى الـرأي الصـحيح، وعـلى هـذا فتفسـير الاستواء عليه بالاستيلاء المقتضي لسبق المغالبة يلزم منه أن الله تعالى كان لا يقـدر على العـرش ثم قـدر ، وهذا يقتضي إمـا إثبـات العجـز أو إثبـات الشريك، إذ أن الاستواء هو فعل الرب المتعلق بإرادته ومشيئته ، ومغالبتـه على فعله تقتضي العجز أو الشريك ، تعالى الله عز وجل عن كل ذلك .

وقال الجويني : « فإن قيل الاسـتواء بمعنـى الغلبـة ينبـيء عـن سـبق مكافحة ومحاولة . قلنا : هذا باطل ؛ إذ لو أنبأ الاستواء عن ذلك لأنبأ عنـه القهر »[1]اهـ.

قلت : قوله « هذا باطل » هو عين الباطل ؛ لأن التعدية بحرف (على) حينئذ ـ حال تضمين استوى معنـى اسـتولى ـ تفيـد سـبق المنازعة ؛ لأن هذا هو الحال في مادة (غلـب) ، قـال ابـن عاشـور : « وحرف (على) بعد مادة الغلب ونحوها يدخل على الشيء الذي يتوقـع فيه النزاع ، كقولهم : غلبناهم على الماء »[2]اهـ.

(١) الإرشاد (ص٢٢) .

(٢) التحرير والتنوير (١٢/ ٢٤٧) .

وما أورده الجويني من الشعر في الدلالة على تفسير استوى بمعنى استولى[1] كله يقتضي سبق المنازعة وتوقع الضعف، ومن ثم فتفسير الاستواء على العرش بالاستيلاء عليه، يدل على سبق العجز عن ذلك أو وجود الشريك المانع ضرورة أن لا منازعة للعرش بنفسه ولا امتناع له، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

والمقصود: بيان أن الاستيلاء يقتضي سبق المغالبة ، وأن مغالبته تعالى على فعله الذي وصف به نفسه تقتضي العجز، بخلاف منازعة العبد أمر الله على معنى الإعراض والمحاداة ، والتي هي فسوق عن مقتضى التكليف ، وهي كذلك مخلوقة مفعولة ، خلقها الله في العبد[2] ، فتدبر واستعن بالله .

قال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ: « الاستواء معلوم في اللغة ومفهوم ، وهو العلو والارتفاع على الشيء والاستقرار والتمكن فيه .

قال أبو عبيدة في قوله تعالى : ﴿ ٱسْتَوَىٰٓ ﴾ [البقرة: ٢٩] قال : علا ، قال : وتقول العرب : استويت فوق الدابة ، واستويت فوق البيت ، وقال غيره :

---

(١) الجويني هو أول من خالف أئمة الأشاعرة في تفسيره استوى بمعنى استولى ، وقد تراجع عن هذا التفسير في العقيدة النظامية وهي آخر ما كتب ، فانظرها ص ٣٦-٣٨.

(٢) انظر الفرق بين الفعل والفاعل والمفعول ص١٣٢ .

استوى أي انتهى شبابه واستقر فلم يكن في شبابه مزيد .

قال ابن عبد البر : « الاستواء الاستقرار في العلو ، وبهذا خاطبنا الله عز وجل ، وقال: ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [الزخرف: ١٣] وقال : ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ ﴾ [هود: ٤٤] وقال : ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ [المؤمنون: ٢٨] . وقال الشاعر :

فَأَوْرَدْتُهُمْ ماءً بِفَيْفَاءَ قَفْرَةٍ ... وقد حَلَّقَ النَّجْمُ اليَمَانيُّ فاسْتَوَى

وهذا لا يجوز أن يتأول فيه أحد استولى؛ لأن النجم لا يستولي »[١]اهـ.

إن تقرير معاني ألفاظ الكتاب والسنة وفق الأظهر والأشهر هي طريقة الجماعة كما ذكر ابن عبد البر .

وهذا يدل على أن إثبات المعنى المتعلق باللفظ ليس من التشبيه ، وإنما التشبيه في تعدية هذا المعنى إلى ما يماثل المخلوقين ، وهذا هو التكييف المذموم ، على ما سيأتي تقريره[٢] .

وتحقيق معنى الأخبار في العلو وغيره : هو قول أبي الحسن الأشعري ذكره عن أهل الحديث والسنة مقراً له فقال : « **هذه حكاية جملة قول**

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣٠-١٣١) .

(٢) وانظر قول إسحاق ص٩١ .

أصحاب الحديث وأهل السنة: جملة ما عليه أهل الحديث والسنة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من عند الله، **وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يردون من ذلك شيئاً** .

وأن الله سبحانه إله واحد فرد صمد لا إله غيره، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن الجنة حق وأن النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور .

وأن الله سبحانه على عرشه كما قال: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: ٥] ، وأن له يدين بلا كيف[١] كما قال : ﴿ خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾[ص: ٧٥] ، وكما قال : ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وأن له عينين بلا كيف ، كما قال : ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾[القمر: ١٤] ، وأن له وجهاً كما قال : ﴿ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧ ﴾ [الرحمن: ٢٧] .

ثم حكى جملة من العقائد . ثم قال : « فهذه جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه ، **وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب**، وما توفيقنا إلا بالله وهو حسبنا ونعم الوكيل وبه نستعين وعليه نتوكل وإليه المصير »[٢]اهـ.

---

(١) يأتي بيان معنى قوله « بلا كيف » انظر ص٨٥.

(٢) انظر مقالات الإسلاميين ص٢٩٠-٢٩٧ .

ونقـل البيهقي في الأسماء والصفات قـول أبي الحسن في العـلو فقـال : « قال أبو الحسن الأشعري: وجوابي هـو الأول : وهـو أن الله مسـتو عـلى عرشه، وأنه فوق الأشياء، بائن منهـا بمعنـى أنهـا لا تحلـه ولا يحلهـا ، ولا يمسها ولا يشبهها، وليست البينونة بالعزلـة[1] ، تعـالى ربنـا عـن الحلـول والمماسة علواً كبيراً... »[2] اهـ.

ونسب ابن تيمية ـ رحمه الله ـ القول بالعلو لعبد الله بن سعيد بن كُلاَّب والحارث المحاسبي ، قال : « فالأشعري وقدماء أصحابه كانوا يقولون إنه بذاته فوق العرش ، وهو مع ذلك ليس بجسم .

وعبد الله بن سـعيد بـن كُـلاَّب، والحـارث المحاسـبي، وأبـو العبـاس القلانسي كانوا يقولون بذلك ، بل كانوا أكمل إثباتاً من الأشعري، **فالعلو عندهم من الصفات العقلية، وهو عند الأشعري من الصفات السمعية،**

---

(١) مراده بالعزلة المنفيه هنا التحيز ، والتحيز ذاته لفظ مجمل كما سيأتي انظر ص٥٨ ، فقد يأتي على معنى ما تحيط به الأحياز ، والله منزه عن ذلك ، ويأتي بمعنى المنحاز عن غيره البائن منه ، الذي لا يمسه ، والله تعالى بائن من خلقه كما أثبت أبو الحسن هنا ، ولكنه تعالى لا يوصف بلفظ التحيز على أي وجه أو اعتبار؛ لأنه لفظ مبتدع مجمل والله تعالى أعلم .

(٢) الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٩) .

ونقل ذلك الأشعري عن أهل السنة والحديث كما فهمه عنهم . وكان أبو محمد بن كُلاَّب هو الأستاذ الذي اقتدى به الأشعري في طريقه هو وأئمة أصحابه : كالحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، وأبي سليمان الدمشقي، وأبي حاتم البستى، وخلق كثير يقولون : **إن اتصافه بأنه مباين للعالم عالٍ عليه هو من الصفات المعلومة بالعقل كالعلم والقدرة** ، وأما الاستواء على العرش فهو من الصفات الخبرية، وهذا قول كثير من أصحاب الأئمة الأربعة وأكثر أهل الحديث ...»[(١)]اهـ.

وقوله « **فالعلو عندهم من الصفات العقلية** » يعني من الصفات التي يشترك في إدراكها العقلاء بغير أن يكون العلم بها موقوفاً على السمع ، فكونه تعالى عالياً على خلقه بائناً منهم علم ضروري يشترك فيه بنو آدم، أما استوائه تعالى على العرش بعد أن لم يكن مستوياً عليه فموقوف العلم به على السمع. فالاستواء على هذا علو خاص .

وقد أشار إلى هذا المعنى الإمام ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ قال : « ومن الحجة أيضاً في أنه عز وجل على العرش فوق السماوات السبع: أن الموحدين أجمعين من العرب والعجم إذا كربهم أمر أو نزلت بهم شدة

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٣٢٦) .

رفعوا وجوههم إلى السماء ، يستغيثون ربهم تبارك وتعالى ، وهذا أشهر وأعرف عند الخاصة والعامة من أن يحتاج فيه إلى أكثر من حكايته؛ لأنه اضطرار لم يؤنبهم عليه أحد ، ولا أنكره عليهم مسلم »[1]اهـ.

وقد ذكر الذهبي بسنده إلى أبي جعفر الحافظ الهمداني قال :« سمعتُ أبا المعالي الجويني وقد سئل عن قوله تعالى:﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾[طه: ٥] فقال : «كان الله ولا عرش» ، وجعل يتخبط في الكلام .

فقلتُ : قد علمنا ما أشرتَ إليه ، فهل عندك للضرورات من حيلة ؟.

فقال : ماذا تريد بهذا القول؟ وما تعني بهذه الإشارة؟.

فقلت : ما قال عارف قط : «يا رباه» إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصدٌ لا يلتفت عنه يمنه ولا يسرة ، يقصد الفوق، فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة ؟. فنبئنا نتخلص من الفوق والتحت، وبكيت وبكى الخلق. فضرب الأستاذ بكمه على السرير وصاح: يا للحيرة ، وخرق ما كان عليه وانخلع ، وصارت قيامة في المسجد ، **ونزل، ولم يجبني إلا :« يا حبيبي الحيرة الحيرة ، والدهشة الدهشة »**.

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣٤) .

فسمعت بعد ذلك أصحابه يقولون : سمعناه يقول : حيرني الهمداني »[١] اهـ.

وقد أشار ابن تيمية ـ رحمه الله ـ إلى هذه الواقعة ثم قال: « ومضمون كلامه أن دليلك على النفي لو صح فهو نظري ، ونحن نجد عندنا علماً ضرورياً بهذا [يعني يدلنا على الفوقية] ، فنحن مضطرون إلى هذا العلم وإلى هذا القصد ، فهل عندك من حيلة في دفع هذا العلم الضروري؛ والقصد الضروري الذي يلزمنا لزوماً لا يمكننا دفعه عن أنفسنا ، ثم بعد ذلك قرر نقيضه .

وأما دفع الضروريات بالنظريات فغير ممكن ؛ لأن النظريات غايتها أن يُحتج عليها بمقدمات ضرورية، فالضروريات أصل النظريات ، فلو قُدِح في الضروريات بالنظريات لكان ذلك قدحاً في أصل النظريات ؛ فتبطل الضروريات والنظريات فيلزمنا بطلان قدحه على كل تقدير »[٢]اهـ.

---

(١) مختصر العلو (ص٢٧٦-٢٧٧) ، وقال العلامة الباني ـ رحمه الله ـ : « وإسناد هذه القصة صحيح مسلسل بالحفاظ ، وأبو جعفر اسمه محمد بن أبي على الحسن بن محمد الهمداني مات سنة (٥٣١) ، وقد وصفه ابن تيمية في مجموعة الفتاوى (٤/ ٤٤) بـ (الشيخ العارف »اهـ.

(٢) منهاج السنة (٢/ ٦٤٣) .

وإثبات العلو هو قول البيهقي ـ رحمه الله ـ قال :« قلت : صعود الكلم الطيب والصدقة الطيبة إلى السماء عبارة عن حسن القبول لهما ، وعروج الملائكة يكون إلى مقامهم في السماء ، وإنما وقعت العبارة عن ذلك بالصعود والعروج إلى الله تعالى على معنى قول الله عز وجل: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] ، **وقد ذكرنا أن معناه من فوق السماء على العرش كما قال:** ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [التوبة: ٢] ، **أي فوق الأرض، فقد قال تعالى:** ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٥٠]، وقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥] »[1]اهـ.

قلت : كل من لفظ الصعود والعروج إليه سبحانه نص في علوه تعالى ، ولكن موضع الشاهد هنا أن البيهقي جعل ما استقر من معاني النصوص الأخرى بأنه تعالى فوق سمائه على عرشه، هو موجب التعبير عن قبول العمل بصعوده إلى الباري سبحانه ، فلو لم يكن سبحانه فوق سمائه لما صح هذا التعبير أصلاً ، وكذا قوله في عروج الملائكة إليه جل وعز .

والمقصود أن مدار الكلام في مسألة العلو على قولين :

الأول : قول السلف في إثبات أنه تعالى على سمائه على عرشه،

---

(١) الأسماء والصفات (٢/ ٣٣٤) .

بائن من خلقه .

الثاني : إنكار ذلك ، وهو قول طوائف من أهل البدع على رأسهم الجهمية، فقالوا بأنه تعالى في كل شيء ، فكفرهم السلف بهذه المقالة .

أورد ابن عبد البر بسنده إلى وكيع قال : « كفر بشر بن المريسي في صفته هذه ، قال: «هو في كل شيء»، قيل له: وفي قلنسوتك هذه ؟ قال : نعم .

قيل له : وفي جوف حمار ؟ قال : نعم .

وقال عبد الله بن المبارك : **إنا لنحكي كلام اليهـود والنصـارى ، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية** »[1]اهـ.

وقال البخاري : « قال سعيد بن عامر : **الجهمية أشر قولاً من اليهود والنصارى ؛ قد اجتمعت اليهود والنصارى وأهل الأديان أن الله تبارك وتعالى على العرش، وقالوا هم : ليس على العرش شيء** »[2]اهـ.

وقال الإمام البخاري :« نظرتُ في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت قوماً أضل في كفرهم منهم (أي الجهمية) ، وإني لأَسْتَجْهِلُ مَنْ لا يُكَفِّرهم ، إلا مَنْ لا يعرف كفرهم »[3]اهـ.

---

(١) التمهيد (٧/ ١٤٢) .

(٢) خلق أفعال العباد ف١٨ .

(٣) خلق أفعال العباد ف٣٤ .

يعني إلا من لم يعرف قولهم ومذهبهم ، إذن فمسألة العلو والإقرار به هي من أهم ما فاصل به أهل السنة الجهمية، وقد كفروهم على ما التزموا في نقض العلو من الحلول، فهذه أكبر من غيرها من سائر مسائلهم المكفرة.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : « وإن كان يطلق القول بأن هذا الكلام كفر، كما أطلق السلف الكفر على مَنْ قال ببعض مقالات الجهمية ، **مثل القول بخلق القرآن أو إنكار الرؤية أو نحو ذلك مما هو دون إنكار علو الله على الخلق، وأنه فوق العرش؛ فإن تكفير صاحب هذه المقالة كان عندهم من أظهر الأمور** »[1] اهـ.

وقال البخاري : « قال وهب بن جرير : الجهمية الزنادقة ، إنما يريدون أنه ليس على العرش استوى »[2]اهـ.

وقد تقدم قول ابن المبارك : « ولا نقول كما قالت الجهمية : إنه في الأرض هاهنا ، بل على العرش استوى »[3]اهـ.

وقال البخاري : « وقال محمد بن يوسف: من قال: إن الله ليس على عرشه فهو كافر، ومن زعم أن الله لم يكلم موسى فهو كافر »[4]اهـ.

---

(١) الاستقامة (١/ ١٦٣) .

(٢) خلق أفعال العباد ف/ ٦ .

(٣) انظر ص٢٢ .

(٤) خلق أفعال العباد ف٦٧ .

وروى عبد الله بن أحمد بسنده إلى علي بن الحسن بن شقيق قال : سألت عبد الله بن المبارك : **كيف ينبغي لنا أن نعرف ربنا عز وجل؟.**

قال : على السماء السابعة على عرشه ، ولا نقول كما تقول الجهمية : إنه هاهنا على الأرض)[١]اهـ.

وقال البخاري : « وقال علي بن عاصم : « **احذر من المَرِيْسِي وأصحابه؛ فإن كلامهم يستجلب الزندقة، وأنا كلمتُ أستاذهم جهماً فلم يثبت أن في السماء إلهاً** »[٢] اهـ.

وقال البخاري : « **ما أبالي صليتُ خلف الجهمي والرافضي أم صليتُ خلف اليهود والنصارى ، لا يُسلم عليهم ، ولا يُعادون ، ولا يُناكحون ، ولا يُشهدون ولا تُؤكل ذبائحهم** »[٣]اهـ.

قلت : فمدار القول في هذه المسألة الجليلة، والتي ظاهر السمع فيها ضرورة الفطرة والعقل على الإقرار بعلو الله عز وجل على عرشه . ومن لم يقر فهو منكر، وقد تقدم أن عبد الله بن سعيد بن كُلاَّب ، والحارث المحاسبي كانا يقولان بأن العلو من الصفات العقلية أي الضرورية التي

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد ف/ ٢٢ .

(٢) خلق أفعال العباد ف٢٢ .

(٣) خلق أفعال العباد ف/ ٥١ .

يضطر العقلاء إليها، وأن أبا الحسن الأشعري يقول: إنه تعالى على العرش بذاته، إذن فمدار المسألة على معنيين : الإقرار أو عدم الإقرار ، والوقف ليس بإقرار ، فالواقف غير مقر[١]، والمفوض واقف ، وحقيقة الوقف في هذه المسألة هو التفويض والوقف في وجود الله ذاته ، وانظر في جوابهم « لا داخل العالم ولا خارجه » تعرف ذلك .

ثم إن الواقف يدفع ما تقرر بضرورة السمع والفطرة والعقل من علو الله عز وجل على عرشه فيقول : « **يلزم منه الجهة ، ويلزم منه المكان** » وهذه نفس حجة الجهمية والمعتزلة في دفع ما تقرر بآيات الكتاب وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وأقوال سلف الأمة فيما يجب لله عز وجل .

قال ابن عبد البر: « وأما احتجاجهم : « **لو كان في مكان لأشبه المخلوقات ؛ لأن ما أحاطت به الأمكنة واحتوته مخلوق** » فشيء لا يلزم، ولا معنى له ؛ لأنه عز وجل ليس كمثله شيء من خلقه ، **ولا يُقاس بشيء من بريته، ولا يُدرك بقياس، ولا يُقاس بالناس، لا إله إلا هو،** كان قبل كل شيء ، ثم خلق الأمكنة والسماوات والأرض وما بينهما ، وهو الباقي بعد كل شيء ، وخالق كل شيء ، لا شريك له ، وقد قال المسلمون

---

(١) انظر قول الإمام أحمد ص٦٥، ١٥٨ .

وكلُ ذي عقل : **أنه لا يُعقل كائن لا في مكان منا ، وما ليس في مكـان فهو عدم** ، وقد صح في المعقول، **وثبت بالواضح من الدليل ، أنه كان في الأزل لا في مكان وليس بمعدوم ، فكيف يُقاس على شيء من خلقه؟. أو يجري بينه وبينهم تمثيل أو تشبيه؟**. تعالى الله عما يقول الظـالمون علـواً كبيراً، الذي لا يبلغ من وصفه إلا إلى ما وصف به نفسه، أو وصفه بـه نبيـه ورسوله ، أو اجتمعت عليه الأمة الحنيفية عنه...»[1] اهـ.

فبين ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ أن المستدل على نفي العلـو بلـزوم المكـان يلزمه في قياسه الفاسد أشر مما فر منـه؛ إذ يلزمـه أن الله عـز وجـل كـان في الأزل معدوماً؛ فإن حكم العقل الفاسد الذي أوجب به هذا القائس في علو الباري على عرشه الكون في مكان، هو نفس حكم العقل الذي يحيل وجود كائن لا في مكان ، فلزمه أن الله كان معدوماً ؛ بإقراره أنه كان في الأزل لا في مكان . أما أهل السنة فأهدروا القياس ، وأبطلـوا أن يكـون بـين الله وبـين خلقه أي وجه شبه يستدعي تلازماً بين خبر الوحي الذي فيه الصفة، وبين ما يماثـل في ذلك المخلوقين كما سيأتي تقـريره[2]، فصح عندهـم في صحيح

---

(١) التمهيد (٧/ ١٣٥) ، وانظر لزاماً تتمة كلامه .

(٢) انظر ما يأتي في الأصل الأول للمعرفة : ص١٢٩-١٣٠.

العقل ما وجب لله تعالى بصحيح السمع ؛ فإن العقل الذي قد استقر فيه مباينة الخالق للمخلوق فيما يجب ويستحيل ، ومن ثم لم يوجب له تعالى في الأزل مكاناً على خلاف سائر الموجودات التي تفتقر إلى ما تقوم به من الأمكنة والجهات ، هو نفس العقل الذي لا يمتنع من إثبات كونه تعالى على العرش كما أخبر من دون أن يوجب له هذا جهة أو مكاناً يحل فيه ويفتقر إليه في وجوده . قال ابن تيمية : « وقول الرسل: «في السماء» **أي في العلو، ليس مرادهم أنه في جوف الأفلاك، بل السماء العلو، وهو إذا كان فوق العرش فهو العلي الأعلى، وليس هناك مخلوق حتى يكون الرب محصوراً في شيء من المخلوقات، ولا هو في جهة موجودة، بل ليس موجوداً إلا الخالق والمخلوق، والخالق بائن عن مخلوقاته عالٍ عليها؛ فليس هو في مخلوق أصلاً، سواء سمى ذلك المخلوق جهة أو لم يسم جهة، ومَنْ قال: إنه في جهة موجودة تعلو عليه أو تحيط به أو يحتاج إليها بوجه من الوجوه، فهو مخطىء** »[1] اهـ.

وبكل حال فإن العرش هو أعظم المخلوقات ، وفوق العرش حيث ينتهي العالم ليس ثم مخلوق، لا مكان ولا جهة[2]، ليس ثم إلا الله عز وجل

---

(١) الجواب الصحيح (٤/ ٣١٧) .

(٢) انظر تحقيق شيخ الإسلام ابن تيمية لمعاني هذين اللفظين المجملين ص٦٠ .

بائناً من عرشه عالياً عليه[١] .

مثال آخر على القياس الفاسد :

أجمع أهل السنة على رؤية المؤمنين في الآخرة لربهم عز وجل قال تعالى :

﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣) ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣] ، والأحاديث في هذا الباب متواترة . وقد شدد الأئمة القول في إنكار رؤية الله عز وجل ، ومن هذا قول الإمام أحمد : « **من قال إن الله لا يرى فهو كافر** »[٢]اهـ.

ثم لنتأمل موقفاً جمع بين الإمام الشهيد أحمد بن نصر الخزاعي[٣]، وبين

---

(١) قولي : «حيث ينتهي العالم»، و«بائناً من عرشه عالياً عليه» احترازٌ عما ثبت من حديث أبي هريرة من وجود كتاب للرحمن يمس العرش موضوع عليه من فوقه :

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:«**لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**».

وفي لفظ للبخاري «وَهُوَ وَضْعٌ عِنْدَهُ عَلَى الْعَرْشِ»وفي لفظ لمسلم:«**فَهُوَ مَوْضُوعٌ عِنْدَهُ**» . انظر البخاري (ح/ ٧٤٠٤، ٧٤٢٢) ، ومسلم (ح/ ٢٧٥١) .

(٢) انظر مسائل أبي داود ص٢٦٣.

(٣) هو الإمام الشهيد أحمد بن نصر قال ابن كثير :« وقد كان أحمد بن نصر هذا من أكابر العاملين القائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وسمع الحديث من حماد ابن زيد، وسفيان بن عيينة، وهُشَيْمٍ بن بشير ، وكانت عنده مصنفاته كلها ، وسمع من الإمام مالك بن أنس أحاديث جيدة، ولم يحدث بكثير من حديثه، وحدث عنه=

الواثق الخليفة الجهمي وقاضيه أحمد بن أبي دؤاد[١]. ذكر ابن كثير ـ رحمه الله ـ أن أحمد بن نصر ـ حُمل مقيداً إلى الواثق وفي مجلسه أحمد بن أبي دؤاد وأتباعه .

= أحمد بن إبراهيم الدورقي ، وأخوه يعقوب بن إبراهيم ، ويحيى بن معين ، وذكره يوماً فترحم عليه وقال : « قد ختم الله له بالشهادة ، وكان لا يحدث ويقول إني لست أهلاً لذلك»، وأحسن يحيى بن معين الثناء عليه جداً ، وذكره الإمام أحمد بن حنبل يوماً فقال : «رحمه الله ما كان أسخاه بنفسه لله ، لقد جاد بنفسه له » ، وترجمه الحافظ وقال ثقة، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين انظر البداية والنهاية (١٠/ ٣٣٠-٣٣٣) والتهذيب (١/ ٨٧-٨٨) .

(١) قاضي القضاة في زمن المعتصم ثم الواثق ، كان قد أخذ الاعتزال عن هياج بن العلاء السلمي صاحب واصل بن عطاء ، كانت له منزلة كبيرة عند الخلفاء ، استعملها في نصرة مذهبه والتحريض على أئمة السنة، فحرض على الإمام أحمد حتى ضربه الخليفة المعتصم ، واستولى على الواثق وحمله على تشديد المحنة على أهل السنة ، والدعوة إلى خلق القرآن ، ثم دارت عليه الدائرة ، فعزله الخليفة المتوكل الذي أحيا السنة ، ومنع القول بخلق القرآن ، وصودرت أمواله قبل موته ، وأصابه الله بالفالج قبل موته بأربع سنين فحبسه الله في جسده، وكان هذا ما اختاره من الدعاء على نفسه، إذ قال في أحمد بن نصر الخزاعي : ضربني الله بالفالج إن قتله الواثق إلا كافراً ، توفي سنة أربعين ومائتين . انظر البداية والنهاية (١٠/ ٣٥٢) .

فقال له الواثق : ما تقول في القرآن؟.

فقال : هو كلام الله .

قال : أمخلوقٌ هو؟.

قال : هو كلام الله .

قال ابن كثير : وكان أحمد بن نصر قد استقتل وباع نفسه، وحضر وقد تحنط وتنور وشد على عورته ما يسترها .

فقال له الواثق : فما تقول في ربك؟: أتراه يوم القيامة؟.

فقال : يا أمير المؤمنين قد جاء القرآن بذلك ، قال الله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣) ﴾ [القيامة: ٢٣ ـ ٢٢] .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»[1] فنحن على الخبر .

قال الواثق : ويحك .. أيرى كما يرى المحدود والمتجسد؟ ، ويحويه مكان ويحصره الناظر؟. أنا أكفر برب هذه صفته ...

ثم قام إليه فلما انتهى إليه ضربه بالسيف على عاتقه وهو مربوط بحبل

---

(١) طرف من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أخرجه البخاري (ح/ ٦٥٧٣) ، ومسلم (ح/ ١٨٢) .

قد أوقف على نطع ، ثم ضربه أخرى على رأسه ثـم طعنـه في بطنـه فسـقط صريعاً ـ رحمه الله ـ »[١]اهـ.

فهذا إمام من أئمة السنة قتل مظلوماً بقياس فاسد : « **أيرى كما يـرى المحدود والمتجسد ؟ويحويه مكان ويحصره الناظر؟**» إذ جعل هذا الجهمي المبتدع ما يماثل المخلوقين مما يجب ويستحيل في حقهـم، سـبيلاً لمعرفـة مـا يجب وما يستحيل على رب العالمين . أما أهل السنة والاستقامة فلـم يثبتـوا هذا القياس أصلاً[٢] ، كما تقدم النقل عن ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ .

وقال ابن كثير في التعقيب على قياس الواثق : وما قاله الواثـق لا يجـوز ولا يلزم ولا يرد به هذا الخبر الصحيح والله أعلم»اهـ.

قلت : بل هو من أفسد الأقيسة؛ فـالنبي صـلى الله عليـه وسـلم ضرب مثلاً للرؤية لا للمرئي ، وفي وجه واحد للشبه وهو التساوي والوضـوح في

---

(١) انظر البداية والنهاية (١٠/ ٣٤٥) .

(٢) انظر خاتمة في التنزيه ص١٢٩، والعجب لا يكاد ينتهي ممن يزعم أنه أشعري وهو مع ذلك ينكر إثبات العلو بدعوى لزوم الجهة والمكان ؛ فإن الأشاعرة يثبتون رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة ، ومَنْ أثبت الرؤية يلزمه في هذا الإثبات ، عين ما يلزمه في إثبات علو الله عز وجل على عرشه؛ فلا جرم أنهم قد قيدوا الرؤية بما يعود على معناها بالبطلان .

الرؤية **«لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ»**، ولا يلزم من هذا أن يكون المرئي كالمرئي ؛ إذ ليس من شرط المثل التطابق من كل وجه، وإنما يحصل بالتشابه في معنى من المعاني .

ووجه الشبه هنا هو قوله صلى الله عليه وسلم **«لاَ تُضَامُّونَ»** ، أما بطلان الشبه بين المرئي (رب العالمين) وبين المرئي (القمر) فمن ضرورات العقل والفطرة . وبصريح العقل أن كل موجود قائم بنفسه تصح رؤيته، وأن الذي لا تصح رؤيته هو المعدوم الذي لا وجود له .

من حيل أهل البدع في استعمال الألفاظ المحدثة

الألفاظ المحدثة ألفاظ مجملة تحتمل عن طريق الاشتراك اللفظي معاني باطلة قد دل السمع والعقل على بطلانها في حق رب العالمين، وتحتمل أخرى صحيحة قد أثبت الكتاب والسنة صحتها ، ولكن من غير طريق هذه الألفاظ المجملة الفاسدة .

وحيلة أهل البدع في نقض حقائق الإسلام في باب معرفة الله عز وجل ، الثابتة بالكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة ؛ أنهم يعمدون إلى المعاني الصحيحة فيجعلون بينها وبين المعاني الفاسدة تلازماً ، وذلك عن طريق هذه الألفاظ المجملة التي لم ترد لا في كتاب ولا سنة ولا في أقوال سلف

الأمة . **مثال ذلك** : أنك إذا قلت : « الله تعالى على سمائه السابعة على عرشه بائن من خلقه»[١] . وهذه معاني كلها صحيحة قد دلت عليها نصوص الكتاب العزيز، والسنة المطهرة وأجمع عليها سلف الأمة من القرون الثلاثة الفاضلة ، فإذا أقررت بها عارضك الجهمي قائلاً : « لو قلت ذلك لزمك أنه في جهة يقوم بها ، وأنه متحيزٌ ولا يكون كذلك إلا وهو جسم مركب» [٢] . وهذه معاني باطلة بلا شك ، فتأمل كيف احتال الجهمي لإسقاط المعاني الصحيحة عن طريق توسيط هذه الألفاظ المجملة : الجهة ، والحيز ، والجسم ، والتركيب، بين المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة، وبين ما يتعلق بهذه الألفاظ من المعاني الباطلة التي لا تليق إلا بالمخلوق . ومثل هذه الألفاظ المحدثة : لفظ المكان ، ولفظ غير ، ولفظ الجوهر ، ولفظ العرض ، ولفظ القديم .

فهذه أدوات أصحاب القياس الفاسد ، وقد تقدم ما ذكره ابن كثير في قياس الواثق[٣] ، وتقدم قول ابن عبد البر في إسقاط اعتبار هذه الأقيسة .

---

(١) انظر في ما تقدم الكلام عن صفة العلو .

(٢) وهذا هو القياس المذموم الذي استعمله أهل البدع في نقض دين الإسلام .

(٣) انظر ص٥٢ ، وانظر ص٥٧ .

وقال ابن تيمية : «وقد قدمنا فيما مضى أن لفظ الجهة يراد به أمر موجود وأمر معدوم ، فمن قال إنه فوق العالم كله، لم يقل إنه في جهة موجودة ، إلا أن يراد بالجهة العرش ، ويراد بكونه فيها أنه عليها ، كما قد قيل في قوله : في السماء أي على السماء .

وعلى هذا التقدير فإذا كان فوق الموجودات كلها، وهو غني عنها، لم يكن عنده جهة وجودية يكون فيها ، فضلاً عن أن يحتاج إليها .

وإن أريد بالجهة ما فوق العالم ، فذاك ليس بشيء ، ولا هو أمر موجود، حتى يقال إنه محتاج إليه أو غير محتاج إليه .

وهؤلاء أخذوا لفظ (الجهة) بالاشتراك وتوهموا وأوهموا: أنه إذا كان في جهة كان في شيء غيره ، كما يكون الإنسان في بيته ، وكما يكون الشمس والقمر والكواكب في السماء، ثم رتبوا على ذلك أنه يكون محتاجاً إلى غيره، والله تعالى غنيٌ عن كل ما سواه ، وهذه مقدمات كلها باطلة ... »[1]اهـ.

إن ما ذكره شيخ الإسلام في (الجهة) هو ما ذكره في كل من لفظ : المكان، والحيز وغير ذلك من الألفاظ المحدثة المجملة ، وصريح مذهبه أن

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٦٤٨) .

اللفظ المحدث لا تثبت له حرمة أصلاً في باب المعرفة بالله [١].

وانظر إلى قوله ـ رحمه الله ـ : « **وإن أريد بالجهة ما فوق العالم فذاك ليس بشيء ، ولا هو أمر موجود؛ حتى يقال إنه محتاج إليه أو غير محتاج إليه** » ففيه ما سبق تقريره من أنه ليس فوق العرش حيث ينتهي العالم مخلوق لا مكان ولا جهة، ليس ثم إلا الله عز وجل فتدبر .

ولأن المبتدع الجهول قد طوى قلبه على بغض شيخ الإسلام فلم يعد يقبل منه حقاً ولا هدى؛ فنحيله على إقرار أحد فضلاء الأشاعرة وهو الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ قال : في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] : « وقد كان السلف الأول ـ رضي الله عنهم ـ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى؛ كما نطق كتابه وأخبرت رسله ، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة ، وخُص العرش بذلك لأنه أعظم المخلوقات، **وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنه لا تُعلم حقيقته** . وقال مالك : « الاستواء معلوم » يعني في اللغة ، «والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة »[٢] اهـ.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٣/ ٣٢٤) ، (١٧/ ٣١٢) .

(٢) تفسير القرطبي (٧/ ٢١٩) .

قلت : موضع الشاهد هنا في كلامه ـ رحمه الله ـ هو في إقراره وحكايته مذهب السلف الصالح في مقابلة ما حكاه من مذهب أهل الكلام .

فتأمل هنا نقله عن السلف بأنه تعالى « استوى على عرشه حقيقة » ، أما قوله « لا تعلم حقيقته » فبيان لقوله «جهلوا كيفية الاستواء » ثم استدل على ذلك بنقله عن مالك ـ رحمه الله ـ : «والكيف مجهول » فهذا هو تفويض السلف، تفويض لكيفية الصفة لا معناها، فهذا بيان ما نقله عن مالك من الإقرار بحقيقة المعنى والجهل بالكيفية .

ومراد القرطبي ـ رحمه الله ـ بالجهة التي أثبتها الكافة لله عز وجل هو نفس ما ذكره ابن تيمية ـ رحمه الله ـ بقوله : « **إلا أن يراد بالجهة العرش ويراد بكونه فيها إنه عليها** ».

فتأمل هذا وتدبره فإنه نافع جداً في معرفة حيل أهل البدع في استعمالهم الألفاظ المجملة ، وما شبهوا بها على العامة حتى أفسدوا عليهم حقيقة الإسلام .

والمقصود أن حقيقة قول المفوض في مسألة العلو هي تفويض وجود الباري سبحانه ، فالواقف الذي يزعم أنه على طريقة السلف ، وأنه قد خرَّج مذهبه في الصفات على أقوالهم وطريقتهم ، ثم هو يخالفهم في مسألة

من أجل مسائل المعرفة بالله قد أبطل دعواه بنفسه ، ثم هو يستدل على مذهبه الفاسد في إنكار العلو بنفس اللفظ المبتدع فيقول: «يلزم منه الجهة، ويلزم منه المكان» .

وتلك نفس حجة الجهمية والمعتزلة ، فلزم الواقف فساد المذهب والاستدلال معاً ، وهذا وحده حري بنقض مذهبه ، ونقض دعواه في موافقة السلف من أصلها .

ثانياً : العلاقة بين التفويض والتجهم

تقدم معنا أن قول الجماعة هو تقرير معاني الكتاب والسنة، وتقدم معنا طريقة المفوض في إعطاء لفظ في غير معنى، فنعرض هنا لبعض مقالات الجهمية[1] في باب الأسماء والصفات ـ حتى نرى أين يقف المفوض بمذهبه في المعرفة بالله عز وجل .

قال أبو الحسن : « واختلفوا ـ أي المعتزلة ـ هل يقال لله وجهٌ أم لا؟ وهم ثلاث فرق: ... الفرقة الثالثة منهم : ينكرون ذكر الوجه، أن يقولوا: «لله وجه» ، فإذا قيل لهم : أليس قد قال الله سبحانه : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] . قالوا : «نحن نقرأ القرآن، فأما أن نقول من غير أن نقرأ القرآن أن لله وجهاً ، فلا نقول ذلك» والقائلون بهذه المقالة هم العبادية أصحاب عباد »[2] اهـ.

---

(١) وقد تقدم أن المعتزلة جهمية في باب الأسماء والصفات .

(٢) مقالات الإسلاميين ص ١٨٩ . هذا قول الفرقة الثالثة (العبادية) ، وهو أخبث من القولين الآخرين ، لأنه أخفى منهما ، لما في هذا القول من النفي المستتر نوعاً ما ، أما القولان الآخران ، فالنفي فيهما أبين :

قال أبو الحسن : « فالفرقة الأولى منهم : يزعمون أن لله وجهاً هو هو ، والقائل بهذا =

لعل الفرق بين قول أهل السنة ، وقول الواقف المفوض قد اتضح، وبه علم المقصود من تحقيق معاني الآيات والأخبار . ومقالات عباد هذه أصل لقول قوم من الواقفة في آيات وأحاديث الصفات .

وقد كان الإمام أحمد بصيراً بمقالات هؤلاء ، شديد العبارة فيهم ، قال المروزي : قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: إن رجلاً قال : أقول كما قال الله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧] أقول هذا ولا أجاوزه إلى غيره؟.

فقال أبو عبد الله : هذا كلام الجهمية .

فقلت له : فكيف تقول؟.

قال : علمه في كل مكان ، وعلمه معهم ، ثم قال : أول الآية يدل على

=القول أبو الهذيل .

والفرقة الثانية منهم : يزعمون أنا نقول : (وجه الله) توسعاً [يعني على سبيل المجاز لا الحقيقة] ، ونرجع إلى إثبات الله ، لأنا نثبت وجهاً هو هو ، وذلك أن العرب تقيم الوجه مقام الشيء ، فيقول القائل : لولا وجهك لم أفعل ، أي لولا أنت لم أفعل ، وهذا قول النظَّام ، وأكثر معتزلة البصريين ، وقول معتزلة البغداديين)) اهـ.

فالفرقتان الأولى والثانية تنفيان الصفة صراحة ، فلا يثبتون غير الذات فقط : ((لله وجهاً هو هو)) ((لأنا نثبت وجهاً هو هو)) وهذا ليس فيه إلا إثبات الذات .

أنه علمه ثم قرأ : ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ۝ ﴾ [سورة المجادلة : ٦]. . .»[١] اهـ.

وهكذا رد الإمام أحمد على الواقف في إثبات معاني القرآن بأنه جهمي ، أي يستتر بالوقف ، وإنما هو منكر في الحقيقة ؛ لأن من لم يقر فهو منكر .

والحق أن حاصل مذهب المعتزلة هو تجريد الأسماء والصفات عن معانيها، وأن الأسماء لا تعدو كونها ألقاباً للذات فقط ، فهم أعطو لفظاً من غير أن يكون له معنى في الحقيقة .

قال أبو الحسن : « الحمد لله الذى بصرنا خطأ المخطئين، وعمى العمين، وحيرة المتحيرين، الذين نفوا صفات رب العالمين، وقالوا : إن الله جل ثناؤه وتقدست اسماؤه لا صفات له ، وأنه لا علم له، ولا قدرة ولا حياة له، ولا سمع له، ولا بصر له، ولا عز له، ولا جلال له، ولا عظمة له، ولا كبرياء له، وكذلك قالوا في سائر صفات الله عز و جل التي يوصف بها لنفسه، وهذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة الذين يزعمون أن للعالم صانعاً لم يزل ليس بعالم، ولا قادر، ولا حي، ولا سميع، ولا بصير،

---

(١) الإبانة لابن بطة (ف/ ١١٧) ، والعلو للذهبي (ف/ ٤٧٦) ، والجيوش الإسلامية ص٧٨ .

ولا قديم، وعبروا عنه بان قالوا : نقول عين لم يزل ولم يزيدوا على ذلك ، غير أن هؤلاء الذين وصفنا قولهم من المعتزلة في الصفات لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره؛ فأظهروا معناه بنفيهم أن يكون للباري علم، وقدرة، وحياة، وسمع، وبصر .

ولولا الخوف لأظهروا ما كانت الفلاسفة تظهره من ذلك، ولأفصحوا به غير أن خوف السيف يمنعهم من إظهار ذلك .

وقد أفصح بذلك رجل يعرف بابن الأيادى كان ينتحل قولهم فزعم أن الباري سبحانه عالم، قادر، سميع، بصير في المجاز لا في الحقيقة »[1]اهـ.

إن أصل مذهب المعتزلة في الأسماء والصفات أنها مجرد أقوال مجردة عن المعنى على وجه التلقيب فقط ، قال أبو الحسن : « واختلف الذين لم يقولوا الأسماء والصفات هي الباري في الأسماء والصفات ما هي على مقالتين : **فقالت المعتزلة والخوارج الأسماء والصفات هي الأقوال، وهي : قولنا الله عالم ، الله قادر وما أشبه ذلك** ...»[2]اهـ.

ومرادهم ـ كما سيأتي إقرار عباد ـ أنها ألقاب مجردة عن المعاني ، وقال

---

(١) مقالات الإسلاميين ص٤٨٣ .

(٢) مقالات الإسلاميين ص ١٧٦ .

أبو الحسن : « **وكان يقول : إن صفات الباري هى الأقوال، كنحو القول يعلم، ويقدر، ويسمع، ويبصر . وأن الأسماء هى الأقوال كنحو القول عالم، قادر، حي، سميع، بصير ...**»[١]اهـ.

وقال أبو الحسن : « وكان [أي عباد] يزعم أن الوصف هو الصفة، وأن التسمية هى الاسم، وهو قولنا: الله عالم قادر .

فاذا قيل له : تقول إن العلم صفة، والقدرة صفة؟.

قال : **لم نثبت علماً فنقول صفة أم لا . ولا ثبتنا علماً في الحقيقة فنقول قديم أو محدث ، أو هو الله أو غيره .**

فإذا قيل له : القديم صفة ؟.

قال : خطأ ؟ لأن القديم هو الموصوف ولكن الصفة قولنا : الله ، وقولنا القديم »[٢]اهـ.

يعني أن الصفة هي الوصف ، والوصف ليس سوى التلقيب مجرداً عن المعنى « **ولا ثبتنا علماً في الحقيقة** » وإنما هي أقوال للدلالة على الذات فقط « **القديم هو الموصوف** » . ولمذهبهم هذا لوازم شنيعة اختلف أهل

(١) مقالات الإسلاميين ص ٤٩٨.

(٢) مقالات الإسلاميين ص ٥٢٩.

الاعتزال في درجة التزامها، ومن أشدهم سفهاً في ذلك الصالحي الكافر العنيد السفيه . قال أبو الحسن: « **وزعم الصالحي أنه جائز أن يسمي الله سبحانه نفسه جاهلاً وميتاً ، ويسمى نفسه إنساناً وحماراً، واللغة على ما هي عليه اليوم، ويجوز أن يسمى الباري على طريقة التلقيب بهذه الأسماء، وأبي الناس جميعاً هذا**»[1]اهـ.

فتأمل هذا الكفر البواح، « **يسمي نفسه بهذه الأسماء واللغة على ما هي عليه اليوم**» وأصل مذهب هذا الكافر أن الأسماء في حق الباري عز وجل ألقاب لا معنى لها، بخلافها في حق بني آدم .

ومن اللوازم كذلك أقوال ، قد صرح عباد المعتزلي المتعسف في النفي بالتزامها ، أقوال تحتاج إلى تأمل الواقف لعله ينصف .

قال أبو الحسن : « اختلف المعتزلة في الباري هل يقال: إنه وكيل، وإنه لطيف؟. على مقالتين :

فمنهم من زعم أن الباري لا يقال: «إنه وكيل» ، وأنكر قائل هذا القول أن يقول : « حسبنا الله ونعم الوكيل » من غير أن يقرأ القرآن ، وأنكر أيضاً أن يقال : لطيفٌ دون أن يوصل ذلك ، فيقال: ﴿ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ ﴾

---

(١) مقالات الإسلاميين ص ٥٢٥.

[الشورى: ١٩] ، **والقائل بهذا القول عباد بن سليمان . ومنهم من أطلق وكيل ولطيف ، وإن لم يقيد ....**»[١]اهـ .

وقد تقدم قول أبي الحسن عن العبادية ، فإذا قيل له : أليس الله قال : ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] ، قال : « **نحن نقرأ القرآن فأما أن نقول من غير أن نقرأ القرآن أن لله وجهاً فلا نقول ذلك** » اهـ .

نحن نلحظ أن مذهب عباد أشد تعسفاً في النفي من سائر إخوانه من أهل الاعتزال ؛ فبينما جوز هؤلاء إطلاق اللفظ فقط مع تجريده عن معناه، **فقد أبى عباد أن يعطي حتى ولو لفظاً مجرداً، وإنما اكتفى بترديد الآيات فقط لا يزيد عن ذلك .**

إن المفوض في حاجة ملحة لأن يقرأ أقوال عباد بإنصاف وتمعن؛ فإن المفوض يقول ذات المقالة، مقالة عباد بن سليمان، فإذا سئل الواقف عن معنى قول الله تعالى : ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠] ، قال : ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ فإذا سئل : أتقول : إن لله عز وجل يد؟. قال: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ ولا أزيد، وإذا سئل: عن معنى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] قال: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾. أتقول : إن الله في السماء؟.

---

(١) مقالات الإسلاميين ص ١٩٦.

قال:أقول: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ ولا أزيد .

فإذا اجتهد في الحيلة قال : (في السماء) ، فإذا سألته أي (على السماء) قال في السماء لا أزيد .

وبعض الواقفة يموه فيقول : معنى ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾[سورة الفتح: ١٠] صفة سماها يداً ، والسؤال : وأنت ماذا تسميها؟. منذ متى وأنت لا تستحي من الله فتقول مثل هذا القول؟. ﴿ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثٗا ﴾ [النساء: ٨٧] فما سمى الله عز وجل هو الحق الذي يجب أن تقول به ، فقل : له يد ولا تتعتع يقبض بها ويبسط وكلتا يديه يمين خلق بهما آدم عليه السلام .

والمقصود أن المفوض مثل عباد يقرأ القرآن من غير أن يحقق شيئاً من معانيه ، والسؤال الذي يطرح نفسه : كلام المفوض بأي الأصلين أشبه :

أصل أهل السنة في الإقرار بالمعاني وتحقيقها كما تقدم من كلام السلف .

أم بالأصل العام للمعتزلة والجهمية في تجريد الأسماء والصفات من معانيها ، وبالأخص العبادية منهم ، المانعون من جواز إطلاق حتى مجرد الألفاظ؟.

ثالثاً : تحقيق أقوال الأئمة

الواقف يدعي أنه يوافق السلف ، ويتكيء على عبارات من أنفسها عنده قول ابن عينية: ((**تفسيرها تلاوتها**))، وقوله ((**أمروها بلا كَيْفَ**))، وبعض هؤلاء يدلس عن قصد، وهذا جهمي هالك يعرف ما يفضي إليه قوله، وبعض هؤلاء يهرف بما لا يعرف؛ إذ أن سفيان بن عينية ـ رحمه الله ـ إنما قال عبارته هذه في مقابلة تأويل الجهمية، والجهمية نفاة، وتفسيرهم للأسماء والصفات كان نفياً محضاً يسمونه تأويلاً، ولهذا رد عليهم سفيان منكراً بقوله: ((**تفسيرها تلاوتها**)) يعني تفسيرها موجود ظاهرٌ من ألفاظها وهي التلاوة، فهذا تفسير السلف. أما أصل تفسير الجهمية فإنشاء التلازم بين خبر الصفة وبين ما يماثل المخلوق عبر حرف الاستفهام (كَيْفَ) الممتنع إيراده في مقابلة النصوص لاسيما في باب المعرفة بالله تعالى .

أخرج ابن عبد البر بسنده إلى أبي داود قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم، عن أحمد بن نصر الخزاعي، أنه سأل سفيان بن عيينة قال : حديث عبد الله : ((إن الله عز وجل يجعل السماء على إِصْبَعٍ))[1]، وحديث : ((إن قلوب

([1]) أخرجه البخاري (ح/ ٧٤١٤) ، ومسلم (ح/ ٢٧٨٦) ـ واللفظ له ـ من حديث عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال : «**جَاءَ حَبْرٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى**=

بني آدم بين إِصْبَعَيْنِ من أصابع الرحمن)) (١) ....

= الله عليه وسلم فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ أَوْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ فَيَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ.

فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ تَصْدِيقًا لَهُ. ثُمَّ قَرَأَ ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الزمر: ٦٧] ».

(١) رُوي عن عدد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عبد الله بن عمرو ، وعائشة ، وأم سلمة ، وأبو ذر ـ رضي الله عنهم ـ ، وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه مسلم (ح/ ٢٦٥٤) مرفوعاً بلفظ : « إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم « اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ ».

والأحاديث فيها إثبات صفة الإصبع ، وهي من صفات الذات ، وانتفاء إرادة الجارحة من الأخبار على سبيل القطع يندفع به لزوم التأويل ، إذ التأويل فرع عن الاحتمال (انظر ص ١٣٩) ، واحتمال الجارحة ممتنع التصور بضرورة السمع والعقل، وهذا حاصل من مجرد الإضافة إلى رب العالمين (انظر ما يأتي ص ١٥٧، ١٦٠)، وعلى هذا فقول عبد الله بن الصديق الغماري ـ عفا الله عنه ـ في تعليقه على حديث ابن مسعود السالف الذكر: ((ويلاحظ أن المتكلم بالأصابع يهودي، واليهود مجسمون، وأن النبي صلى الله=

=عليه وسلم ضحك تعجباً من جهله ، وتلا الآية يومىء إلى أن القبضة واليمين فيها معناهما القوة والاقتدار لا الكف والأصابع ›› اهـ. كلامٌ مستبشع من جهة الرواية ومن جهة النظر ، أما باعتبار الرواية فيكفي في نقضه من أصله قول ابن مسعود ـ راوي الخبر ـ: ((فضحك النبي صلى الله عليه وسلم تعجباً وتصديقاً له)) . فهذا ينقض قول الغماري : أن النبي صلى الله عليه وسلم قد ضحك تعجباً من جهل اليهودي›› .

أما بطلانه باعتبار النظر فقد أشار إليه الإمام ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ (التوحيد ١/ ١٧٨)

قال : ‹‹جلّ ربنا عن أن تكون أصابعه كأصابع خلقه ، وعن أن يشبه شيء من صفات ذاته صفات خلقه .

وقد أجلّ الله قدر نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يوصف الخالق الباري بحضرته بما ليس من صفاته، فيسمعه فيضحك عنده ، ويجعل بدل وجوب النكير والغضب على المتكلم به ضحكاً تبدو فيه نواجذه تصديقاً وتعجباً لقائله. لا يصف النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة مؤمن مصدق برسالته ›› اهـ.

قلت : إذ أن وضع الضحك موضع النكير والغضب الشديد منافي للبيان الذي هر أصل الرسالة قال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] .

وأول البيان وأولاه بيان ما يستحيل في حق الله عز وجل كالشرك والنقص والعيب ، وضحكه صلى الله عليه وسلم في مثل هذا الموضع إن لم يكن تصديقاً وإقراراً لكان فعلاً موهماً يتنافى مع الوضوح الذي هو حقيقة البيان ، إذ الضحك ليس صريحاً في الدلالة على الإنكار ، وإنما الصريح فيه الغضب . =

=فكيف يعمد النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا المقام الذي لا يحتمل إلا البيان الصريح إلى البيان بشيء موهم إن لم يكن لأصحابه فهو موهم لمن بعدهم ولا شك .

ثم يقال للغماري ـ عفا الله عنه ـ أيزيد النبي صلى الله عليه وسلم الأمر إيهاماً فيقول حديثاً آخر « **إِنَّ قُلُوبَ بَنِى آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**» فيستعمل لفظ اليهودي المشبه والذي أنكره عليه بالضحك منه تعجباً من جهله؟. ثم هو يقف على منبره يصف فعل الله عز وجل يوم القيامة بقبضه الأرض والسماوات ، ويحرك النبي صلى الله عليه وسلم يده (انظر حديث النبي صلى الله عليه وسلم والتعليق عليه ص١٢٣) . أفيشفع رسول الله صلى الله عليه وسلم الضحك من لفظ اليهودي الباطل بذكر ذات اللفظ في حديث أخر، ثم يوتر الإيهام بتحريك قبضته صلى الله عليه وسلم في ذكر قبض الله تعالى لأرضه وسماواته يوم القيامة؟. معاذ الله أن تكون صفة بيان نبينا هكذا : وإنما بيان النبي صلى الله عليه وسلم بيان صريح لا لبس فيه ولا إيهام، وإنما ضحك نبينا من قول اليهودي تصديقاً له كما قال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ .

ولقد أخذ الغماري مقالته هذه من الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ كما حكاه الحافظ عنه في الفتح (١٣/ ٤١٠) قال: ((قال القرطبي : وأما من زاد: ((تصديقاً له)) فليست بشيء، فإنها من قول الراوي وهي باطلة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يصدق المحال ، وهذه الأوصاف في حق الله محال ، إذ لو كان ذا يدٍ وأصابع وجوارح كان كواحدٍ منا ، فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز ما يجب لنا ، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون إلهاً ، إذ لو جازت الإلهية لمن هذه صفته لصحت للدجال ، وهو محال ، فالمفضي إليه كذب، فقول اليهودي كذب ومحال؛ ولذلك أنزل الله تعالى في الرد عليه ﴿ **وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ** ﴾[الأنعام: ٩١] . وإنما تعجب النبي صلى الله عليه =

=وسلم من جهله ، فظن الراوي أن ذلك التعجب تصديق وليس كذلك ..)) اهـ.

قلت : ولم يقل أحد من أهل السنة بأن الله عز وجل ذو جوارح ، ولا يلزم من ثبوت الإصبع واليد له سبحانه أن يكون ذا جوارح مثلنا إلا من طريق القياس الفاسد.

وهذا كلام في غاية الشناعة وإن كان قائله القرطبي على سعة علمه وفضله ، وقد تعقبه الحافظ قائلاً : ((ولو كان الأمر على خلاف ما فهمه الراوي بالظن للزم منه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم على الباطل، وسكوته عن الإنكار، وحاشا لله من ذلك ..)) اهـ.

وأما قوله : ((فظن الراوي أن ذلك التعجب تصديق)) ـ والراوي هنا باعتبار الأصل في رواية القصة هو ابن مسعود ـ ففيه من الشناعة أيضاً إلزام هذا الحبر ـ رضي الله عنه ـ باعتقاد صحة ما زعم القرطبي أنه باطل محال ، وما يلزم منه ـ في رأيه ـ من تصحيح إلهية الدجال .

وقول القرطبي ـ رحمه الله ـ في تأويل صفة الإصبع جارٍ على وفق مذهب الأشاعرة في تأويل ما عدا الصفات السبع : الحياة، والإرادة، والقدرة، والعلم، والبقاء، والسمع، والكلام . وقد جمعها ابن رسلان ـ رحمه الله ـ في منظومته الزبد فقال :

حي مريد قادر علام ... له البقا والسمع والكلام

ومذهب الأشاعرة في التأويل مذهب متناقض ، فقد أثبتوا بعض الصفات وتأولوا بعضاً آخر فراراً من التشبيه ، مع أنه يلزمهم فيما أثبتوا عين ما أعرضوا عنه ؛ فإن مَنْ كان أصل نفيه هو القياس على ما يماثل المخلوقين؛ يلزمه من الافتقار والحدوث فيما أثبت مثل ما يلزمه فيما نفى بلا فرق. وعلى هذا التناقض قام إلزام شيخ الإسلام ابن تيمية=

=للأشاعرة قال (شرح حديث النزول / ١١٣ -١١٥) : ((ومثال ذلك أنه إذا قال : النزول والاستواء ونحو ذلك من صفات الأجسام ، فإنه لا يعقل النزول والاستواء إلا لجسم مركب ، والله سبحانه منزه عن هذه اللوازم ، فيلزم تنزيهه عن الملزوم ، أو قال : هذه حادثة والحوادث لا تقوم إلا بجسم مركب .

وكذلك إذا قال : الرضا والغضب والفرح والمحبة ونحو ذلك هو من صفات الأجسام؛ فإنه يقال له : وكذلك الإرادة، والسمع، والبصر، والعلم، والقدرة من صفات الأجسام ، فإنا كما لا نعقل ما ينزل ويستوي ويغضب ويرضى إلا جسماً، لم نعقل ما يسمع ويبصر ويريد ويعلم ويقدر إلا جسماً .

فإذا قيل : سمعه ليس كسمعنا ، وبصره ليس كبصرنا ، وإرادته ليست كإرادتنا ، وكذلك علمه وقدرته .

قيل له : وكذلك رضاه ليس كرضانا ، وغضبه ليس كغضبنا ، وفرحه ليس كفرحنا ، ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا .

فإذا قال : لا يعقل في الشاهد غضب إلا غليان دم القلب لطلب الانتقام ، ولا يعقل نزول إلا الانتقال ، والانتقال يقتضي تفريغ حيز وشغل آخر ، فلو كان ينزل لم يبق فوق العرش رب .

قيل : ولا يعقل في الشاهد إرادة إلا ميل القلب إلى جلب ما يُحتاج إليه وينفعه ويفتقر فيه إلى ما سواه ، ودفع ما يضره ، والله سبحانه وتعالى كما أخبر عن نفسه المقدسة في حديثه الإلهي : **« يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفعِي فَتَنْفَعُونِي»** . [مسلم/ح/ ٢٥١٧] . =

((وإن الله يعجب أو يضحك ممن يذكره في الأسواق))[١] ....

=فهو منزه عن الإرادة التي لا يعقل في الشاهد إلا هي ، وكذلك السمع الذي لا يعقل في الشاهد إلا بدخول صوت في الصماخ ، وذلك لا يكون إلا في أجوف ، والله سبحانه أحد صمد منزه عن مثل ذلك ، بل وكذلك البصر والكلام لا يعقل في الشاهد إلا في محل أجوف ، والله سبحانه أحد صمد منزه عن ذلك ..))اهـ.

والمقصود : أن موجب التأويل عند الأشاعرة غير مسلم ، بنقض الأشاعرة أنفسهم لهذا الموجب في صفات أخرى، يلزم من القول بها نفس مثل ما يلزم من القول بما أنكروا . إن هذا هو موضع التناقض عند الأشاعرة، وانظر الكلام في موجب التأويلات ص١٣٣ . ومما يجدر التنبيه عليه أن معارضات شيخ الإسلام السابقة إنما أوردها على سبيل التنزل والإلزام، وإلا فإن أصل مذهبه هو الأعراض عن القياس في باب المعرفة بالله عز وجل. انظر ص٨١.

(١) صفة الْعَجَبِ ثابتة بأحاديث صحيحة كثيرة منها حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «**عَجِبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلاسِلِ**» أخرجه البخاري (ح/ ٣٠١٠) ، والمراد به الأسرى الذين يسلمون فيدخلون الجنة ، ومن لطائف الاستدلال على إثبات صفة العجب قراءة ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ لقوله تعالى : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [الصافات: ١٢] ، قال الفراء: ((قرأها الناس بالرفع والنصب ، والرفع أحب إليَّ لأنها قراءة علي وعبد الله، وابن عباس رضي الله عنهم)) اهـ.

وساق البيهقي بسنده إلى الأعمش ، عن أبي وائل شقيق بن سلمة ، قال : قرأها =

و ((أنـه عـز وجـل ينـزل إلى السـماء الـدنيا كـل ليلـة)) [٢]ونحـو هـذه الأحاديث؟.

فقال : هذه الأحاديث نرويها ونقر بها كما جاءت بلا كيف ..)) [٣]اهـ.

إن الموقف الذي جمع بين أحمد بن نصر الخزاعـي وبـين الواثـق الخليفـة الجهمي ، والذي حدثه أحمد بن نصر بها حمله عن شيخه سـفيان بـن عيينـة حتى قتله فيه[٤]، هذا الموقف يبين معنى قول الأئمة ((بلا كَيْفَ)) .

=عبد الله (بل عجبتُ ويسخرون) . فقال شريح : إن الله لا يعجب من شيء ، إنما يعجب من لا علم له . قال الأعمش : فذكرتُ ذلك لإبراهيم النخعي فقال : إن شريحاً كان يعجبه رأيه ، عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ كان أعلم من شريحٍ بهذا ، وكان عبد الله يقرؤها : (بل عجبتُ ويسخرون). انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (ف/ ٩٩٠- ٩٩١) .

أما صفة الضحك فثابتة بعدة أحاديث صحيحة منها حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ الذي فيه الحكاية عن آخر أهل النار دخولاً للجنة. وفيه : «**فَيَقُولُ أَيْ رَبِّ لا أَكُونُ أَشْقَى خَلْقِكَ» فَلا يَزَالُ يَدْعُو اللَّهَ حَتَّى يَضْحَكَ اللَّهُ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ قَالَ: ادْخُلْ الْجَنَّةَ»** أخرجه البخاري (ح/ ٧٤٣٧)، مسلم (ح/ ١٨٢) .

(٢) تقدم تخريجه : انظر ص٢٧ .

(٣) انظر التمهيد (٧/ ١٤٨) .

(٤) انظر ما تقدم ص٥٥ .

فإن قول الواثق في الرؤية : «أيرى كما يرى المحدود والمتجسد ، ويحويه المكان ويحصره الناظر؟ ».

يدلك على أن الجهمية قد أحدثوا وجه تلازم بين ألفاظ الوحي التي فيها الصفة وبين ما يماثل من ذلك المخلوقين، في تقرير ما يجب لله عز وجل وما يستحيل عليه ، ويعبرون عن هذا التلازم بـ((**لو كان كذا لكان كذا**)) : لو كان الله تعالى يُرى لكان جسماً، ولكان في مكان، ولكان في جهة، وكان يحصره الناظر كالمحدود، ويلزم من هذا الحدوث والافتقار ، هذا هو قياس الواثق . ومقتضىـ هذا التلازم أن يقول صاحبه على وجه التعجب والإنكار : كيْفَ يُرى !؟.

وهذا هو حكم العقل الفاسد في قياسه الفاسد ، وإلا فحكم العقل أن كل موجود قائم بنفسه تصح رؤيته، والقول بإنكار صحة رؤيته قولٌ بعدمه. لكن هذا ما أحدثه الجهمية من عرض خبر الله عز وجل وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم على (كَيْفَ) و (لِمَ) و (لو) . وهذا أصل تفسيرهم لتلك الأخبار بالنفي . هذا الأصل قد تسلل إلى كثير من أكابر المتأخرين ما بين مستقل ومستكثر . ولقد تقدم معنا قول الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ في حديث ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ السالف الذكر : «لو

كان ذا يدٍ وأصابع وجوارح كان كواحد منا، فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز ما يجب لنا »[1].

وقوله هذا ـ رحمه الله ـ لا يلزم ولا يصح كما تقدم من قول ابن كثير في قياس الواثق ، فماعدا كونه تعالى أولى من خلقه بثبوت كل كمال وبالتنزيه عن كل نقص ، فإن ما يجب لله عز وجل وما يستحيل عليه ، لا يقاس بما يجب ويستحيل على خلقه .

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : « ومما يوضح هذا أن العلم الإلهي لا يجوز أن يُستدل فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع ، ولا بقياس شمولي تستوي أفراده ؛ فإن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء ، فلا يجوز أن يمثل بغيره ، ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تستوي أفرادها؛ ولهذا لما سلك طوائف من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية لم يصلوا بها إلى يقين، بل تناقضت أداتهم ، وغلب عليهم

---

(١) انظر ما تقدم : هامش ص٧٥. ومن المعلوم المقرر أن الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ لا يلزمه سائر ما يقول الجهمية به من تعطيل صفات رب العالمين ، وإن كان تأويل الأشاعرة هو أحد ثمار القياس الذي أحدثه الجهمية في مقابلة ما كان عليه السلف من الكف عن القياس وأصوله : (لِمَ) و(كَيْفَ) ، و(لو) .

بعد التناهي الحيرة والاضطراب لما يرونه من فساد أدلتهم أو تكافئها ، ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى سواء كان تمثيلاً أو شمولاً كما قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[سورة النحل :٦٠]، مثل أن نعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو المحدث فالواجب القديم أولى به ، وكل كمال ثبت للمخلوق المربوب المعلول المدبر ، فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره ، فهو أحق به منه ، وأن كل نقص وعيب وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والمحدثات والممكنات ، فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى ، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود ، والأمور العدمية الممكن بها أحق، ونحو ذلك .

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد، ومنْ قبله وبعده من أئمة الإسلام ، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين من مسائل التوحيد والصفات ، ونحو ذلك »[1]اهـ.

ثم تأمل جواب سفيان بن عيينة ـ رحمه الله ـ لأحمد بن نصر الخزاعي لما سأله عن عدة أحاديث من ضمنها حديث ابن مسعود السالف الذكر فقال

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٩٧) .

((امروها بلا كَيْفَ)) . إن الفرق بين الجوابين يدلك على معنيين :

الأول : الفرق بين طريقة السلف وطريقة الجهمية ومَنْ تبعهم من الخلف في هذا الباب .

قال القاضي أبو يعلى بن الفراء : قال الإمام أحمد في رواية أبي طالب : ((**قلب العبد بين إصْبَعَيْنِ وخَلَقَ آدم بيده ، وكلما جاء الحديث مثل هذا قلنا به**))[1]اهـ.

الثاني : معنى ((بلا كَيْفَ)) في كلام الأئمة، فإن مقالة ((لو كان كذا لكان كذا)) هي البساط الذي جرى عليه الاستفهام بالحرف ((كَيْفَ)) الممتنع إيراده في هذا الباب . فكما تقدم أن السؤال بـ : ((كيف ينزل ربنا)) أصله إقامة التلازم بين نزول الرب عز وجل، وبين ما يختص بالمخلوقين من معاني النزول كقول القائل : ((لو كان ينزل لكان يفرغ منه حيز ويشغل حيزاً آخر)) .

وأورد الصابوني بسنده إلى محمد بن سلاّم قال : سألت عبد الله بن المبارك عن النزول ليلة النصف من شعبان؟ .

فقال عبد الله : ((**يا ضعيف ليلة النصف؟. ينزل في كل ليلة .**
فقال الرجل : يا أبا عبد الرحمن كيف ينزل؟. أليس يخلو ذلك

---

(١) انظر المسائل والرسائل (ف/ ٣٠٣) .

المكان منه؟ فقال عبد الله بن المبارك : ينزل كيف شاء ››[١]اهـ.

إن إسقاط هـذا التلازم كما هو ظاهر من جواب ابن المبارك ، هـو المعنى المتعلق بجواب إسحاق بـن راهـوية لعبد الله بن طاهر لما سأله عن حديث النزول كيف ينزل ؟.

فقال إسحاق : ‹‹ **أعز الله الأمير ، لا يقال لأمـر الله : كَيْـفَ، إنمـا ينزل بلا كَيْفَ** ››[٢]اهـ.

أي ارفع عن فعله جل وعلا هذا السؤال : ‹‹كَيْفَ›› وهذا قولـه : ‹‹لا يقال لأمر الله كَيْفَ›› ، إنه مثل جواب مالك ـ رحمه الله ـ لما سئل : ‹‹كَيْفَ استوى›› ، فقـال : ‹‹ **لا يُقَـالُ : كَيْفَ ، وكَيْفَ عَنْهُ مَرْفُوعٌ** ››[٣]اهـ.

---

(١) عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٥.

(٢) أخرجه الصابوني بسنده في عقيدة أصحاب الحديث ص ٢٤.

(٣) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ف/ ٨٦٦) بسند صحيح إلى عبد الله بن وهب قال : ‹‹ كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال : يا أبا عبد الله الرحمن على العرش استوى فكيف استواؤه ؟ . قال : فأطرق مالك وأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال : ‹‹**الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه ، ولا يقال: كَيْفَ، وكَيْفَ عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة ، أخرجوه**›› . قال : فأُخرج الرجل›› . قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٠٦) : ‹‹أخرجه البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب ››.

فإن الإقرار الواجب لا ينبغي أن يعارض بـ ((كَيْفَ)) لأن المعنى المتعلق بهذا السؤال هو إقامة التلازم بين خبر الوحي وبين ما يماثل المخلوقين ، وهذا يدلك على معنى قول إسحاق ((إنما ينزل بلا كَيْفَ)) وقول مالك: ((لا يقال : كيف ، كيف عنه مرفوع)) فهذه كلها صدرت جواباً عن سؤال ، وأصل السؤال كان الاستفهام بحرف (كَيْفَ) ، وحقيقة الجواب رفع الاستفهام من أصله؛ برفع البساط الذي جرى عليه هذا الاستفهام، وهو تلك الملازمة بين فعل الله عز وجل ولوازم فعل المخلوق؛ فعلى هذا فمعنى قوله ((بلا كَيْفَ))، هو إسقاط هذا الحرف ومنع إيراده في ذا الباب ، وإسقاط أصله من التلازم بين لفظ الوحي الذي فيه الصفة وبين ما يماثل المخلوقين وهذا ظاهر لا يخفى .

أما قول ابن المبارك ((ينزل كَيْفَ شاء)) فمثل قول مالك في الاستواء ((والكيف مجهول)) ، ففيه تفويض الكيفية وهو تفويض السلف .

وإهدار ((لو)) وما فيها من التلازم هو المعنى المتعلق بجواب الإمام أحمد لأبي عيسى برغوث لما ناظره على خلق القرآن .

قال ابن تيمية في منهاج السنة : ((..ولهذا لما ذكر أبو عيسى برغوث لأحمد هذا في مناظرته إياه [على القول بخلق القرآن] ، وأشار إلى أنه : إذا قلت: إن القرآن غير مخلوق لزم أن يكون الله جسماً ؛ لأن القرآن صفة

وعرض، ولا يكون إلا بفعل ، والصفات والأعراض والأفعال لا تقوم إلا بالأجسام؟.

أجابه أحمد : ((**بأنا نقول : إن الله أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد**))[1]اهـ.

إن المعنى القائم بجواب الإمام أحمد فيه سر المسألة وجوهرها ، لما فيه من إبطال القياس بإهدار التلازم بين ما يجب لله عز وجل وما يستحيل عليه وبين لوازم ذلك في المخلوقين، فإن الله تعالى لا ند له ولا نظير له ولا كفؤ له، وهذا أصل التنزيه، وسنزيد هذا الأمر إيضاحاً[2].

والمقصود أن إثبات هذا التلازم هو نفس المعنى القائم بحرف الاستفهام ((كَيْفَ)) ، والممتنع إيراده بقول سفيان بن عيينه وغيره من الأئمة فقالوا : ((أمروها بلا كَيْفَ)) يعني من غير نصب حرف الاستفهام ((كَيْفَ)) في مقابلة النصوص .

وهذا التلازم هو الحامل على نفي التفسير بقولهم ((لا تفسر))وكما في قول سفيان بن عيينه وغيره ((تفسيرها تلاوتها)) يعني أنه موجود في ظاهر اللفظ، وهو التلاوة؛ فلا حاجة للخروج بها عن هذا الظاهر بالتأويل.

---

(١) منهاج السنة (٢/ ٦٠٩) .

(٢) انظر خاتمة هذا الجزء ص ١٣٣.

إن مرادهم بهذا التفسير المنفي ((لا تفسر)) هو ما كان عليه الجهمية من التأويل ، ومما يدلك على هذا : ما أخرج اللالكائي بسنده إلى محمد بن الحسن قال : ((اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن، والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفة الرب عز وجل، **من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه ، فمن فسر اليوم شيئاً من ذلك فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وفارق الجماعة**؛ فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا ، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا. **فمن قال بقول جهم، فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء**))[1] اهـ.

وفي هذا دلالة على أن التفسير المنفي في كلام السلف هو قول جهم وتأويلاته . وقال أبو بكر الأثرم : ((قلت لأبي عبد الله : حدث محدث وأنا عنده بحديث ((**يضع الرب عز وجل قدمه**))[2] وعنده غلام ، فأقبل على الغلام فقال : إن لهذا تفسيراً .

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ف/ ٧٤٠) .

(٢) أخرجه البخاري (ح/ ٦٦٦١) ، ومسلم (ح/ ٢٨٤٨) من حديث أنس ـ رضي الله عنه ـ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « **لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ** =

قال أبو عبد الله : ((**انظر كما تقول الجهمية سواء**))[١]اهـ.

وقال المروزي : سألت أبا عبد الله عن عبد الله التيمي؟. فقال: ((**هو صدوق، وقد كتبتُ عنه من الرقائق ، ولكن حكي عنه أنه ذكر حديث الضحك ، فقال مثل الزرع إذا ضحك، وهذا كلام الجهمية**))[٢]اهـ. يقصد بقوله ((مثل الزرع)) أنه مؤول وأنه من المجاز ، وفي مقابلة ما ذكره أحمد مذهباً للجهمية يقرر مذهبه . قال أحمد: ((**يضحك الله تعالى ولا يُعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم، وتثبيت القرآن**))[٣]اهـ.

فالمقصود أن السلف كانوا ينفون تأويلات الجهمية بقولهم: (لا تفسر) وبقولهم : (تفسيرها تلاوتها) .

وقد حكى الترمذي الفرق بين الطريقتين : طريقة السلف وطريقة الجهمية فقال : ((**وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم روايات**

=مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعِزَّةِ تَبَارَكَ وتَعَالَى قَدَمَهُ، فَتَقُولُ قَطِ قَطِ وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ» .

(١) الإبانة لابن بطة (ف/ ٢٥٩) ، العلو للذهبي ف/ ٤٧٩ .

(٢) الإبانة لابن بطة ف/ ٨٣ ، وإلا هنا بمعنى لكن .

(٣) الإبانة لابن بطة ف/ ٨٢ .

كثيرة مثل هذا، ما يُذكر فيه أمرُ الرؤية أن الناس يرون ربهم ، وذكرُ القدم وما أشبه هذه الأشياء . والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة مثل: سفيان الثوري، ومالك بن أنس ، وابن المبارك ، وابن عيينة ، ووكيع ، وغيرهم ، أنهم رووا هذه الأشياء ، ثم قالوا : تُروى هذه الأحاديث، ونؤمن بها، ولا يقال : كَيْفَ ؟.

وهذا الذي اختاره أهل الحديث ، أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، ويُؤمن بها، ولا تُفسر ولا تُتوهم، ولا يقال : كَيْفَ؟. وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه ، ومعنى قوله في الحديث : «فيعرفهم نفسه» يعني يتجلى لهم))[1]اهـ.

فتأمل قول الترمذي ـ رحمه الله ـ : ((ومعنى قوله : « فيعرفهم نفسه » أي يتجلى لهم)) فأثبت ـ رحمه الله ـ معنى لما في الخبر ، ولم يكتف بترديده ، فدل على أن التفسير المنفي في قوله : ((ولا تُفسر)) له مدرك آخر ، وهو ما درج عليه الجهمية من التأويل الذي هو تحريف اللفظ عن ظاهره ، وكان الأئمة قد ابتلوا بهم في هذا الزمان ، وليس معنى قول الترمذي : ((ولا تفسير)) ليس لها معنى؛ ولا أن معناها غير معلوم ، لأنه ـ رحمه الله ـ قد أثبت لها المعنى ، فقال ـ رحمه الله ـ : ((ومعنى قوله في الحديث : « فيعرفهم

---

(١) انظر سنن الترمذي (٤/ ٣١٨) .

نفسه » يعني يتجلى لهم ›› فأثبت المعنى ، وفسر اللفظ فتنبه .

وقوله : ‹‹ولا تُتوهم ، ولا يقال : كَيْفَ ›› فيه بيان أن ‹‹كَيْـفَ ›› هـو حرف الاستفهام الممتنع إيراده في باب الأسماء والصفات ، فيمتنع السـؤال عن الكيفية ، أو معارضة الخبر بالسؤال عنها، وهذا مثل ما تقدم من جواب الإمام مالك ـ رحمه الله ـ لما سـئل : ‹‹كيـف اسـتوى؟›› ، ومثـل جـواب إسحاق لما سئل ‹‹كيف ينزل؟›› ، فقالا: ‹‹كيف عنه مرفوع››[1] .

أي ارفع عن فعل الرب عز وجل حرف الاستفهام : ‹‹كَيْفَ›› .

وقال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ:‹‹ وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا » عندهم، مثل قـول الله عـز وجـل : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [الأعـراف: ١٤٣]، ومثـل قولـه : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] ، كلهم يقول: ينـزل ويـتجلى ويجيء بلا كَيْفَ ›› . ثم فسر ابن عبد الـبر معنـى (بـلا كَيْـفَ) فقـال :‹‹ لا يقولون كَيْفَ يجيء؟. و كَيْفَ يتجلى؟. و كَيْفَ ينزل؟. ولا من أين جاء؟. ولا مـن أين يتجلى؟. ولا مـن أين ينزل؟؛ لأنـه ليس كشيـء مـن خلقـه ، وتعالى عن الأشياء ولا شريك له ››[2]اهـ.

---

(١) انظر قول مالك وقول إسحاق ص٨٤.

(٢) التمهيد (٧/ ١٥٣) .

ففسر (بلا كَيْفَ) في كلام الأئمة جميعهم «كلهم يقول» بنفي الاستفهام عن كيفية تحقيق الصفة ، لا على نفي حقيقتها .

ويذكر الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ الفرق بين الطريقتين : طريقة السلف وطريقة الجهمية في الصفات بكلام أوضح من كلامه السالف فيقول : ((وقد قال غير واحدٍ من أهل العلم في هذا الحديث ، وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ، ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا . قالوا : قد ثبتت الروايات في هذا ، ويُؤمن بها ، ولا يُتوهم ولا يقال : كَيْفَ؟ .

هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك أنهم قالوا في هذه الأحاديث: ((أمروها بلا كَيْفَ)) . وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات ، وقالوا : هذا تشبيه .

وقد ذكر الله في غير موضع من كتابه : اليد ، والسمع ، والبصر ، فتأولت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا : ((**إن الله لم يخلق آدم بيده**))، وقالوا : ((**إن معنى اليد ههنا القوة**)) .

وقال إسحاق بن إبراهيم : ((**إنما يكون التشبيه إذا قال : يد كيد ، أو مثل يد ، أو سمع كسمع ، أو مثل سمع ، فإذا قال : سمع كسمع أو مثل سمع ، فهذا التشبيه**)) .

وأما إذا قال كما قال الله تعالى: ((**يد، وسمع، وبصر، ولا يقول : كَيْفَ، ولا يقول : مثل سمع ولا كسمع**)) فهذا لا يكون تشبيهاً، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: ١١])) [(١)] اهـ.

وهذا كلام متين ورصين ، وضع فيه الترمذي مذهب السلف في مقابلة مذهب الجهمية ، وفيه دلالات :

- أن كل من الجهمية والسلف له تفسير لهذه الآيات: ((**فتأولت الجهمية هذه الآيات وفسروها على غير ما فسر أهل العلم**)).
- وأن تفسير الجهمية هو النفي بدعوى التأويل: ((**وقالوا : إن الله لم يخلق آدم بيده ، وقالوا : معنى اليد هنا القوة**)) .
- أن تفسير السلف لهذه الأحاديث هو الإثبات من غير تشبيه أو خوض في الكيفية ((أما إذا قال كما قال الله تعالى : يد، وسمع، وبصر ولا يقول : (كَيْفَ) ، ولا يقول : مثل سمع ولا كسمع ، فهذا لا يكون تشبيهاً ، وهو كما قال الله تعالى : ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ**﴾)) .
- أن الترمذي ـ رحمه الله ـ سلك في الصفات مسلكاً واحداً ، فسلك

---

(١) سنن الترمذي (٢/ ٣١) .

في صفة اليد نفس ما سلكه في السمع والبصر فقرن بينهم جميعاً .

- أن في تفسير السلف لهذه الآيات والأحاديث إثباتٌ لمعناها وعدم الوقوف عند الترديد لها ، وهل في السمع والبصر إلا الإثبات أو صريح التجهم .
- أن المعنى القائم بقول أهل السنة والجماعة ((أمروها بلا كَيْفَ)) يعني من غير قياس بإقامة التلازم بين صفة الباري عز وجل وبين ما يماثل المخلوقين ، فهذا مثل قول ابن المبارك ـ رحمه الله ـ : ((**ينزل كَيْفَ شاء**))

فالحاصل : أن الترمذي ـ رحمه الله ـ قد حكى عن السلف ومنهم ابن عيينة أنهم قد فسروا الآيات والأحاديث ، وأن تفسيرهم هو إثبات المعاني ، وهذا يدلك على أن مرادهم بنفي التفسير عنها هو ما كان عليه الجهمية من التأويلات ، كما تقدم عن الإمام أحمد .

وهكذا فهم البغوي كلام السلف وفيهم ابن عيينة . فقال في تعليقه على حديث ((إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن)) : ((والأصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عز وجل ، وكذلك كل ما جاء به الكتاب والسنة من هذا القبيل في صفات الله تعالى ، كالنفس ، والوجه ، والعين ، واليد ، والرجل ، والإتيان ، والمجيء ، والنزول إلى السماء الدنيا ، والاستواء على العرش ، والضحك ، والفرح)).

ثم استدل ـ رحمه الله ـ بالآيات والأحاديث على هذه الصفات فانظره .

ففهم البغوي ـ رحمه الله ـ معاني الآيات وأنها توجب صفات: الإصبع، النفس، والوجه ، العين .. ، ولم يقف عند ترديد الآيات، دون تحقيق معانيها، كما هي طريقة المعتزلة ، وكما هو قول عباد :« نقرأ القرآن ، ولا نقول من غير قراءة » كما يقول المفوضة سواء بسواء .

ثم أثبت ـ رحمه الله ـ بأن هذه الصفات على ظاهرها ، فدل كلامه على أن إمرارها على ظاهرها لا يوجب تشبيهاً ، فقال : « **فهذه ونظائرها صفات لله تعالى ورد بها السمع يجب الإيمان بها ، وإمرارها على ظاهرها معرضاً فيها عن التأويل ، مجتنباً عن التشبيه ، معتقداً أن الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق ، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق ، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾** ....»

ثم هو ينسب قوله هذا إلى أئمة السلف وعلماء السنة ، ثم عقب بذكر قول سفيان بن عيينة قال : قال سفيان بن عيينة : ((كل ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه ، فتفسيره قراءته ، والسكوت عليه ، ليس لأحد أن يفسره إلا الله عز وجل ورسله)) .

فلم يفهم البغوي من عبارة سفيان ((تفسيره قراءته والسكوت عليه)) ما فهمه المفوض من الوقوف عند ترديد الآيات ، بل أثبت من الخبر صفة وأثبت أن لفظ الخبر على ظاهره الذي يليق بالله عز وجل . وهذا كله داخل في التفسير الذي فسره أهل العلم كما تقدم في نقل قول الترمذي .

إذن فالتفسير الذي أمر سفيان بالسكوت عنه هو التأويل، وأصله معارضه الخبر بـ(لَو) و(لِمَ) و(كَيْفَ) ، والمعني بكلامه هذا هم الجهمية إذ هم أهل التأويل ، وكذلك أهل التشبيه الذين يقولون ـ كما نقل الترمذي عن الإمام إسحاق : ((يد كيد، أو مثل يد، وسمع كسمع، أو مثل سمع)) .

وقال البغوي : ((**وعلى هذا مضى سلف الأمة ، وعلماء السنة ، تلقوها جميعاً بالإيمان والقبول ، وتجنبوا بها عن التمثيل والتأويل ، ووكلوا العلم فيها إلى الله عز وجل ، كما أخبر الله سبحانه وتعالى عن الراسخين في العلم ، فقال الله عز وجل :** ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا ﴾[آل عمران: ٧]))[١] اهـ .

فجعل ـ رحمه الله ـ التمثيل والتأويل مذهبين في مقابلة مذهب السلف ((ووكلوا العلم فيهما إلى الله عز وجل)) ، وهذا بعد الإقرار بما في الخبر من

---

(١) انظر : شرح السنة للبغوي (١/ ١٥٥) .

إثبات الصفة ، والقول بأنه على ظاهره ، لا معنى له إلا تفويض العلم بالكيفية ، وهو مثل قول ابن المبارك المتقدم : ((**ينزل كَيْفَ شاء**)) ، ومثل قول مالك ((والكيف مجهول)) . وهذا بيِّنٌ من فرط ظهوره يجعل قول من حمله على التوقف عن إثبات المعاني مجازفة لا تخفى .

وقول البغوي مثل قول الصابوني المتوفى عام ٤٤٩هـ. والذي قال فيه البيهقي: ((إمام المسلمين حقاً ، وشيخ الإسلام صدقا)) في حديث النزول ، قال : ((ويثبت أهل الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين ، ولا تمثيل ، ولا تكييف ، بل يثبتون ما أثبته رسول الله صلى الله عليه وسلم وينتهون فيه إليه ، ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويكلون علمه إلى الله، وكذلك يثبتون ما أنزله الله عز اسمه في كتابه من ذكر المجيء والإتيان المذكورين في قوله تعالى : ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ** ﴾[سورة البقرة : ٢١٠] وقوله عز اسمه: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾** ﴾ [سورة الفجر :٢٢].

وقرأت في رسالة أبي بكر الإسماعيلي[١] إلى أهل جيلان : أن الله سبحانه ينزل إلى السماء الدنيا على ما صح به الخبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم

---

(١) قال الذهبي(سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٩٢): الامام الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الاسلام=

وقد قال الله عـز وجـل: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾، وقال: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾، **ونؤمن بذلك كله على ما جاء بـلا كَيْـفَ ، فلـو شـاء سـبحانه أن يـبين لنـا كيفيـة ذلك فعـل، فانتهينـا إلى مـا أحكمـه وكففنـا عـن الـذي يتشـابه ، إذ كنا قد أمرنا به في قولـه عـز وجـل :** ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾[سورة آل عمران : ٧] [1] اهـ.

فبينٌ من كلامه أن المتشابه الذي قد أمرنا بـالكف عنـه في قولـه تعـالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ ﴾ هو الكيفية كما في قول الإسماعيلي : ((**فلـو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل**))، **وهذا هو عين قـول ابـن المبارك:** ((**ينزل كَيْفَ شاء**)).

إذن فالمتشابه الـذي لا يعلمه إلا الله هـو كيفية الصفة لا معناهـا الـذي

= أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الاسماعيلي الشافعي، صاحب ((الصحيح))، وشيخ الشافعية، ولد عام ٢٧٧ هـ، ومات ٣٧١هـ.

(١) عقيدة أصحاب الحديث ص٢٣ .

تعبدنا الله عز وجل بمعرفته والإيمان به . وقد نقل ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ الإجماع على إقرار السلف بالصفات وحملها على الحقيقة ، ومن ضمن هؤلاء ابن عيينة ـ رحمه الله ـ .

قال ابن عبد البر : «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات كلها الواردة في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز ، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك ، ولا يحدون فيه صفة محصورة ، **وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن مَنْ أقر بها مشبه ، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود** ، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة والحمد لله »[1]اهـ.

فتأمل قوله: «لا يكيفون» تعرفْ أن تفويض أهل السنة هو تفويض كيفية الصفة لا معناها[2]، وهذا معنى لفظ (التفويض) الوارد في كلام الأئمة . وقد تقدم قول ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ : « **إنما يوجه كلام الله عز**

---

(١) التمهيد (٧/ ١٤٥) .

(٢) انظر قول ابن عبد البر ص١٠٦ ، وانظر قوله في تحقيق معنى التجلي ص١٠٢ ، وانظر تحقيق النبي صلى الله عليه وسلم لمعاني الكتاب العزيز ص١٢١ .

وجل إلى الأظهر والأشهر من معانيه». وقوله : « **وجل الله وعز عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين**»[1]، فتأمل ولا يفوتك أن كلام ابن عبد البر كان في معرض شرحه على حديث النزول .

وتأمل قوله : «**حملها على الحقيقة لا على المجاز**» في مقابلة حكايته مذهب الجهمية والمعتزلة والخوارج : «**فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة**» تقف على معنى الإقرار بالصفات .

ثم تأمل حكم جماعة أهل السنة فيهم بأنهم نافون للمعبود : «**وهم عند من أثبتها نافون للمعبود**».

وقد سبقه إلى نقل الإجماع على حمل الصفات على الحقيقة ، شيخُهُ أبو عمر الطلمنكي. قال الذهبي : « قال الحافظ الإمام أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي الطلمنكي المالكي في كتاب الوصول إلى معرفة الأصول وهو مجلدان : **أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله:﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾**[سورة الحديد: ٤]، **ونحو ذلك من القرآن أنه علمه وأن الله تعالى فوق السماوات بذاته مستو على عرشه كيف شاء .**

---

(١) انظر ما تقدم ص ٣٥ .

وقال أهل السنة في قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [سورة طه : ٥]: **إن الاستواء من الله على عرشه على الحقيقة لا على المجاز ،** فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية لا يجوز أن يسمى الله عزوجل بهذه الاسماء على الحقيقة ويسمى بها المخلوق ، فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه وأثبتوها لخلقه[١].

فإذا سئلوا : ما حملهم على هذا الزيغ ؟.

قالوا : الاجتماع في التسمية يوجب التشبيه .

قلنا : هذا خروج عن اللغة التي خوطبنا بها؛ لأن المعقول في اللغة أن الاشتباه في اللغة لا تحصل بالتسمية، وإنما تشبيه الأشياء بأنفسها أو بهيئات فيها كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل، والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماء توجب اشتباهاً لاشتبهت الأشياء كلها؛ لشمول اسم الشيء لها، وعموم تسمية الأشياء به .

فنسألهم أتقولون : إن الله موجود؟. فإن قالوا : نعم . قيل لهم : يلزمكم على دعواكم أن يكون مشبهاً للموجودين .

وإن قالوا : موجود ولا يوجب وجوده الاشتباه بينه وبين الموجودات؛ قلنا : فكذلك هو حي، عالم، قادر، مريد، سميع، بصير، متكلم يعني ولا

---

(١) انظر ما تقدم ص٦٧، وانظر قول الصالحي ص٦٩ .

يلزم اشتباهه بمن اتصف بهذه الصفات .

قال الذهبي : كان الطلمنكي من كبار الحفاظ وأئمة القراء بالأندلس عاش بضعا وثمانين سنة ، وتوفي في سنة تسع وعشرين وأربعمائة ››[١] اهـ.

وقد تقدم نقل القرطبي ـ رحمه الله ـ عن السلف في تفسير قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ : ‹‹أنه استوى على عرشه حقيقة ››[٢] .

وقال ابن مندة المتوفى سنة ٣٩٥ هـ: ‹‹ باب ذكر قول الله عز وجل : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[سورة ص : ٧٥] **وذكر ما يُستدل به من كلام النبي صلى الله عليه وسلم على أن الله عز وجل خلق آدم عليه السلام بيدين حقيقة**››[٣] اهـ.

وكذا قال في تحقيق صفة الوجه : ‹‹ **باب قول الله عز وجل** :﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[سورة القصص : ٨٨]، **وقال** : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾[سورة الرحمن : ٢٧] . **وذكر ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يدل على حقيقة ذلك** ››[٤] اهـ.

---

(١) انظر العلو للذهبي ف٥٦٦ .

(٢) انظر ما تقدم ص٦١.

(٣) الرد على الجهمية ص٣٨ .

(٤) انظر الرد على الجهمية ص٥٤ .

فهؤلاء الأئمة ينقلون تحقيق الصفة ووصفها بأنها على الحقيقة لا المجاز عن أئمة السلف ، ويحكون فيه الإجماع ، فإذا قلت للمفوض ينزل ربنا حقيقة لم يقبل منك ، ويقول : لم يأت في الخبر لفظ «حقيقة» وهذا أصله في النفي عبر ترديد الأخبار وتجريدها من المعاني .

سلمنا أنه لم يأت في الخبر لفظ (حقيقة) لكن أليس المعنى صحيحاً؟ . وهل بعد الحقيقة عندهم إلا المجاز!؟. وهل في المجاز غير النفي ؟.

وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أليس الله عز وجل هو الذي تجلى للجبل وتجلى له حقيقة حتى صار دكاً بعد إذ لم يكن !؟.

قال ابن عبد البر: « وفي قوله الله عز وجل : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ دلالة واضحة أنه لم يكن قبل ذلك متجلياً للجبل ، وفي ذلك ما يفسر معنى حديث التنزيل »[1] اهـ.

وكلام ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ فيه معنيان :

الأول: قيام الأفعال الاختيارية بذات الله تعالى والمتعلقة بإرادته عز وجل ومشيئته، فإن مصحح الفعل هو الحياة ؛ فلا يُعرف الحي من الميت إلا

---

(١) التمهيد (٧/ ١٥٣) .

بالفعل، وهـذه مسألة شريفة مـن مسائل المعرفة لهـا موضع آخر إن شاء الله .

الثاني : أن التجلي حصل حقيقة بعد إذ لم يكن، والنزول يحصل كذلك، وفي هذا إسقاط للمجاز، وحقيقة المجاز صحة النفـي ؛ صرح بـه النـافي أو احتال على التصريح به بدعوى التفويض .

ثم يقال للمفوض في قول السـلف (بـائن مـن خلفـه) لمفاصـلة أهـل الحلول : أكان (بائنٌ) اسماً جاء في كتاب أو سنة ؟. أفتأبى أن يوصـف الله تعالى بأنه بائن من خلقه حقيقة[1]؟. وهـل بعـد حقيقة البينونة إلا حقيقـة المماسة والحلول أو الاتحاد ؟. تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً .

إنك إذا وقفت على هذه المعـاني عرفـت معنـى قـول أئمـة أهـل السـنة **(تفسيرها تلاوتها) وأنهم أرادوا بذلك نقض ما كان عليه الجهمية من التفسير، وتفسيرهم كان التأويل والنفي ، أما تفسير أئمة أهـل السـنة والجماعة فكان الإثبات لمعنى الصفة وإمرارها على ظاهرها الذي يليق بالباري سبحانه .**

---

(١) وهم يمتنعون من الإقرار بأنه تعالى بائن من خلقه، وبعضهم يعمي فيقول : ((لا بائن ولا مماس)) وهذا نفي لا واسطة بين طرفيه فيعدم الوجود من أصله ، مثله مثل قولهم ((لا داخل العالم ولا خارجه)). انظر ص٢٨ .

فأخذ المفوض كلام الأئمة وفسره بقول عباد بن سليمان المعتزلي المتعسف في النفي ، ثم ادعى أنه قول السلف ، ولو أنصف لعلم أن قول السلف موجه إليه وحجة عليه . وإذا تأملت ما مضى عرفت أيضاً مراد الأئمة من قولهم : (**أمروها بلا كَيْفَ**) ، **وأنه رفعُ حرف الاستفهام (كَيْفَ) عن الصفة . والكف عن البحث في كيفية الصفة ، لا الكف عن إثبات معناها . وقد تقدم قول الإمام أحمد : «يضحك الله ، ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول صلى الله عليه وسلم »اهـ.**

وقد تقدم رفض الإمام أحمد لتفسير عبد الله التيمي[1]، وهذا معنى قول شيخ الإسلام : « فقول السائل: كيف ينزل؟ بمنزلة قوله : كيف استوي؟. كيف يسمع؟. وكيف يبصر؟. وكيف يعلم ويقدر؟. وكيف يخلق ويرزق؟. وقد تقدم الجواب عن مثل هذا السؤال من أئمة الإسلام مثل مالك بن أنس وشيخه ربيعة بن أبي عبد الر حمن ، فإنه قد روي من غير وجه أن سائلاً سأل مالكاً عن قوله: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [سورة طه : ٥] كيف استوى؟. فأطرق مالك حتى علاه الرُّحَضَاء[2]، ثم قال : **«الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه**

---

(١) انظر ص ٨٨.

(٢) العرق الكثير .

بدعه ، وما أراك إلا رجل سوء .ثم أمر به فأُخرج»[١].

ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك ، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ موقوفاً ومرفوعاً ، ولكن ليس إسناده مما يُعتمد عليه ، **وهكذا سائر الأئمة قولهم يوافق قول مالك في أنا لا نعلم كيفية استوائه كما لا نعلم كيفية ذاته، ولكن نعلم المعنى الذي دل عليه الخطاب فنعلم معنى الاستواء ولا نعلم كيفيته، وكذلك نعلم معنى النزول، ولا نعلم كيفيته، ونعلم معنى السمع، والبصر، والعلم، والقدرة، ولا نعلم كيفية ذلك، ونعلم معنى الرحمة، والغضب، والرضا، والفرح، والضحك، ولا نعلم كيفية ذلك ...»**[٢]اهـ.

وقال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : « والذي يجب القطع به أن الله ليس كمثله شيء في جميع ما يصف به نفسه ، **فمن وصفه بمثل صفات المخلوقين في شيء من الأشياء فهو مخطىء قطعاً، كمن قال إنه ينزل فيتحرك وينتقل كما ينزل الإنسان من السطح إلى أسفل الدار ، كقول من يقول إنه يخلو منه العرش ، فيكون نزوله تفريغاً لمكان وشغلاً لآخر ، فهذا باطل يجب تنزيه الرب عنه كما تقدم** ، وهذا هو الذي تقوم على نفيه وتنزيه الرب عنه

---

(١) انظر ص٨٤.

(٢) شرح حديث النزول ص١٣٢ .

الأدلة الشرعية والعقلية ؛ فإن الله سبحانه وتعالى أخبر أنه الأعلى وقال : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾ [الأعلى: ١] ، فإذا كان لفظ العلو لا يقتضي علو ذاته فوق العرش ، لم يلزم أن يكون على العرش ، وحينئذ فلفظ النزول ونحوه يتأول قطعاً ، إذ ليس هناك شيء يتصور منه النزول ، وإن كان لفظ العلو يقتضي علو ذاته فوق العرش، فهو سبحانه الأعلى من كل شيء ، كما أنه أكبر من كل شيء ، فلو صار تحت شيء من العالم لكان بعض مخلوقاته أعلى منه ، ولم يكن هو الأعلى وهذا خلاف ما وصف به نفسه ››[1]اهـ.

فتأمل هذا الكلام الرصين الذي جمع فيه شيخ الإسلام بين أصلين :

الأول : الإقرار بالمعاني ، وتحقيق صفات الله عز وجل .

الثاني : التنزيه ، ومداره على نفي المماثلة بين فعل الله عز وجل وبين لوازم هذا المعنى في خلقه : ‹‹ فيكون نزوله تفريغاً لمكان وشغلاً لآخر ، فهذا باطل يجب تنزيه الرب عنه كما تقدم ››.

وإذا كان في قلب المفوض شيء من شيخ الإسلام ابن تيمية ، فلينظر ما تقدم من قول ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ: ‹‹ وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا » عندهم، مثل قول الله عز

---

(١) شرح حديث النزول ص٤٥٩ .

وجل : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ومثل قوله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] ، كلهم يقول: ينزل ويتجلى ويجيء بلا كَيْفَ)).

ثم فسر ابن عبد البر معنى قول الأئمة :(بلا كَيْفَ) فقال : ((لا يقولون كَيْفَ يجيء؟. و كَيْفَ يتجلى؟. و كَيْفَ ينزل؟. ولا من أين جاء؟. ولا من أين يتجلى؟. ولا من أين ينزل؟؛ لأنه ليس كشيء من خلقه ، وتعالى عن الأشياء ولا شريك له))[1].

ففسر ـ رحمه الله ـ (بلا كَيْفَ) برفع حرف الاستفهام عن كيفية تحقيق الصفة ، لا على نفي حقيقتها ، وهذا الخوض في الكيفية هو سبب كراهة مالك الكلام في أحاديث الصفات .

قال ابن عبد البر : ((وقال يحيى بن إبراهيم بن مزين : إنما كره مالك أن يُتحدث بتلك الأحاديث ، لأن فيها حداً وصفة وتشبيهاً، والنجاة في هذا الانتهاء إلى ما قال الله عز وجل ، ووصف به نفسه : بوجه، ويدين، وبسط، واستواء، وكلام ، فقال : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾[2]

---

(١) التمهيد (٧/ ١٥٣) ، وانظر ما تقدم ص٩٠.

(٢) الوجه في الآية بمعنى الجهة ، وهو أحد معاني الوجه ، فالآية على ذلك ليست من=

[البقـرة:١١٥] ، وقـــال : ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ ﴾[المائـــدة: ٦٤] وقال: ﴿ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[الزمر: ٦٧] ، وقال : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طـه: ٥] ، فليقل قائل كما قال الله ، ولينته إليه ولا يعدوه ، ولا يفسره ولا يقـول: كَيْفَ؟. فإن في ذلك الهـلاك ؛ لأن الله كلـف عبيـده الإيـمان بالتنزيـل ، ولم يكلفهم الخوض في التأويل الذي لا يعلمـه غـيره ، وقـد بلغنـي عـن ابـن القاسم : أنه لم ير بأساً بروايـة الحـديث : « إن الله ضـحك » ، وذلـك لأن الضحك من الله، والتنزل، والملالة، والتعجب منه، ليس على جهة ما يكون من عباده »[1]اهـ.

=آيات الصفات ، وبعض من قال بهذا يرى أن في الآية وجه دلالة على الصفة ، انظر الفتاوى (٦/ ١٥) وهذا قريب من استدلال من استدل بقوله تعالى :﴿ أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا ﴾ [سورة يس:٧١] على إثبات صفة اليد ، وإن كان ﴿ أَيۡدِينَآ ﴾ هنا دلالة على الذات، يعني عملناه بقدرتنا ، وهذا الاستدلال على ثبوت صفة اليد من طريق الدلالة، فلو لم يكن له تعالى يد لما صح استعمال ﴿ أَيۡدِينَآ ﴾ في الدلالة على الذات. وأصرح منه استدلال الأئمة على إثبات صفة العين بقوله تعالى: ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ مع أن المراد هنا أصالة معنى الحفظ والعناية .

(١) التمهيد (٧/ ١٥١) .

فهذا كلام رصين ومتين لاثنين من أئمة مذهب مالك ـ رحمه الله ـ فيه الإقرار بالصفات : وجه ، ويدين ، وقبض ، وبسط ، واستواء ، وضحك ، ونزول ، وتعجب .

فدل على أن مرادهما بترك الخوض في التأويل هو الكف عن تفسير الكيفية، لا الكف عن الإقرار بمعاني الأخبار التي فيها الصفة . وقد قرر هذان الإمامان أن التشابه في الأسماء لا يستدعي تشابهاً في الكيفية « **فإن الضحك من الله، والتنزل، والملالة، والتعجب منه ليس على جهة ما يكون من عباده** » .

وقررا كذلك أن كراهة مالك للتحدث بتلك الأحاديث إنما هو مخافة الخوض في الكيفية ، وفي هذا ما يبين غضبه في جوابه لمن سأله عن الاستواء وقوله : (والكيف مجهول) .

وقد تقدم قول الإسماعيلي أبي بكر : «**فلو شاء سبحانه أن يبين لنا كيفية ذلك فعل**»[1]. وتأمل قول ابن عبد البر : « **إن جهلنا بكيفية أنه على عرشه لا يوجب أنه ليس على عرشه** »[2]اهـ.

---

(١) انظر ما تقدم ص٩٧.

(٢) التمهيد (٧/ ١٣٧).

وهذا يدلك على مراده برفع التكييف في ذات السياق : « **قيل قد يكون الاستواء واجباً والتكييف مرتفع ، وليس رفع التكييف يوجب رفع الاستواء** » **وأن رفع التكييف هنا هو رفع العلم به والله أعلم .**

وتقدم قول أبي عمر الطلمنكي. وقد تقدم قبل ما حكاه القرطبي ـ رحمه الله ـ عن السلف : « إنه استوى على العرش حقيقة ، **وإنما جهلوا كيفية الاستواء فإنها لا تعلم حقيقته**»[1]اهـ.

وهؤلاء هم أئمة مذهب مالك وأولى الناس بتفسير قول إمام مذهبهم . ويأتي معنا قول الماجشون وهو من معاصري مالك : ((ولا يعلم كيف هو إلا هو))[2] .

معنى قول السلف ((لا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه)) .

إن أول ما أرد به أئمة السلف من قولهم هذا هو النقض على المعتزلة، فمع كونهم قد أنكروا أسماء البارئ عز وجل وصفاته، فقد توسعوا عن طريق الاشتقاق في إثبات أسماء الله عز وجل من معاني الأفعال، لا من أفعاله سبحانه وإنما من أفعال خلقه ، ومن ذلك قال أبو الحسن: « **وكان الجبائي يزعم أن معنى القول أن الله عالم معنى القول أنه عارف**

(١) انظر قول الطلمنكي ص٩٩ ، وقول القرطبي ص٦١ .

(٢) انظر ص ١١٧.

وأنه يدري الأشياء ، وكـان يسميه عالماً عارفاً دارياً))[١]اهـ.

وكان يسمى الباريء (رائياً)لأنه يرى[٢]. **واشتد به السفه فكان يسمي الله تعـالى (محبـل) وأنـه لا محبـل للنسـاء في الحقيقـة سـواه ؛ فتعقبـه أبو الحسن :((فيلزمه والد في الحقيقة ، وأنه لا والد سواه))** [٣]اهـ.

وقال عبد القاهر البغدادي: ((بدعتك هذه أشنع من ضلالة النصارى في تسمية الله أباً لعيسى ، مع امتناعهم من القول بأنه محبل مريم))[٤]اهـ.

وهذا الجبائي أنكر أن يوصف الله عز وجل بأنه (متين) أو (قريب)، ولا يوصف بأنه (شديد العقاب) ، ولا أنه تعالى (فوق عباده) ولا يوصف بأنه (نور السماوات والأرض) [٥]. فلا يوصف عنده بشيء مـن ذلـك حقيقـة ويوصف بإنه محبل النساء حقيقة وبأنه دارٍ وعارفٍ فتأمل .

وعلى وجه العموم فإن الاشتقاق والتوسع فيه مذهب لأهل الاعتزال، يدلك على هذا ما ألزم به عباد فرقته، قـال أبـو الحسن: ((وكان عباد يلزم

---

(١) انظرمقالات ص٥٢٦ .

(٢) انظر مقالات ص ٥٢٧.

(٣) انظر مقالات ص٥٣١ .

(٤) الفرق بين الفرق ص ١٦٨.

(٥) انظر مقالات : ص٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤ .

المعتزلة فيقول لهم : إذا قلتم أن البارئ فعل فعلا هو شر على وجه من الوجوه، فما أنكرتم من أن يكون شريراً »[١]اهـ.

وأصل هذا السفه ومادته عدم التفرقه بين فعل الله عز وجل وفعل العبد ، فالإحبال أو الشر هو فعل العبد ، أما خلق الإحبال أو الشر، فهو فعل الرب عز وجل . فالخلق الذي هو فعل الله غير المخلوق الذي هو فعل العبد . ويأتي إن شاء الله مزيد بيان[٢].

والمقصود أن أهل السنة بخلاف أهل التجهم والاعتزال لا يصفون الله عز وجل بأكثر مما وصف به نفسه ، قال ابن عبد البر : « ولكنا نقول استوى من لا مكان إلى مكان[٣]، ولا نقول (انتقل)، وإن كان المعنى في

---

(١) مقالات ص ٥٣٨.

(٢) انظر ص ١٣٢.

(٣) الله عز وجل لا يحويه مكان ولا يفتقر إلى مكان ، ولكن مراد ابن عبد البر بالمكان هو العرش، فبينٌ أن مراده أنه استوى فوق العرش، أما قوله:«**ولا نقول: انتقل، وإن كان المعنى في ذلك واحداً** » فالمعنى الواحد هنا أنه تعالى قد استوى على عرشه بعد أن لم يكن مستوياً عليه، وأن الاستواء فعل قام بالرب لا بالعرش، كما يدعيه من يدعيه من الأشعرية، وليس معناه أنه كان أسفل ثم علا على العرش، فإن الله لم يزل عالياً على خلقه، وهذا علم فطري ضروري، كما قد تقدم، انظر ص٤٤ .

ذلك واحداً ، ألا ترى أنا نقول : (له عرش) ولا نقول (له سرير) ومعناهما واحد، ونقول :هو الحكيم ولا نقول هو العاقل ، ونقول (خليل إبـراهيم) ولا نقول (صديق إبراهيم) وإن كان المعنى في ذلك كله واحداً ، لا نسـميه ولا نصفه ولا نطلق عليه إلا ما سمى به نفسه، على ما تقدم ذكرنـا لـه مـن وصفه لنفسه لا شريـك لـه ، ولا نـدفع مـا وصـف بـه نفسـه ؛ لأنـه دفـع للقرآن .. »[1]اهـ.

فمذهب أهل السنة هو الإقرار بما جاء في الكتاب من الألفـاظ والمعـاني جميعاً ، ألم تر أن ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ قد حقق فيما حكينا عنه آنفاً صفة الاستواء بأنها العلو ، وبقوله (في السماء) أي (على السماء) إذا كان الله عز وجل قد وصف نفسه في كتابه بالعلو فقـال : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾ [الأعلى: ١]، وقال : ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، فهذا مع ما سبق من كلام ابن عبد البر يدلك على مراده من قصر اللفظ والمعنى على ما جـاء به الخبر، وكل ما صح من معاني الاستواء في كلام السـلف هـي فـرع عـن العلو وكونه تعالى العلي الأعلى .

ومـن المعلوم المقرر أنـه يُشتق مـن الأسماء صفات ، فيشتق السمع مـن

(١) التمهيد (٧/ ١٣٦-١٣٧) .

السميع ، ومن العليم العلم ، ولا يشتق من الصفات أسماء فلا يشتق من الاستواء مستوٍ ، ولا من النزول نازل، إذ لا يوصف الله من الأسماء والصفات ومعانيهما بأكثر مما وصف نفسه .

والمقصود بيان مراد الأئمة من أقوالهم وبيان من قصدوا بها ، فهذه طريقه ناجعة في تحقيق القول مع أهل البدع ، وكشف حيلهم وما يدلسون به على الناس . وبعض هولاء لايدري ما يفضي إليه قوله ، وأنه في ذات الأمر قول الجهمية في نفي الحقائق والمعاني .

رابعاً : حقيقة قول المفوض: «بلا كَيْفَ»

حقيقة قول المفوض «بلا كَيْفَ» هي نفي وجود الرب وتعطيله :

تقدم أن إثبات السلف إثبات وجود لا إثبات تكييف، أما حقيقة قول المفوض فترجع إلى حقيقة مذهبه في نفي وجود الباري سبحانه وتعطيله، لاسيما في وصفه تعالى بالنفي المتقابل الطرفين على وجه التناقض، مثل قوله: « **لا داخل العالم ولا خارج العالم** » «**لا مماس ولا مباين**» ، فهذا النفي أبلغ ما يكون في وصف المعدوم ؛ إذ لا فرق ـ في ذات الأمر ـ بين نفي الوجود صراحة، وبين وصفه بما يعدمه حقيقة .

ومن حيلهم كذلك نفي صفاته سبحانه الملازمة لذاته عز وجل ، إذ لا يعقل وجود خارج الأذهان لذات مجردة عن الصفات ، وقد تقدم معنا قول ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ : «وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلهم والخوارج فكلهم ينكرها ، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقر بها مشبه ، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود »[1]اهـ.

وقد تقدم قول عباد بن سليمان : « لم نثبت علماً فنقول صفة أم لا ، ولا ثبتنا علماً في الحقيقة فنقول : محدث أو هو قديم أو هو الله أو غيره »[2]اهـ.

---

(١) انظر ص٩٨ .

(٢) انظر ص٦٨ .

وهذه هي حقيقة التفويض بمعنى التجافي عن إثبات حقيقة الصفة «**ولا نثبتنا علماً في الحقيقة**»، وتجريد الوصف عن المعنى ، فالأوصاف هي الأقوال فقط كما قد تقدم[١] .

ومن حيل المفوضة في نفي حقيقة الصفة استدلالهم بقول السلف « أمروها بلا كَيْفَ» . وهذه طريقة الجهمية ، يعطونك شيئاً ، فإذا تأملت أصول مذهبهم ، وجدتهم قد أخذوه منك ثانية .

يُعْطِيكَ مِنْ طَرْفِ اللسَانِ حَلاوةً ... ويَرُوغُ مِنْكَ كَمَا يَرُوغُ الثَّعلَبُ

إذ لا يقصد المفوض من قول السلف ما قصدوه من الكف عن معارضة الخبر الذي فيه الصفة بحرف الاستفهام (كَيْفَ) الممتنع إيراده في هذا الباب ، ولا قصد ما قصدوه من ترك الخوض في الكيفية وإثبات الجهل بها كما في قول مالك ـ رحمه الله ـ : « والكيف مجهول» وإنما يقصد بقوله: «بلا كَيْفَ» نفي المعاني الملازمة لوجود الشيء خارج الأذهان، فلفظ «الكيف» بغض النظر عن مسألة الصفات يرجع إلى ما يُدرك به وجود الشيء خارج الأذهان مما لا انفكاك للشيء عنه[٢]، حتى إن نفيه عن شيء هو نفي لوجود هذا الشيء خارج الأذهان ، فرجعت المسألة إلى عدم تحقيق

---

(١) انظر ص٦٧ .

(٢) انظر التعريفات ص٦١٤ .

الوجود . وهذه حقيقة تلاعب المفوضة من الجهمية والمعتزلة الذين يقررون الوجود لفظاً ثم يصفونه بما يوجب العدم؛ إذ لا فرق في ذات الأمر بين نفي الوجود صراحة، وبين ادعاء وجود منفي بضرورة العقل والفطرة .

ومن حيل الجهمية في ذلك تلبيسهم على العامة بقول مالك ، وشيخه ربيعة ـ رحمها الله ـ في الاستواء : ((والكيف غير معقول)) . فيفسرون غير معقول بمعنى الممتنع المعدوم، وهذا باطل فإن نفي ما لا ينفك عنه الوجود نفي للوجود ذاته، ومع أن قول مالك ((والكيف غير معقول)) يفسره قوله الآخر ((والكيف مجهول)) إلا أن المتبادر من قوله ((غير معقول)) أنه مما لا يُدرك بالعقل ، ولا بقياس ، وإلا هل كان يعجزهما أن يقولا:((والكيف معدوم)) ، ولكنه التعلق بما هو أوهى من بيت العنكبوت .

ولعل النظر في قول الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون ـ رحمه الله ـ يزيد لنا الأمر وضوحاً، إذ كان من معاصري مالك، وثالث ثلاثة دار عليهم العلم في المدينة : مالك، وابن أبي ذئب ، وهو .

قال ـ رحمه الله ـ : ((أما بعد فقد فهمتُ ما سألتَ فيما تتابعت الجهمية ومن حالفها في صفة الرب العظيم ، الذي فاتت عظمته الوصف والتقدير، وكلت الألسن عن تفسير صفته، وانحسرت العقول دون معرفة قدره، ودعت عظمته العقول فلم تجد مساغاً؛ فرجعت خاسئة وهي حسير.

وإنما أمرنا بالنظر والتفكر فيما خلق بالتقدير، **إنما يقال (كَيْفَ) لمن لم**

يكن مرة ثم كان، فأما الذي لا يحول ولا يزول ولم يزل وليس له مثل؛ فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو، وكيف يُعرف قدر مَنْ لم يبدأ ومنْ لا يـبلى ومَنْ لا يموت ، وكيف يكون لصفة شيء منه حد أو منتهى، يعرفه عـارف أو يحد قدره واصف، وذلك من جلاله .

فصل : على أنه الحق المبين لا حق أحق منه، ولا شيء أبين منه .

الدليل على عجز العقول عن تحقيق صـفته عجزهـا عـن تحقيـق صـفة أصغر خلقه، لا تكاد تراه صغراً، يجول ويزول، ولا يُرى له سمع ولا بصر لما يتقلب به ويحتال من عقله، أعضل بك وأخفى عليك مما ظهر من سمعه وبصره؛ فتبارك الله أحسن الخالقين وخالقهم وسيد السادة وربهـم ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ›› [١] اهـ.

فقوله : ‹‹ **فإنه لا يعلم كيف هو إلا هو** ›› كسائر مفرداته تدور كلهـا كما هو ظاهر بينٌ، حول عدم العلم لا عدم الوجود ، والله تعالى أعلم .

---

(١) انظر : الإبانة لابن بطة (٣/ ٦٥) ، والعلو للذهبي (ص١٤١) .

خامساً : هوى المفوض في تحقيق أقوال الأئمة

تقدم أن المفوض يفسر كلام الأئمة وفق ما يريد وههنا سؤال كيف يحقق هؤلاء نسبة قول من الأقوال إلى أحد الأئمة؟.

فالمفوض إذا سمع كلمة (تفويض) طار بها ، ويترك ما يفسر معنى هذه الكلمة من قول الإمام نفسه ، فيعدوا وراء المعنى المحتمل ، ويترك الصريح الذي لا احتمال فيه، وهذا يشي بهوى في القلب ، وحبك للشيء يعمي ويصم .

مثال : قد تقدم معنا قول الإمام البغوي من الإقرار بالصفات ، قولٌ صريح لا احتمال فيه ، ثم إنك قد تجد له ـ على سبيل التنزل ـ كلاماً محتملاً لما يدعي المفوض ، فقط يحتمل ، فهل ينسب مذهب هذا الإمام إلى كلامه الصريح الذي لا احتمال فيه أو إلى كلام محتمل لا تصريح فيه ؟. وهل يعتبر في نسبة القول إلى الأئمة التأصيل أو البحث عن الفروع ؟.

مثال على ذلك أيضاً: الإمام البيهقي له كلام في التأويل ، وكلام في التفويض ، لكن له مذهب أصيل لا يؤثر فيه مخالفة فرع أو أكثر ، وهو يصرح بأصل مذهبه فيقول : باب ما جاء في إثبات كذا وكذا من الصفات.

مثال ذلك : قوله : « باب ما جاء في إثبات العين صفة لا من حيث الحدقة ، قال تعالى :﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور: ٤٨]،وقال : ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ

﴿ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا ﴾[هود: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾[القمر: ١٤])) [(١)] اهـ.

ونحو هذا في كتابه كثير ، حتى يصح أن يقال إن كتابه أصل في إثبات الصفات، إلا شيئاً قليلاً ؛ لا يعكر على أصل مذهبه ، والذي لا يكف عن التصريح به .

وأقل ما في هذا أن الإثبات لا يقتضي ولا يوجب تشبيهاً للباري بخلقه ، مما يكسر دعوى لزوم التفويض أو التأويل بسقوط موجبه .

والسؤال : هل يحتج على هذا الأصل وهو المذهب بفرع أو أكثر يشرد عنه؟. فتأمل هذا فإن فيه ما يفسر معنى التفويض في كلام أكثر الأئمة وأنه تفويض الكيفية لا المعنى . والله تعالى أعلم .

---

(١) الأسماء والصفات (٢/ ١١٤) .

سادساً : تحقيق المعاني هو فعل النبي صلى الله عليه وسلم

لو تنزلنا مع المفوض غاية التنزل وقلنا : قول السلف ((أمروها بلا كَيْفَ)) ، و ((تفسيرها تلاوتها)) قد يحتمل فهمك وقد يحتمل عكسه . فإذا احتمل الكلام معنيين فأكثر فإلى أي شيء نفزع في درء الاحتمال ، وتحقيق البيان؟.

لا ريب أننا نفزع لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهجه في البيان لأصحابه ولسائر الأمة من بعدهم ؛ فهذه بعض صور لتحقيقه صلى الله عليه وسلم معاني صفات رب العالمين .

أخرج أبو داود ، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات من طريق محمد بن يونس ، حدثنا عبد الله بن يزيد المُقْرِئُ ، حدثنا حرملة بن عمران ، حدثني أبو يونس سليم بن جبير ، قال سمعتُ أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ يقرأ هذه الآية : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا ﴾[النساء: ٥٨] إلى قوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾[النساء: ٥٨] **يَضعُ إِبْهَامَهُ على أُذِنِهِ وَالَّتِي تَليهَا عَلى عَيْنِه . قال أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ : « سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها وَيَضعُ**

إِصْبَعَيْهِ »[1]. قال المُقْرِئُ: ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا** ﴾ يعني أن لله سمعاً وبصراً . قال أبو داود : وهذا رد على الجهمية .

وقال البيهقي عقبة : « **قلت : والمراد بالإشارة المروية في هذا الخبر تحقيق الوصف لله عز وجل بالسمع والبصر ، فأشار إلى محلي السمع والبصر منا؛ لإثبات صفة السمع والبصر لله تعالى** ، كما يقال : قبض فلان على مال فلان، ويشار باليد على أنه حاز ماله ، وأفاد هذا الخبر أنه سميع بصير ، له سمع وبصر ، لا على معنى أنه عليم ؛ **إذ لو كان بمعنى العلم ؛ لأشار في تحقيقه إلى القلب ؛ لأنه محل العلوم منا** ، وليس في الخبر إثبات الجارحة ، تعالى الله عن شبه المخلوقين علواً كبيراً » اهـ.

فتأمل قول البيهقي : «**تحقيق الوصف لله عز وجل بالسمع والبصر**» ؛ وقوله : «**إذ لو كان بمعنى العلم ؛ لأشار في تحقيقه إلى القلب؛ لأنه محل العلوم منا**» تعرفْ تحقيق المعنى وتقريره بالإشارة .

ولقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعتني ببيان المعاني المتعلقة بعظمة الرب ويحققها تارة بالإشارة ، وتارة بضرب المثل كما يأتي.

---

(١) انظر : أبو داود (ح/ ٤٧٢٨) ، والأسماء والصفات (١/ ٤٦٢/ح٣٩٠) ، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٩٨) ، ومن طريقه ابن حبان (ح/ ٢٦٥) .

ونقل ابن عبد البر عن الإمام مالك المنعَ من هذه الإشارة وغيرها والتشديد[١] فيها ، ومقصد مالك ـ رحمه الله ـ بالمنع مَنْ أراد بإشارته التشبيه لا تحقيق المعاني. ويحتمل هذا المنع وجه شبهٍ بأصل مالك في سد الذرائع، واعتبار مآلات الأمور الجائزة في ذاتها، وهو هنا الحذر من الخوض في التشبيه ممن لم يتحقق بمعرفة التنزيه، وبكل حال فقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم كما في هذا الحديث وفي غيره كما سيأتي .

ومن تحقيقه صلى الله عليه وسلم أيضاً المعنى في باب المعرفة بالله عز وجل بالإشارة ما روى عبيد الله بن مِقْسَمٍ ، أنه نظر إلى عبد الله بن عمر ، كيف يحكي رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال:« **يَأْخُذُ الله عَزَّ وَجَلَّ سَمَاوَاتِهِ وَأَرَضِيهِ بِيَدَيْهِ، فَيَقُولُ: أَنَا اللَّهُ ـ وَيَقْبِضُ أَصَابِعَهُ وَيَبْسُطُهَا ـ أَنَا الْمَلِكُ » حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى الْمِنْبَرِ يَتَحَرَّكُ مِنْ أَسْفَلِ شَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى إِنِّي لأَقُولُ: أَسَاقِطٌ هُوَ بِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه سلم»**[٢].

والحديث أخرجه أبو داود في كتاب السنة ، في الرد على الجهمية ، وأخرجه ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ في كتاب التوحيد قال: « **باب تمجيد**

(١) انظر التمهيد (٧/ ١٤٥) .

(٢) أخرجه مسلم (ح/ ٢٧٨٨) .

الرب عز وجل نفسه»[١]. والسؤال : لماذا يقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ويبسطها ؟. وأي شيء يريـد مـن ذلـك؟. فمعـاذ الله أن يريـد رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك إثبات الجارحة للرب عز وجـل ، وإنما هو صلى الله عليه وسلم يعتني بتحقيق المعاني المتعلقة بعظمة الرب عز وجل لأصحابه، فيبين معنى قبضه تعالى وما فيه مـن قـدرة يمينـه سـبحانه على أرضه وسماواته ، فهذا مما يتعبد القلب به ، ويُتأله بمعرفته غاية التألـه ، وهو صلى الله عليه وسلم الموكل له البيان ، فلا يتصور ألا يحقق لهـم تلـك المعاني ، وهي لازمة لهـم في معـرفتهم بـربهم ، ويعتنـي فقـط ببيـان فـروع الشريعة، هذا باطل قال الله عز وجل: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[النحل: ٤٤] .

وأما بيانه صلى الله عليه وسلم بضرب المثـل فمنـه مـا روى أبـو سـعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال : قال النبي صلى الله عليه وسـلم : « **تَكُـونُ الأَرْضُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُبْزَةً وَاحِدَةً يَكْفَؤُهَا الْجَبَّارُ بِيَدِهِ كَمَا يَكْفَؤُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِي السَّفَرِ. نُزُلاً لأَهْلِ الْجَنَّةِ** ». **قَالَ: فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: بَـارَكَ الـرَّحْمَنُ عَلَيْكَ أَبَـا الْقَـاسِمِ أَلاَ أُخْبِرُكَ بِنُزُلِ أَهْـلِ الْجَنَّةِ يَـوْمَ**

(١) انظر سنن أبي داود(ح/ ٤٧٣٤) ، وانظر كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٧١) .

الْقِيَامَةِ؟.

قَالَ:«بَلَى».

قَالَ : تَكُونُ الأَرْضُ خُبْزَةً وَاحِدَةً ـ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ـ قَالَ : فَنَظَرَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ثُمَّ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ . قَالَ: أَلاَ أُخْبِرُكَ بِإِدَامِهِمْ ؟.

قَالَ : «بَلَى».

قَالَ : إِدَامُهُمْ بَالاَمُ وَنُونٌ. قَالُوا : وَمَا هَذَا؟. قَالَ ثَوْرٌ وَنُونٌ، يَأْكُلُ مِنْ زَائِدَةِ كَبِدِهِمَا سَبْعُونَ أَلْفًا))[1].

وقوله:« **يَكْفَؤُ أَحَدُكُمْ خُبْزَتَهُ فِى السَّفَرِ**» يعني الخبزة التي يصنعها المسافر، ويضعها في المَلَّةِ ؛ فإنها لا تبسط كالرُّقَاقَةِ وإنما تُقلب على الأيدي حتى تستوي[2].

وليس في ضرب المثال هنا بـ (كما) تشبيه لليد باليد ، وإنما تشبيه التكفي بالتكفي ، ووجه الشبه صغر الأرض بيد الرحمن وقدرته عليها بصغر الخبزة في يد صاحبها وقدرته عليها . وهذا هو معنى قول عبد العزيز بن عبد الله الماجشون ، وكان ـ رحمه الله ـ كما ذكرنا ثالث ثلاثة دار عليهم

---

(١) متفق عليه أخرجه البخاري (ح/ ٦٥٢٠) ، ومسلم (ح/ ٢٧٩٢) .

(٢) النهاية في غريب الأثر (٤/ ١٨٣) .

العلم في المدينة : مالك ، وابن أبي ذئب ، وهو . قال: ((وقال : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [سورة الزمر : ٦٧] . **فوا لله ما دلهم على عظيم ما وصف من نفسه، وما تحيط قبضته إلا صغر نظيرها منهم عندهم، أن ذلك الذي ألقى في روعهم وخلق على معرفته قلوبهم**))[١]اهـ.

ومعنى قوله : ((**أن ذلك الذي ألقى في روعهم وخلق على معرفته قلوبهم**)) أن الرسول لم يخاطب الناس إلا بما استقر في فطرهم من المعاني .

ومن تأمل هذه الأخبار قطع ببطلان التشبيه ، إذ العقل لا يحيط علماً بهذا [٢]، وإنما هذه الأخبار فيها تحقيق التأله ببيان عظمة الرب سبحانه، وهذا معنى قول عبد العزيز الماجشون السالف الذكر .

ثم نقول للمفوض تعال لقوله تعالى في آدم عليه السلام : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ؛ فهذه الآية فارقة بين أهل السنة وأهل التجهم ، كما ذكر الأئمة ، وقد تقدم قبل قول الترمذي في هذا[٣]، والسؤال الآن للمفوض :

---

(١) انظر: شرح حديث النزول ص ٣٣٩. الضمير في نظيرها يرجع إلى الأرض .

(٢) انظر بطلان التشبيه بالسمع والعقل ص١٧٤ .

(٣) انظر ص٩١ .

ألا تعلم معنى خلق؟. وقال تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[الزمر: ٦٧].

وفي حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « **يَقْبِضُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ** »[1].

ومعنى القبض : الجمع باليد، والطي ضد النشر ، ولكن كيف خلق الله آدم بيمينه من جميع الأرض ، وكيف يقبض الأرض، وكيف يطوي السماء بيمينه ؟. كل ذلك غير معلوم (أمروها بلا كَيْفَ) ؛ يعني ارفع حرف الاستفهام (كَيْفَ) ؛ إذ يقطع السمع والعقل بعدم الإحاطة به قال تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾، أما المعلوم فهو نسبة معاني الخلق والقبض والطي إلى يمين الرب عز وجل ، فيقال: أوجد آدم بعد إذ لم يكن بيمينه ، ويجمع الأرض ويطوي السماء بيمينه وهكذا تحقيق المعاني ، كما علم من إشارة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكما علم من ضربه المثال . كما قد تقدم .

ثم السؤال: أي المذهبين أولى بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : مذهب السلف في الإقرار بالمعاني وتحقيقها، أم مذهب المفوض الذي هو

---

(١) أخرجه البخاري (ح/ ٦٥١٩) ، ومسلم (ح/ ٢٧٨٧) .

أشبه شيء بمذهب عباد بن سليمان المعتزلي المتعسف !؟.

وأخيراً : فإن بعض هؤلاء كذاب ، فاجر في خصومته ، فربما تجد أحدهم إذا ذكر له شيخ الإسلام وقع فيه فلم يذر ، ثم هو يدعي أنها الغضبة لله عز وجل ، مما جناه هذا الرجل على عقائد المسلمين ، فإذا ما ذُكر له ابن عربي ذلك الزنديق الكذاب ، أثنى عليه الثناء العاطر ، ونعته بالشيخ الأكبر، فلو سلمنا له صدق غضبته من شيخ الإسلام ، فكيف يفسر لنا ثنائه على ابن عربي الذي قال في الله عز وجل ما لم يقله يهودي أو نصراني أو مجوسي !؟. فوشى الكذاب بنفسه ، وكشف عن حقده الأسود ، وأزرى بعدالته ، فبئس الإنصاف ، وبئس ما اختار الفاجر لنفسه بعد أن قامت عليه البينة بسقوط عدالته ، إذا مدح الزنديق الكذاب الذي لاحت البراهين على كفره البواح ، وذم شيخ الإسلام الذي نصر الدين بالقلم واللسان والسِّنان .

ثم أقول : لعلي أنجزت للمفوض وعدي ، وكشفت حقيقة قوله ، وما يلزمه فيه ، والله يهدي من يشاء ويضل من يشاء ، ويحكم ما يريد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

خاتمة في التنزيه

الأصل الأول لمعرفة الله عز وجل هو إفراد الخالق من المخلـوق في ذاتـه وصفاته وأفعاله ، ولا يتحقق هذا الأصل إلا بإهدار أي وجه للـتلازم بـين لفظ الوحي الذي فيه الصفة وبين ما يماثل من معانيه المخلوقين :

فقد كان الله ولا شيء قبله .

أخرج البخاري من حديث عِمْرانَ بـن حُصَـيْنٍ رضي الله عـنهما قـال : ((**إِنِّي عِنْدَ النَّبِي صلى الله عليه إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِـنْ بَنِـى تَمِـيمٍ فَقَـالَ : «اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِى تَمِيمٍ».**

قَالُوا : بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا.

قَالَ : فَدَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْـلِ الْـيَمَنِ فَقَـالَ :«اِقْبَلُـوا الْبُشْـرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ».

قَالُوا : قَدْ قَبِلْنَا يَا رَسُولَ اللهِ جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِى الدِّينِ، وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ؟.

قَالَ :« كَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَـى الْمَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُـلَّ شَـيْءٍ ». الحديث))[1].

---

(١) أخرجه البخاري (ح/ ٧٤١٨)، وفيه دليل على القول الراجح أن العرش خُلق =

إن هذا الحديث على اختلاف ألفاظه يدل على أن الله عز وجل هو الأول كما في حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ ، اقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ**»(١).

فكان الله عز وجل قبل أن يخلق الأمكنة ، وهذه دلالة من النقل وقاطع العقل على أن الله عز وجل كان في الأزل غنياً قائماً بنفسه غير مفتقر إلى مكان ولا جهة ليقوم بها ، وفي هذا ـ كما تقدم من كلام ابن عبد البر(٢)ـ دلالة قطعية من العقل على بطلان إطلاق القياس بين الله وخلقه فيما يجوز ويجب ويستحيل؛ إذ لا يعقل مخلوق منا لا في مكان يقوم به . أما الله تبارك وتعالى فهو القائم بنفسه الذي به قيام كل شيء، كان كذلك ولا يزال سبحانه بعد وجود خلقه، قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾ [فاطر: ١٥] ، وقال تعالى : ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ

=قبل خلق القلم ، والرأي الثاني أن القلم قبله . انظر منهاج السنة (١/ ٣٦١) .

(١) طرف من حديث أخرجه مسلم (ح/ ٢٧١٣) .

(٢) انظر ما تقدم ص٥١.

﴿ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ ﴾[آل عمران: ٢]؛ فمبدأ الأمر يدل دلالة قطعية على بطلان القياس[1]، وعلى إفراد الخالق جل جلاله من المخلوق فيما يجب ويستحيل .

وعز ربنا وجلّ أن يفتقر في القيام إلى الحلول في مخلوقاته ، بل هو قائم بنفسه، فالله على سمائه على عرشه بائن من خلقه ، وليس فوق العرش مكان ولا جهة ، ليس إلا الله عز وجل[2]. وعز ربنا وجل أن يخالط فعله فعل مخلوقاته كما يقول أهل التجهم والحلول، الذين لا يفرقون بين فعل الله وفعل خلقه، ففعل الله بائن من فعل خلقه كذلك .

وقال البخاري: ((وكذلك مؤدى جميع لغات الخلق من غير اختلاف بينهم ، وإنما هو الفاعل والفعل والمفعول : فالفعل صفته، والمفعول غيره ، وبيان ذلك في قوله تعالى : ﴿ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥١] . ولم يرد بخلق السماوات نفسها ، وقد ميز فعل السماوات من السماوات ، وكذلك فعل جملة الخلق، وقوله : ﴿ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥١] وقد ميز الفعل والنفس، ولم يُصَيِّر فعلَه خلقاً))[3] اهـ.

---

(١) إلا أنه تعالى هو الأولى من خلقه بثبوت كل كمال ، والتنزيه عن كل نقص .

(٢) انظر ما تقدم ص٥٤ .

(٣) خلق أفعال العباد(ف/ ٦٢١) .

يعني لم يصير فعله مخلوقاً ، فخلقاً هنا مصدر بمعنى مخلوق . ففعل الله عز وجل هو الخلق ، وهو بخلاف المفعول المخلوق .

وقال البخاري : ((واختلف الناس في الفاعل والمفعول والفعل :

فقالت القدرية : الأفاعيل كلها من البشر ليست من الله .

وقالت الجبرية : الأفاعيل كلها من الله .

وقالت الجهمية : الفعل والمفعول واحد ؛ لذلك قالوا لـ ﴿ كُن ﴾ مخلوق . وقال أهل العلم : التخليق فعل الله، وأفاعيلنا مخلوقة، لقوله تعالى: ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك: ١٣ ـ ١٤] ، يعني السر والجهر من القول، ففعل الله صفة الله ، والمفعول غيره من الخلق)) (١) اهـ.

فسر العبد وجهره مخلوقان مفعولان ، وفعل الله هو الخلق .

والمقصود : مباينة الله عز وجل لخلقه بالنظر إلى ذاته المقدسة وصفاته العلى وأفعاله المباركة : فالله عز وجل على سمائه على عرشه بائن من خلقه قائم بنفسه ، وفعل الله بائن من فعل خلقه سبحانه ، ففعل العبد مخلوق مفعول ، وفعل الله من الله وليس من الله شيء مخلوق ، وفعل الله متعلق

---

(١) خلق أفعال العباد(ف/ ٣٨٩) .

بإرادته تعالى ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾ [النحل: ٤٠] . إن هذه المباينة هي أصل التنزيه ، والذي اجتمعت معانيه في سورة الإخلاص : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ . وأخرج البخاري من حديث الأعرج عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قال الله تعالى : « **كَذَّبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ، فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّايَ، فَقَوْلُهُ: لَنْ يُعِيدَنِي كَمَا بَدَأَنِي، وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّايَ فَقَوْلُهُ: اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا، وَأَنَا الْأَحَدُ الصَّمَدُ، لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُواً أَحَدٌ** »[١] .

والأحد الذي لا شبيه له ولا نظير له . وروي أن سبب نزول هذه الآية ما قاله المشركون للنبي صلى الله عليه وسلم انسب لنا ربك[٢] .

---

(١) أخرجه البخاري (ح/ ٤٩٧٤) .

(٢) أخرجه أحمد (٥ / ١٣٤) والترمذي (ح/ ٣٣٦٤) من طريق محمد بن مُيَسَّرٍ الصاغاني، حدثنا أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أُبَي بن كعب أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: « انسب لنا ربك، فأنزل الله=

فهي سورة المعرفة وهي سورة التنزيه ، وهي تعدل ثلث القرآن كما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ**»[1].

إن المعنى الذي تعلق بقوله تعالى في الحديث القدسي السابق الذكر « **وَأَنَا الأَحَدُ الصَّمَدُ، لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُواً أَحَدٌ**» هو إبطال أن يكون ما يماثل المخلوقين فيما يجب وما يستحيل عليهم سبيلاً

=تبارك وتعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾». فالصمد الذي ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ لأنه ليس شيء يولد إلا سيموت ، ولا شيء يموت إلا سيورث ، وإن الله عز وجل لا يموت ولا يورث : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ قال : لم يكن له شبيه ولا عدل وليس كمثله شيء .

وأخرج الترمذي (ح/ ٣٣٦٥) قال : حدثنا عبد بن حميد، حدثنا عبيد الله بن موسى، عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع، عن أبي العالية أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر آلهتهم فقالوا : انسب لنا ربك . قال : فأتاه جبريل بهذه السورة .

قال أبو عيسى: ((فذكره ونحوه ولم يذكر فيه أُبَي بن كعب ، وهذا أصح من حديث أبي سعد، وأبو سعد اسمه محمد بن مُيَسَّرٍ، وأبو جعفر الرازي اسمه عيسى، وأبو العالية اسمه رفيع ، وكان عبداً أعتقه امرأة سابية)) اهـ.

(١) أخرجه البخاري (ح/ ٥٠١٣) .

لمعرفة ما يجب لله عز وجل وما يستحيل عليه . وهذا هو قول الإمام أحمد لأبي عيسى برغوث لما قال له أبو عيسى : إذا قلت : أن القرآن غير مخلوق لزم أن يكون الله جسماً ؟. فقال له الإمام أحمد : ((إنا نقول: إن الله أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد)) .

وهذا معنى ما أخرج الذهبي بسنده إلى يونس بن عبد الأعلى قال : سمعت الشافعي يقول : ((**لله أسماء وصفات لا يسع أحد إنكارها ، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر ، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا بالروية والفكر ، فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفي عن نفسه فقال:** ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[الشورى: ١١]))[1]اهـ.

نعم إن العقل يقطع بثبوت الكمال لله عز وجل مثل ما يقطع بانتفاء النقص عنه ، ولكن هذا الكمال على سبيل الإجمال ، أما تفاصيله فموقوفة على السمع الصحيح .

إن من تأمل جواب الإمام أحمد لأبي عيسى برغوث ، وجواب الأمام أحمد بن نصر الخزاعي للواثق ؛ وقف على الفرق بين المذهبين والأصلين :

---

(١) انظر مناقب الشافعي لابن أبي حاتم ص ، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٧٩) .

أصل أصحاب (لو) ، و(لِمَ) و(كَيْفَ) ومداره على إنشاء التلازم بين لفظ الوحي الذي فيه الصفة، وبين ما يماثل من معانيه المخلوقين ، وأصل أهل السنة في إهدار التلازم وحسم مادته .

إن هذا يدلك على معنيين عزيزين ونبيلين :

الأول : لماذا وصف جماعةٌ من أئمة السنة الجهميةَ بأنهم مشبهة مع أنهم نفاة ؟. مثل قول البخاري: ((وقال بعض أهل العلم: إن الجهمية هم المشبهة؛ لأنهم شبهوا ربهم بالصنم، والأصم ، والأبكم ، الذي لا يسمع ولا يبصر ، ولا يتكلم ، ولا يخلق))[1]اهـ.

ومثل قول الإمام أحمد : ((لقد جمعتم بين كفر وتشبيه))[2]اهـ.

إن الجواب بينٌ ، فإن أصل التشبيه هو في إنشاء هذا التلازم والذي هو مقدمة القياس المذموم ، قياس الله عز وجل بخلقه فيما يجب ويستحيل من الفعل والصفة .

إن (لو) ، و(لِمَ) و(كَيْفَ) هي مادة هذا القياس، وهذا هو المعنى المتعلق بقول الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في رسالته إلى عبدوس: ((**وليس في السنة**

---

(١) خلق أفعال العباد (ف / ١١١) .

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة ص١٣٣ .

قياس›› وقوله : ‹‹ **والإيمان بالقدر خيره وشره ، والتصديق بالأحاديث الواردة فيه ، والإيمان بها لا يقال: (لِمَ) ولا(كَيْفَ) ، إنما التصديق والإيمان بها ، ومن لم يعرف الحديث ويبلغه عقله فقد كفى وأحكم له؛ فعليه الإيمان والتسليم له››** .

فالمقصود أن أصحاب القياس هم أهل التشبيه ، وإنشاء التلازم السالف الذكر كافٍ في تحقيق القياس ، إذ هو مقدمته ، والقياس إما قياس طرد أو عكس .

مثال ذلك أن الجهمية والمشبهة قد اتفقا على إنشاء تلازم بين قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ وبين الجارحة المعهودة في المخلوقين من لفظ (يد) .

إن إنشاء هذا التلازم كافٍ في تحقيق التشبيه والإعراض عن التنزيه، أما الفرق بين الطائفتين المبتدعتين ففي التزام لازم هذه المقدمة؛ فبينما قالت المشبهة (يد كيد) أنكرت الجهمية أن يكون لله تعالى (يد)، وأولت الآية إلى معنى النعمة أو القدرة كما تقدم .

أما أهل السنة فامتنعوا من إثبات التلازم أصلاً فحسموا مادة القياس ، وأبطلوا أن يُدرك الله تعالى وصفته بالقياس على ما يماثل خلقه .

أما المعنى الثاني : فهو النظر في موجب التأويلات ، فإن معرفة ما يجوز وما يستحيل على الله عز وجل أصلٌ في فهم ألفاظ الوحي التي فيها الصفة

وتدبر معانيها، وهذا ضابط في معرفة الفرق بين التأويل والتحريف فنذكره في معاني :

أولاً : معنى التأويل وشروطه :

معنى التأويل عند المتأخرين هو صرف اللفظ عن ظاهره لموجب ؛ إذ التأويل على خلاف الأصل الذي هو حمل اللفظ على ظاهره .

قال الشافعي: ((وهذا المعنى الذي إذا وجَّهَ رجلٌ مُخَاطَبَاً به كان الذي يسبق إليه أنه لا يَحرمُ غيرُ ماسمى الله محرماً ، وما كان هكذا فهو الذي يقول له : **أظهر المعاني وأعمُّها وأغلبها** ، والذي لو احتملت الآية معنى سواه ، كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به ، إلا أن تأتي سنه النبي صلى الله عليه وسلم تدل على معنى غيره ، **مما تحتمله الآية** ، فيقول هذا معنى ما أراد الله تبارك وتعالى ...))[1]اهـ.

ثم مثل ـ رحمه الله ـ لذلك فانظره ، والحديث كذلك على عمومه .

قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: ((**فكل كلام كان عاماً ظاهراً في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على ظهوره وعمومه** ، حتى يُعلمَ حديثٌ ثابتٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ بأبي هو وأمي ـ يدل على

---

(١) الرسالة ف/ ٥٥٧.

أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعضُ الجملة دون بعض، كما وصفت من هذا ، وما كان في مثل معناه ›› [١] اهـ.

وبالنظر في موجب التأويل تعلم صحته من فساده ، ومن تأمل كلام الشافعي ـ رحمه الله ـ السالف الذكر وقف على شروط اعتبار التأويل الذي يجوز معه الخروج باللفظ عن ظاهره أو عمومه:

فالأول : الاحتمال وهذا قوله : ‹‹ **والذي لو احتملت الآية معنى سواه** ›› ، وقوله : ‹‹ **مما تحتمله الآية** ›› فلا تأويل بغير احتمال .

الثاني : صحة الدليل الصارف للفظ عن ظاهره إلى غيره ، وعن العموم إلى الخصوص ، وذلك قوله : ‹‹ **إلا أن تأتي سنة النبي صلى الله عليه وسلم تدل على معنى غيره (أي غير الظاهر) مما تحتمله الآية** ›› .

الثالث : وهو طلب الدلالة على صحة التأويل ، فلما كان التأويل على خلاف الأصل كما قال : ‹‹ **والحديث على ظاهره ، وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به...** ›› [٢] اهـ.

لما كان ذلك كذلك وجب الاحتياط في دعوى الخروج عن الظاهر والعموم بطلب الدلالة على صحته من وجوه الشريعة .

---

(١) الرسالة ف/ ٩٢٣.

(٢) انظر المسودة ص٣١٨ .

ويقرر الغزالي ـ رحمه الله ـ هذه المعاني فيقول : ((التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر))[1] اهـ.

العلاقة بين اللفظ والإسناد :

وحتى تتضح هذه العلاقة نقرر لها مثالاً :

قال الشافعي في الرسالة : **باب الصنف الذي يبين سياقه معناه :**

ف/ ٢٠٨ :قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ [الأعراف: ١٦٣] .

ف / ٢٠٩ : فابتدأ جلّ ثناؤه ذكرَ الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر ، فلما قال : ﴿ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ دل على أنه إنما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره ، وأنه إنما أراد بالعدوان أهلُ القرية الذين بلاهم بما كانوا يفسقون .

ف/ ٢١٠ : وقال : ﴿ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا

---

(١) المستصفى ص٣٨٣ .

قَوۡمًا ءَاخَرِينَ ﴿١١﴾ فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأۡسَنَآ إِذَا هُم مِّنۡهَا يَرۡكُضُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ [سورة الأنبياء :١١-١٢] وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها ، فذكر قصم القرية ، فلما ذكر أنها ظالمة، بان للسامع أن الظالم إنما هم أهلها دون منازلها التي لا تظلم، ولما ذكر القوم المنشئين بعدها ، و ذكر إحساسهم بالبأس عند القصم **أحاط العلم** أنه إنما أحس بالبأس من يعرف البأس من الأدميين)) اهـ.

قلت : قوله ـ رحمه الله ـ ((**أحاط العلم**)) أي لم يعد للاحتمال على خلاف هذا المعنى محلاً ، وإسقاط الاحتمال عن معناه يدل على إسقاط التأويل عن اللفظ، وأنه من البين بنفسه، وهذه طريقة صحيحة وضابط دقيق في فهم مسألة الحقيقة والمجاز ؛ إذ العبرة بالسياق في تعيين المراد من معاني اللفظ المحتمل، ودلالة السياق هاهنا من أصرح ما يكون ؛ إذ هي اعتبارٌ للمسند إليه الكلام، وما يجوز عليه وما لا يجوز[1]، ولفظ قرية يحتمل كل من المحل والحال فيه من السكان، بل والثاني أصلٌ للأول، قال ابن فارس: ((قرى) القاف والراء والحرف المعتل أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على جمعٍ واجتماعٍ . من ذلك القَرْية، **سمِّيت قريةً لاجتماع النَّاس فيها.** ويقولون: قَرَيت الماء في المِقْراةِ : جمعتُه، وذلك الماءُ المجموع قَرِيٌّ . وجمع

(١) انظر ص١٥٧، ١٦٠.

القَرية قُرى، جاءت على كُسْوةٍ وكُسى . والمِقْراة: الجفْنة، سمِّيت لاجتماع الضَّيف عليها، أو لما جُمع فيها من طعام)) [١]اهـ.

فإذا جاء السياق حصل التعيين الذي ينتفي معه الاحتمال ، وهذا قول الشافعي ـ رحمه الله ـ ((أحاط العلم)) أي لم يعد للاحتمال على خلاف هذا المعنى محلاً ، فتعين المعنى وصار من البين الذي لا اختلاف فيه ؛ فلا يحتمل التأويل أو الوصف بالمجاز .

ثانياً : التأويل في الأسماء والصفات :

تقرر أن الأصل حمل الخبر على ظاهره ، وليس هذا خاصاً بمسائل الشريعة دون مسائل المعرفة بالله عز وجل .

وقد تقدم معنا قول الإمام ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ ((**إنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم ، ولو سلم ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات ، وجل الله وعز عن أن يخاطب إلا بما تفهمه العرب في معهود مخاطباتها مما يصح معناه عند السامعين**)) [٢]اهـ.

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٩٦) .

(٢) انظر ما تقدم ص٣٥ .

إن كلام ابن عبد البر هذا كان في تقرير معنى قولـه تعـالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ٥﴾ [طه: ٥]، وفي معرض شرحه لحديث النزول .

وكلام ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ فيه مـا سـبق تقريـره مـن كـلام الإمـام الشافعي ـ رحمه الله ـ، ففيه أن الأصل في الكلام الحقيقة والظاهر المتبادر .

وفيه اشتراط موجب للتأويل والاحتياط فيه « **ما لم يمنع منه ما يجب له التسليم** » ومن التشديد في قبول دعوى التأويـل قولـه : « **وهـو الواحـد الصمد ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز** » فتأمل موضع التشديد في قوله : « **حتى تتفق الأمة** » .

إن موجب التأويل الصارف للفظ عن ظاهره عند أهل التأويل في بـاب الأسماء والصفات هو في الملازمة « **لو كان كذا لكان كذا** » .

لكن الأمة لم تتفق على هذا الموجب ، بل اجتمعت عـلى بطلانـه ورفعـه يرفع حرف الاستفهام (كَيْف) عن خبر الوحي الذي فيه الصفة، وكذلك المنع من التفسير ومرادهم به التأويل كما تقدم من معنى قـولهم : « أمروهـا بلا كَيْف » وقولهم : « تفسيرها تلاوتها والسكوت عنها » .

إن بطلان هذا الموجب القائم على إنشاء التلازم بين لفظ الوحي وبين ما يماثل في معناه المخلوقين، فيه بطلان الاحتمال الذي يستدعي تشبيهاً يوجب

صرف اللفظ عن ظاهره بالتأويل .

وفيما أجمع عليه سلف الأمة من عيب الجهمية ونقض ما أحدثوه من التفسير، بيان إجماعهم على نقض موجب هذه التأويلات وأنه من التحريف.

والمقصود : الإشارة إلى الفرق بين المذهبين في قضية التنزيه : فبينما جعل أهل البدع من الجهمية هذا التلازم : « لو كان كذا لكان كذا » أصلاً في فهم قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] حتى خرجوا به إلى النفي والتعطيل والإلحاد في أسماء الله وصفاته ، جعل أهل السنة قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾أصلاً في إهدار هذا التلازم وحسم مادته ، فسلموا من التشبيه والتعطيل والتحريف والتناقض ، والقاعدة عند أهل البدع عامة أنهم يجعلون الأصل فرعاً فيدخلون على خبر الوحي ب(لِمَ) و(كَيْف) .

ثالثاً : معنى التحريف وبعض صوره :

تقدم معنا أن صرف اللفظ عن ظاهره بغير موجب قد دل الدليل على اعتباره هو من التأويل الفاسد، وهذا هو التحريف للنصوص سيما إذا خلت عن الاحتمال ولو مرجوحاً، وقد تقدم أن وجود الاحتمال أحد شروط التأويل . وتقدم أن الاحتمال أو عدمه إنما يكون من اللفظ في سياقه لا بمعزل عن السياق .

فمن صور التحريف : تأويل العرش في مثل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف: ٥٤] ،بالمُلك. قال ابن أبي العز : « وأما من حرف كلام الله، وجعل العرش عبارة عن المُلك ، كيف يصنع بقوله تعالى : ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾[الحاقة: ١٧] ، وقوله : ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾[هود: ٧]، أيقول : ويحمل ملكه يومئذ ثمانية!؟. وكان ملكه على الماء ؟. ويكون موسى عليه السلام آخذاً من قوائم الملك[1]!؟، هل يقول هذا عاقل يدري ما يقول!؟ »[2]اهـ.

وأخرج أبو داود ، والبيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان، عن موسى ابن عقبة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله الأنصاري ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**أُذِنَ لِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ مَلَكٍ من مَلائِكَةِ اللهِ مِنْ حَمَلَةِ الْعَرْشِ : أنَّ مَا بَيْنَ شَحْمَةِ أُذُنِهِ إلى**

---

(١) يقصد حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم : «**النَّاسُ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ ، فَإِذا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي، أم جُوزِي بِصَّعْقَةِ الْطُّورِ**؟»أخرجه البخاري (ح/ ٣٣٩٨)، ومسلم(ح/ ٢٣٧٤) ، وهو متفق عليه كذلك من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) شرح الطحاوية ص ٢٧٧ .

عَاتِقِهِ : مَسِيرةُ سَبْعِمَائةِ عَامٍ» [١].

والمَلَكُ لا يحمل مُلْكَ الرب عز وجل ، وفي الخبر ما يدل على أن العرش جسم وله قوائم ، وله ثقل ووزن ، وفي الحديث : « **سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ»** [٢]. وقال تعالى : ﴿ **وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ** ﴾ [الزمر: ٧٥] ، وفي حديث الشفاعة:« **فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقَعُ سَاجِدًا لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ»** [٣]، وفي حديث أبي هريرة عند البخاري:«**إِنَّ فِى الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا الله لِلْمُجَاهِدِينَ فِى سَبِيلِهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ؛ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ**

---

(١) أخرجه أبو داود (ح/ ٤٧٢٧) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (ف/ ٨٤٦) ، وقال ابن كثير (تفسير ٨ / ٢٣٩) : «إسناده جيد ، ورجاله كلهم ثقات». وقال الحافظ (فتح ٨ / ٦٦٥) : «إسناده على شرط الصحيح» . وانظر السلسلة الصحيحة (ح / ١٥١) وتعليق الحاشدي على الأسماء والصفات .

(٢) أخرجه مسلم (ح/ ٢٧٢٦) من حديث جويرية رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ**».

(٣) طرف من حديث أبي هريرة ، انظر: البخاري (ح/ ٤٧١٢) ، ومسلم (ح/ ١٩٤).

وَأَعْلَى الْجَنَّةِ وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ»[١].

فالعرش جسم له تحت ، وله فوق موضوع عليه كتابٌ[٢] ، فإذا ما انتهى الخلق كان الحق فوق عرشه بائناً منه ، وللعرش يمين ، وله حول تطوف

(١) حديث أبي هريرة أخرجه البخاري (ح/ ٢٧٩٠)، وقد أخرجه أحمد (٥ / ٢٣٢ ، ٢٤٠)، والترمذي(ح/ ٢٥٣٠)، وابن ماجه (ح/ ٤٣٣١)، من طريق (زهير بن حرب ، وحفص بن ميسرة ، وعبد العزيز بن محمد) كلهم عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل به مرفوعاً .

وأخرجه أحمد (٥ / ٣١٦ ، ٣٢١) ، والترمذي (ح/ ٢٥٣١) ، من حديث همام بن يحي قال : حدثنا زيد بن أسلم، حدثنا عطاء بن يسار، عن عبادة بن الصامت به مرفوعاً . فخالف همام بن يحي ، فقال في حديثه : عطاء بن يسار ، عن عبادة بن الصامت ، وليس عن معاذ ، وهمام بن يحيى ثقة ، وتابعه على ذلك هشام بن سعد كلاهما عن زيد بن أسلم .

قال الترمذي : « وهكذا رُوي هذا الحديث عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبادة بن الصامت ، وعطاء لم يدرك معاذاً ، معاذ قديم الموت ، مات في خلافة عمر » اهـ. وقال المزي : في سماع عطاء بن يسار من معاذ نظر ، وقد أعل الترمذي حديث عبادة بحديث معاذ المرسل ، وقال : هو أصح . وانظر تعليق العلامة الألباني الصحيحة (ح/ ٩٢١).

(٢) انظر ما تقدم ص٥٣-٥٤ .

فيه الملائكة ، ، وهذه بعض النصوص، وهي مستفيضة تجعل تأويل العرش بالملك من التحريف، فالعرش أعظم المخلوقات .

قال البيهقي : « وأقاويل أهل التفسير على أن العرش هو السرير ، وأنه جسم مجسم، خلقه الله تعالى، وأمر ملائكته بحمله، وتعبدهم بتعظيمه والطواف به، كما خلق الله في الأرض بيتاً، وأمر بني آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة، وفي أكثر هذه الآيات دلالة على صحة ما ذهبوا إليه ، وفي الأخبار والآثار الواردة في معناه دليل على صحة ذلك، وقال الله تبارك وتعالى : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وروينا عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : ((علمه)) ، وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل على أن المراد به الكرسي المشهور المذكور مع العرش»[١]اهـ.

قلت : ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في تأويل الكرسي بالعلم لا يصح . وهو من التحريف أيضاً :

أخرج ابن جرير الطبري من طريق عبد الله بن إدريس ، عن مطرف ، عن جعفر بن أبي المغيرة ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ قال : ((**كرسيه علمه**)) .

---

(١) الأسماء والصفات (٢/ ٢٧٢) .

و أخرجه من طريق هُشَيْمٍ، أخبرنا مطرف به وزاد فيه: ((**ألا ترى إلى قوله: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾**[البقرة: ٢٥٥])).

وأخرجه ابن منده من طريق جعفر بن أبي المغيرة ، وقال : ولم يتابع عليه وقال : وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير[1] .

ورواه البيهقي في الأسماء والصفات من طريق خالد الواسطي ، عن جعفر بن أبي المغيرة ، عن سعيد ، عن ابن عباس .

قال البيهقي : وقال غيره ـ يعني غير خالد ـ عن جعفر ، عن سعيد بن جبير من قوله . [يعني ليس هو من قول ابن عباس] .

قلت : قال ابن منده : روى أبو بكر الهذلي وغيره ، عن سعيد بن جبير قوله : ((**الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ**)) .

وروى أبو عاصم ، ثنا سفيان ، عن عمار الدُّهْنِي ، عن مسلم الْبَطِين ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: ((**الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ**))[2] .

---

(١) انظر الطبري (٥/ ٣٩٧، ٣٩٨) ، والرد على الجهمية لابن منده (ص٢١) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (ف/ ٢٣٣) .

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/ح/ ١٢٤٠٤) ، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٢) ، وأبو عاصم النبيل هو الضحاك بن مخلد، ثقة ثبت، وسفيان هو الثوري، وقال =

وهذا سند حسن وروي عن ابن عباس مرفوعاً ولا يصح .

وجعفر بن أبي المغيرة وثقه ابن حبان ، وقال الذهبي : صدوق » وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم » وقد تقدم قول ابن منده : ليس بالقوي في سعيد بن جبير ، فإذا خالف من هو أوثق منه في سعيد بن جبير لم يقبل قوله، لاسيما في أبواب المعرفة بالله عز وجل .

وكأن الذهبي قد أشار إلى أن جعفر لا يحتمل منه هذه المخالفة ، فقد ذكر هذا الأثر في ترجمته في الميزان، وذكر قول ابن منده أنه ضعيف في سعيد ابن جبير ، وأنه لم يتابع عليه ، وقال : ذكره ابن أبي حاتم وما نقل توثيقه بل سكت .

وروى حماد بن سلمة، عن عاصم، عن زِرّ بن حُبَيْشٍ، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال : «**مَا بَيْنَ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى أُخْرَى مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ ، وَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى الْكُرْسِيّ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ ، وَالْعَرْشُ فَوْقَ**

=الحاكم : صحيح على شرط البخاري ومسلم ، وعمار الدهني أخرج له مسلم فقط وقال الحافظ : صدوق يتشيع ، ورواية أبي عاصم النبيل عن الثوري في البخاري ومسلم ، وروي عن ابن عباس مرفوعاً ولا يصح . وانظر الضعيفة ح/ ٩٠٦ .

الْمَاءِ وَيَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ ››[١] .

وهذا سند حسن ـ إن شاء الله ـ وقوله: ‹‹**وَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى الْكُرْسِيِّ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ** ›› لا يحتمل التأويل ، ليس فيه إلا إثبات حقيقة الكرسي وأنه غير العرش، وأن العرش فوق الماء .

فهذه الآثار عن ابن عباس وابن مسعود ، أقوى مما روى جعفر بن أبي المغيرة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أنه علمه .

وقال الطحاوي في عقيدته : ‹‹**والعرش والكرسي حق**›› .

وتقدم قبل قول البيهقي : ‹‹ **وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل على أن المراد به الكرسي المشهور المذكور مع العرش**›› اهـ.

فالكرسي له جرم وتأويله بالعلم تحريف . ولو صح الخبر عن ابن عباس أنه علمه ـ ولم يصح كما قد تقدم ـ فلا ينفي ثبوت الكرسي ، ويكون من باب تفسير الشيء بلازمه ، فإذا وسع كرسيه السماوات والأرض فلابد أن يسع ذلك علمه ، وهو من التأويل البعيد .

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (١/ ٢٤٢) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (ف/ ٨٥١) ، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٣٩) . وعاصم بن بهدلة هو ابن أبي النجود حديثه يحتمل التحسين .

أحاديث مرفوعة في الكرسي :

* أخرج ابن أبي عاصم ، والبيهقي من حديث عمرو بن أبي قيس، ومنصور بن أبي الأسود ، كلاهما عن عطاء بن السائب ، عن محارب بن دِثارٍ ، عن ابن بُرَيْدَة، عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ قال : ((**لَمَّا قَدِمَ جَعْفَرُ بن أَبِي طَالِبٍ مِنَ الْحَبَشَةِ عَلَى النبي صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم : «مَا أَعْجَبُ شَيْءٍ رَأَيْتَه ثَمَّ؟»**.

قَالَ : رَأَيْتُ امْرَأَةً عَلَى رَأْسِهَا مِكْتَلٌ فِيهِ طَعَامٌ، فَمَرَّ فَارِسٌ يَرْكُضُ فَأَذْرَاهُ، فَقَعَدَتْ فَجَمَعَتْ طَعَامَهَا ، ثُمَّ الْتَفَتَتْ إِلَيْهِ ، فَقَالَتْ : ((**وَيْلٌ لَكَ يَوْمَ يَضَعُ الْمَلِكُ كُرْسِيَّهُ فَيَأْخُذُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ**)) .

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيه وسَلَّم ـ تَصْدِيقًا لِقَوْلِهَا ـ : «لاَ قُدِّسَتْ أُمَّةٌ ، أَوْ كَيْفَ تُقَدَّسُ أُمَّةٌ لاَ يَأْخُذُ ضَعِيفُهَا حَقَّهُ مِنْ شَدِيدِهَا غَيْرَ مُتَعْتَعٍ». وقوله : «**غَيْرَ مُتَعْتَعٍ**» أي دون أن يصيبه أذى أو ضرر ، وهذا حديث حسن[1]، وفيه ذكر الكرسي ، وإقرار النبي صلى الله عليه

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥٧) ، والطبراني في الأوسط (٥/ح/ ٥٢٣٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ف/ ٨٦٠)، وفي السنن (١٠/ ٩٤) وعطاء بن السائب : اختلط بآخره ، ولا تُعرف رواية منصور بن أبي الأسود ، وعمرو بن أبي قيس كانت قبل الاختلاط أو بعده . =

وسلم وتصديقه بصحة ذلك، ولا يلزم من ذلك مماسة أو حلول ، فإنه تعالى بائن من خلقه ، على عرشه ، كما يليق بجلاله .

* حديث أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ قال : ((**دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وفِيهِ : قُلْتُ: فَأَيُّ آيَةٍ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ أَعْظَمُ ؟. قَالَ :« آيَةُ الْكُرْسِيِّ، ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا أَبَا ذَرٍّ ، مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلاَّ كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضِ فَلاةٍ ، وَفَضَلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ»** .

وهذا حديث ضعيف لا يستدل به في مسائل المعرفة[1].

=لكن للحديث شاهد من حديث جابر رضي الله عنه. فأخرج ابن حبان (ح/ ٥٠٥٨)، وابن ماجة (٤٠١٠) ، من طريق عبد الله بن عثمان بن خُثَيْمٍ، عن أبي الزبير، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال : لما رجعت مهاجرة الحبشة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «ألا تحدثوني بأعجب ما رأيتم بأرض الحبشة ...». وليس فيه إلا عنعنة أبي الزبير، وهو مدلس في غير رواية الليث عنه . ولكنه شاهد قوي لحديث بُرَيْدَة يصير به حسناً والله تعالى أعلم .

(١) روي عن أبي ذر من طرق كلها واهية أمثلها ما أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب العرش (ص٧٧/ ح/ ٥٨) قال حدثنا الحسن بن أبي ليلى، نا أحمد بن علي الأسدي، عن المختار بن غسان العبدي، عن إسماعيل بن سلم ، عن أبي إدريس الخولاني عن=

ومن التحريف كذلك : تأويل الاستواء في مثل قوله تعـالى : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾ [طه: ٥] بالقهر والغلبة ، وقـد تقـدم تزيـف هـذا القول وبطلانه[١] .

وحكي ابن الأعرابي أبو عبد الله محمد بن زيـاد صـاحب النحـو ، عـن أحمد بن أبي دؤاد قال : « قال لي أحمد بن أبي دؤاد : يا أبا عبد الله ، يصح هذا في اللغة ، ومخرج الكلام ؛ «الرحمن علا» أي العلو ، والعرش استوى؟ .

قال ابن الأعرابي : قلت يجوز على معنى ، ولا يجوز على معنى، إذا قلت: الرحمن علا من العلو ، فقد تم الكلام ، ثم قلت : (العرش استوى) يجـوز إن رفعت العرش ، لأنه فاعل . ولكن إذا قلت ﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي

=أبي ذر الغفاري به .

قال العلامة الألباني : « قلت : وهذا السند ضعيف ، إسماعيل بن سلم لم أعرفه ، وغالب الظن أنه إسماعيل بن مسلم ، فقد ذكروه في شيوخ المختار ، وهو المكي البصري وهو ضعيف ، والمختار روى عنه ثلاث ، ولم يوثقه أحد وفي التقريب أنه مقبول .. » اهـ. ثم ذكر العلامة ـ رحمه الله ـ عدة آثار لا ترقى إلى درجة الاعتبار ، وانظر : الصحيحة (ح/ ١٠٩) . والأسماء والصفات للبيهقي (ف/ ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣) وتعليق الحاشدي .

(١) أنظر ص٣٧ .

﴿ ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾[طه: ٦] فهو العرش ، وهذا كفر))[١]اهـ.

ومثال التحريف كذلك: تأويلات الباطنية ، ومنه تأويلات الرافضة ، فقد تأولوا الآية : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [سورة المائدة :٥٥] قالوا : نزلت في علي ـ رضي الله عنه ـ لما تصدق بخاتمة في الصلاة ، وهذا لم يصدقه دليل من نقل أو عقل ، وقوله تعالى : ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ ﴾ [الرحمن: ١٩] قالوا : علي وفاطمة : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾ ﴾ [سورة الرحمن: ٢٢] قالوا : الحسن والحسين ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [آل عمران: ٣٣] هم آل أبي طالب ، واسم أبي طالب عمران . وقوله :﴿ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ﴾[التوبة: ١٢] طلحة والزبير، ﴿ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ ﴾ [الإسراء: ٦٠] هم بنو آمية ، وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُواْ بَقَرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧] عائشة ، وقوله : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥] لئن أشركت بين أبي بكر وعلي في الولاية ، وغير ذلك[٢].

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات بسند صحيح (٢/ ٣١٤) .

(٢) انظر (منهاج السنة ٣ / ٤٠٤) .

رابعاً : التنزيه أصل في إبطال موجب التأويلات :

قضية التأويل واحدة سواء في الفقه أو الاعتقاد وهي الموجب للتأويل صحيح هو أو فاسد ، وقد تقدم الفرق بين الأن لتأويل الفاسد والصحيح في شروط التأويل، وقد تقدم إجماع السلف على الإقرار بصفات الباري عز وجل ، وهذا يعني أنهم لم يعتبروا للتأويل موجباً في صرف لفظ الوحي الذي فيه الصفة عن ظاهره .

وموجب التأويل عند أهله في باب الصفات ـ في الحقيقة ـ هو القياس الحاصل عن إثبات التلازم بين لفظ الوحي وبين ما يماثل من معناه المخلوق.

أما السلف ، فلم يعتبر القياس في باب الأسماء والصفات . وقد تقدم قول مالك : ((والكيف غير معقول)) يعني أن الكيف لا يمكن أن يدرك بقياس على ما يعقل من الخلق ، وقد تقدم أقوال الأئمة في ترك (لِمَ)، و(كَيْفَ) في باب الأسماء والصفات ، وقد تقدم أن (لِمَ)، و(كَيْفَ) هما أصل هذا القياس المذموم .

وذكرتُ قبل أن التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره لموجب ، ولا يكون صحيحاً إلا إذا اقترن باللفظ في سياقه ما يدل على الاحتمال ولو دلالة مرجوحة ، وبعض الناس يتوسع في دعوى التأويل بالنظر إلى ألفاظ الوحي مجرداً لها عن سياقها، وهذا مذهب فاسدٌ في ذاته؛ فإن دلالة السياق تأتي من

جهتين :

الأولى : اعتبارُ المسند إليه الكلام ، وهذه دلالة قطعية كما قد تقدم في قول الشافعي ((أحاط العلم)) [١]؛ لاعتبارها ما يجوز على المسند إليه اللفظ وما لا يجوز، في تعيين المعنى المراد من اللفظ، وهل يداخله احتمال أو لا؟.

أما الثانية : فترتيب النظم باعتبار أول الكلام بآخره أو العكس .

فإذا تقرر ذلك ، فهذه مسائل في تقرير الأئمة لهذا المعنى .

المسألة الأولى : في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾ [المجادلة: ٧] .

قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ بيان ما تأولت الجهمية من قول الله :﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ .

قالوا : إن الله معنا وفينا . فقلنا : الله جل ثناؤه يقول : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾. ثم قال :﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ

---

(١) انظر ما تقدم ص١٤١ .

رَابِعُهُمْ ﴾ يعني الله بعلمه، ﴿ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ ﴾ يعني الله بعلمه فيهم ﴿ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾ . **يفتح الخبر بعلمه ويختم الخبر بعلمه**)) [1] اهـ.

وفي كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ أن ظاهر الخبر هو إرادة العلم ، وهذه هي المعية العامة التي تُذكر من غير قيد ، فتفيد معيته تعالي لجميع خلقه ؛ بالعلم والقدرة والسلطان ، وهي بخلاف المعية الخاصة لبعض عباده تعالى، وتأتي صورها في كلام الإمام ، وقول الإمام: ((**يفتح الخبر بعلمه ويختم الخبر بعلمه**)) أي أن هذا مما بين ظاهرةَ السياقُ ، وأن ظاهره إرادةُ العلم لا الحلول ، ومن ثم فلا يفتقر إلى التأويل في دفع المعنى الباطل ، المخالف لضرورة الفطرة والسمع والعقل ، كذا إجماع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والسلف الحاصل على إثبات العلو.

وقال أبو طالب أحمد بن حميد: سألت أحمد عن رجل قال : إن الله معنا ، وتلا قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ . قال : ((**قد تجهم هذا ؛ يأخذون بآخر الآية ويدعون أولها ، هلا قرأت عليه :**

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة ص١٤٢ .

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ فعلمه معهم . وقال في سورة (ق) : ﴿ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ ﴾[ق: ١٦][١] **فعلمه معهم**))[٢]اهـ.

فظاهر من كلام الإمام أن هذه الآية من البين بنفسه ، ويؤكده قوله : ((**بيان ما تأولت الجهمية**)) ، فالجهمية هم المتأولون للخبر ، والخارجون به عن معناه الظاهر البين من السياق ، وفي قول الإمام أحمد : ((**يأخذون بآخر الآية ويدعون أولها**)) دلالة على اعتبار السياق ـ نظم الكلام ـ في بيان ما يحتمل التأويل وما لا يحتمله .

وروى يوسف بن موسى البغدادي أنه قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل : الله عز وجل فوق السماء السابعة على عرشه ، بائن من خلقه ، وقدرته وعلمه في كل كان؟.

قال ((**نعم، هو على عرشه ، ولا يخلو شيء من علمه**))[٣]اهـ.

إذن فلفظ الآية : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ ظاهر

---

(١) يأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام عن هذه الآية انظر ص١٦٦ .

(٢) انظر : الإبانة لابن بطة (ف/ ١١٦) ، والعلو للذهبي (ف/ ٤٧٥) .

(٣) السنة للالكائي (٣/ ٤٤٥) ، وانظر تقرير الإمام للعلو ص٢٤.

بنفسه في إرادة العلم، وهذا بدلالة السياق ، مقطوع بدلالته بالنظر إلى الأدلة الأخرى : وهي الفطرة والسمع المتواتر ، وإجماع سلف الأمة ، والعقل الضروري على أن الله على سمائه، وأنه لا يخالط خلقه، وهذه أدلة ضرورية ترد القول بأن لفظ الآية من المحتمل الذي يفتقر إلى التأويل .

وكذلك المعية المذكورة في سورة الحديد . قال تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ [الحديد: ٤]، فيمتنع بدلالة السياق ـ إضافة النظم إلى الباري ـ أن يكون في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ احتمال ـ ولو في غاية الضعف ـ على إرادة الحلول، حتى يفتقر في دفعه عن ظاهره بالتأويل؛ وذلك بما علم بالاضطرار من تنزيه الرب عن ذلك؛ بل اعتبار النظم أوله بآخره والعكس ينفي الحلول، ويدفعه أن يكون مراداً ، ولو بأدنى احتمال من احتمالات وجوه اللغة .

فقد قال تعالى في صدر الآية:﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ واستوى : علا وارتفع، فأول الآية ينفي الحلول في الأماكن، بإثبات أنه تعالى على العرش .

وقال تعالى : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ

﴿ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾ فهذا ذكر للعلم بحال السماوات والأرض ؛ فبقي العلم بحال غيرهما من مخلوقاته تعالى فقال: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ يعني بعلمه إذ الكلام في العلم ﴿ يَعْلَمُ ﴾ ثم ختم الآية بالعلم باعتباره لازم للبصر : ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾

فأول الآية ينفي الحلول ، ووسطها وآخرها يفيد العلم ، فأي احتمال في الآية ـ ولو ضعيف مرجوح ـ يفيد إرادة الحلول ، حتى يفتقر في دفعه إلى الخروج عن الظاهر بالتأويل ، وعلى هذا فالمعنى الظاهر المتبادر إلى الذهن عند سماع الآية ، هو إرادة العلم ، وهذا المعنى قد انعقد عليه إجماع الصحابة والتابعين ، فلم يخالفهم أحد ممن يعتد بقوله ، كما حكى ذلك الأئمة .

فالحاصل أن التأويل فرع عن الاحتمال ، والاحتمال إنما يعتبر من وراء السياق ، فإذا انتفى الاحتمال من السياق ، كان من البين بنفسه ، فلا يفتقر إلى بيان غيره ، فالاحتمال لا يثبت من اللفظ وحده، فإن اللفظ ولو كان محتملاً في ذاته، فتكفل الإسناد[1] ببيان المراد منه ، انتفى عنه الاحتمال،

---

(١) يعني المسند إليه الكلام . وانظر ما تقدم ص ١٤٠ .

وطريقة الأئمة النظر إلى السياق لا اللفظ بمعزل عن سياقه ، وقد تقدم كلام الإمام الشافعي، وقول أحمد: ((**يأخذون بآخر الآية ويدعون أولها**)) .

فتأمل هذا ، إذ هو كالتأصيل للفروع، مبين لمعنى ما يراد باللفظ، متى يكون على ظاهره ، ومتى يسوغ الخروج به عن هذا الظاهر، أو قل إن شئت إنه ضابط في تخليص الحقيقة من دعوى المجاز .

هذا عن السياق ، أما ذات لفظ المعية ، فإذا أطلق لم يُرد منه أكثر من المصاحبة والمقارنة ، وهذا لا يستلزم اختلاط الذوات ، أو الاجتماع في الأمكنة . قال ابن تيمية : ((وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أُطلقت ، فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة ، من غير وجوب مماسّة أو محاذاة عن يمين أو شمال ، فإذا قيدت بمعنى من المعاني ، دلت على المقارنة في ذلك المعنى ، فإنه يقال : ((ما زلنا نسير والقمر معنا أو النجم معنا)) ، ويقال : ((هذا المتاع معي))؛ لمجامعته لك ، وإن كان فوق رأسك ، فالله مع خلقه حقيقة ، وهو فوق عرشه حقيقة)) [1] اهـ .

قال العلامة ابن عثيمين معقباً : ((وصدق رحمه الله ـ أي ابن تيمية ـ فإن من كان عالماً بك ، مطلعاً عليك ، مهيمناً عليك ، يسمع ما تقول ، ويرى ما

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٣) .

تفعل ، ويدبر جميع أمورك ، فهو معك حقيقة، وإن كان فوق عرشه حقيقة؛ لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان»[١]اهـ .

والشيخ ـ رحمه الله ـ يبين معنى قول شيخ الإسلام : « فالله مع خلقه حقيقة » أي في حقيقة الاستعمال اللغوي للفظ ، والذي يراد به مطلق المقارنة والمصاحبة ، والتي دل السياق على المراد منها ، فانتفى أن يدخل اللفظ (المعية) هنا احتمال الاجتماع في المكان ، فصار اللفظ حقيقة في العلم؛ لأنه أحد المعاني المرادة بالوضع الأول للفظ، وقد تعين بالسياق فانتفى احتمال إرادة غيره من المعاني؛ فلا مجاز فيه ولا تأويل .

والمعية في القرآن خاصة وعامة ، قال شيخ الإسلام: « .. وبينٌ أن لفظ المعية ـ في اللغة ـ وإن اقتضى المجامعة والمصاحبة والمقارنة ، [وكل هذه المعاني لا تستلزم المماسة] فهو إذا كان مع العباد ، لم يناف ذلك علوه على عرشه ، ويكون حكم معيته في كل موطن بحسبه ، فمع الخلق كلهم بالعلم والقدرة والسلطان ، ويخص بعضهم بالإعانة والنصر والتأييد»[٢]اهـ.

---

(١) القواعد المثلى ص١١٢ .

(٢) شرح حديث النزول ص٣٦٠ .

بيان الإمام أحمد لوجوه المعية الخاصة :

يعني معيته تعالى لبعض المكلفين ، وذلك بدلالة السياق ، قال الإمام أحمد:

((بيان ماذكر الله في القرآن : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ وهذا على وجوه : قال الله جل ثناؤه لموسى : ﴿ إِنَّنِى مَعَكُمَآ ﴾ [سورة طه : ٤٦] يقول : في الدفع عنكما .

وقال: ﴿ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾[سورة التوبة : ٤٠] يقول : في الدفع عنا.

وقال: ﴿ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٢٤٩﴾ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] يقول : في النصر لهم على عدوهم .

وقال : ﴿ فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [سورة محمد :٣٥] في النصر لكم على عدوكم .

وقال : ﴿ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ﴾[النساء: ١٠٨] ، يقول : بعلمه فيهم .

وقال : ﴿ فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾ ﴾[الشعراء: ٦١ ـ ٦٢]، يقول في العون على فرعون)) [١] اهـ.

---

(١) الرد على الزنادقة ص١٤٠ .

ومن تأمل طريقة الإمام تبين له أنه يقصد الاحتجاج على الجهمية بدلالة السياق المبين لنوع المعية ؛ أي يستدل بظاهـر السياق عـلى بطـلان تأويلات الجهمية ، الخارجين عن هذا الظاهر . والله أعلم .

المسألة الثانية :

قال تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ [الذاريات: ٤٧] ، وعن ابن عباس ومجاهد وقتادة وابن زيد قالوا : ﴿ بِأَيۡيْدٍ ﴾ بقوة[١] . وهذا كـذلك ليس من التأويل ، فإن هذا حقيقة اللفظ في اللغة .

قال ابن خزيمة: ((وزعم بعض الجهمية أن معنى قوله ـ أي النبي صلى الله عليه وسلم ـ : ((خلق آدم بيديه)) أي بقوته ، فزعم أن اليد هي القـوة ، وهذا من التبديل أيضاً ، وهو جهل بلغة العرب ، والقوة إنما تسمى الأيد ؛ في لغة العرب لا اليد ، فمن لا يفـرق بـين اليـد والأيـد ، فهـو إلى التعلـيم والتسليم إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة .

وقد أعلمنا الله ـ عز وجل ـ أنه خلق السماء بأييدٍ ، واليد واليـدان غـير الأيد ، إذا لو كان الله خلـق آدم بأييـدٍ كخلقـه السـماء ، دون أن يكـون الله خـص خلـق آدم بيديـه، لمـا قـال لإبلـيس: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾ [ص: ٧٥] . ولا شك ولا ريب أن الله عز وجـل قـد خلـق إبلـيس

---

(١) انظر الطبري (١١/ ٤٧٢) .

عليه لعنة الله ـ أيضاً بقوته ، أي إذا كان قوياً على خلقه ، فما معنى قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ عند هؤلاء المعطلة ، والبعوض والنمل وكل مخلوق ، فالله خالقهم عنده بأييدٍ وقوة ...)) [١] اهـ.

ومثل قوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾[الذاريات: ٤٧]، في الدلالة على القوة ، قوله تعالى[٢]: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴾[يس: ٧١] في الدلالة على الذات يعني عملناه بقدرتنا ؛ إلا أن بعض أهل العلم قد انتزع من تلك الدلالة إثبات اليد .

المسألة الثالثة :

قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ ﴾ [ق: ١٦] ، قال الطبري: ((يقول: ونحن أقرب للإنسان من حبل العاتق ، والوريد : عرق بين الحلقوم والعِلْبَاوَيْنِ، والحبل هو الوريد ، فأضيف [يعني الحبل] إلى نفسه لا ختلاف لفظ اسميه))[٣]اهـ.

---

(١) التوحيد وإثبات صفات رب العالمين (١/ ١٩٩) .

(٢) انظر هامش ص١٠٨ .

(٣) تفسير الطبري (١٢/ ٣٤٢) .

قال ابن جرير : «واختلف أهل العربية في معنى قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ فقال بعضهم : نحن أملك به ، وأقرب إليه في المقدرة عليه، وقال آخرون: بل معنى ذلك: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ بالعلم بما توسوس به نفسه »[(١)] اهـ.

فهذا تفسير طائفة من السلف . وقد تقدم أن الإمام أحمد فسر الآية: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ بالعلم[(٢)] .

واختار شيخ الإسلام ابن تيمية أن القرب في الآية غير العلم ، ذلك أنه تعالى قال: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ ﴾ [ق: ١٦ - ١٧] ، فأخبر أنه يعلم ما توسوس به نفسه، ثم قال: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ فأثبت العلم ، وأثبت القرب ، وجعلهما شيئين ، فلا يجعل أحدهما هو الآخر .

وقيد القرب بقوله : ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾ ﴾[ق: ١٧ - ١٨].

---

(١) تفسير الطبري (١٢/ ٣٤٢) .

(٢) انظر ما تقدم ص١٥٨ .

فأثبت قربه تعالى من عبده بملائكته الكاتبين الحفظة ، لأنها جنده ورسله .

قال شيخ الإسلام : « ... فقيد القرب بهذا الزمان ، وهو زمان تلقي المتلقين : قعيد عن اليمين ، وقعيد عن الشمال ، وهما الملكان الحافظان اللذان يكتبان كما قال : ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾ ﴾ ومعلوم أنه لو كان المراد قرب ذات الرب ، لم يختص ذلك بهذه الحال ، ولم يكن لذكر القعيدين والرقيب والعتيد معنى مناسب .

وكذلك قوله في الآية الأخرى : ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [الواقعة: ٨٣-٨٥] ، فلو أراد قرب ذاته لم يخص ذلك بهذه الحال، ولا قال: ﴿ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴾ فإن هذا إنما يقال إذا كان هناك من يجوز أن يُبْصرُ في بعض الأحوال ، ولكن نحن لا نبصره ، والرب تعالى لا يراه في هذه الحال لا الملائكة و لا البشر ... » [1] اهـ.

أما التعبير عن قرب الملائكة بقوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ ﴾ فمعلوم من القرآن ، وقال شيخ الإسلام : « ومما يدل على ذلك أنه ذكره

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٠٦).

بصيغة الجمع فقال: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ ﴾ ، ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ، وهذا كقوله سبحانه: ﴿ نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾ ﴾ [القصص: ٣]، وقال : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنَ ﴾ [يوسف: ٣] ، وقال: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾ ﴾ [سورة القيامة: ١٧-١٩] . فإن مثل هذا اللفظ ﴿ نَحْنُ ﴾إذا ذكره الله تعالى في كتابه دل على أن المراد أنه سبحانه يفعل ذلك بجنوده وعبيده من الملائكة ، فإن صيغة ﴿ نَحْنُ ﴾ يقولها المتبوع المطاع العظيم الذي له جنود يتبعون أمره ، وليس لأحد جنودٌ يطيعونه كطاعة الملائكة ربهم، وهو خالقهم وربهم، فهو سبحانه العالم بما توسوس به نفسه، وملائكته تعلم، فكان لفظ نحن هنا هو المناسب ...»[1]اهـ.

وقال شيخ الإسلام :« وكذلك الجواب في قوله فيمن يحضره الموت : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴾ ، أي بالعلم به والقدرة عليه ؛ إذ لا يقدرون له على حيلة، ولا يدفعون عنه الموت ، وقد قال تعالى : ﴿ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقال تعالى : ﴿ قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ﴾ [السجدة: ١١] .

---

(١) شرح حديث النزول ص٣٧٣.

قلت : وهكذا ذكر غير واحد من المفسرين مثل الثعلبي، وأبي الفرج بن الجوزي ، وغيرهما في قوله: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ وأما في قوله : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ ﴾ فذكر أبو الفرج القولين : إنهم الملائكة ، وذكره عن أبي صالح عن ابن عباس ، وأنه القرب بالعلم .

وهؤلاء كلهم مقصودهم أنه ليس المراد أن ذات الباري جل وعلا قريبة من وريد العبد، ومن الميت ، ولما ظنوا أن المراد قربه وحده دون قرب الملائكة؛ فسروا ذلك بالعلم والقدرة كما في لفظ المعية، ولا حاجة إلى هذا ؛ فإن المراد بقوله : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ ﴾ أي بملائكتنا في الآيتين» [١]اهـ.

قال العلامة ابن عثيمين : « بقي أن يقال: فلماذا أضاف الله القرب إليه؟. وهل جاء نحو هذا التعبير مراداً به الملائكة؟ .

فالجواب : أضاف الله تعالى قرب ملائكته إليه لأن قربهم بأمره وهم جنوده ورسله . وقد جاء نحو هذا التعبير مراداً به الملائكة كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ﴾ [القيامة: ١٨] ، فإن المراد به قراءة جبريل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم، مع أن الله تعالى أضاف القراءة إليه

---

(١) شرح حديث النزول ص٣٦٦.

تعالى، لكن لما كان جبريل يقرؤه على النبي صلى الله عليه وسلم يأمر الله تعالى صحت إضافة القراءة إليه تعالى ، وكذلك جاء في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [هود: ٧٤] ، وإبراهيم إنما كان يجادل الملائكة الذين هم رسل الله تعالى »[١]اهـ.

والمقصود أنه ليس في الآية شيء من الاحتمال ، يستلزم التأويل ، دفعاً للمعنى الفاسد الذي يوهم النقص في حق رب العالمين ، وهو الحلول ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

فالحاصل أن فهم آيات القرآن ، وبيان معانيه يعتمد أمرين :

الأول : النظر في النظم ، وفي المقصود الذي سيق له أصالةً .

الثاني : النظر في معاني القرآن باعتبار ما يجب لله رب العالمين من التعظيم ، وما يمتنع في حقه تعالى من النقص .

وإنما قدمتُ الأول على الثاني ؛ لأن في النظم ـ لمن تدبره ـ ما يندفع به أي احتمال للمعنى الباطل، بل ومن قبل النظر فيما تقرر بضرورة السمع والعقل والفطرة من استحالة النقص على الرب عز وجل ؛ أما الثاني فأصل كلي يعمل به من لم يحقق معنى السياق ويتفهمه .

---

(١) القواعد المثلى ص١٢١ .

ولقد ذكر العلامة محمد بن عثيمين ـ رحمه الله ـ خمسة عشرـ مثالاً ، لما استدل به أهل التأويل ، على سبيل الإلزام لأهل السنة بصحة التأويل كمذهب، وأجاب عنها ـ رحمه الله ـ بالأجوبة النافعة الماتعة في كتابه (القواعد المثلى) ، فنذكر منها مثالاً لا يغني عن مراجعة الباقي .

قال ـ رحمه الله ـ : « المثال التاسع والعاشر : قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤] ، وقوله لموسى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ [طه: ٣٩] .

والجواب : أن المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته ، لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا ؟. هل يقال : إن ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري في عين الله ، أو أن موسى عليه الصلاة والسلام يُربى فوق عين الله تعالى ؟.

أو يقال : إن ظاهره وحقيقته أن السفينة تجري ، وعين الله ترعاها وتكلؤها، وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى، يرعاه ويكلؤه بها ؟. ولا ريب أن القول الأول باطل من وجهين : الأول : أنه لا يقتضيه الكلام بمقتضى الخطاب العربي ، والقرآن إنما نزل بلغة العرب ، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ [يوسف: ٢] ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ [الشعراء: ١٩٣ـ١٩٥] . ولا أحد يفهم من قول القائل «فلان يسير بعيني» أن

المعنى أنه يسير داخل عينه ، ولا من قول القائل : ((فلان تخرج على عيني)) أن تخرجه كان وهو راكب على عينه ، ولو ادعى مدع أن هذا ظاهر اللفظ في هذا الخطاب لضحك منه السفهاء فضلاً عن العقلاء .

الثاني : أن هذا ممتنع غاية الامتناع ، ولا يمكن لمن عرف الله وقدره حق قدره أن يفهمه في حق الله تعالى ؛ لأن الله مستوٍ على عرشه ، بائن من خلقه ، لا يحل فيه شيء من مخلوقاته ، ولا هو حال في شيء من مخلوقاته ، سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً . فإذا تبين بطلان هذا من الناحية اللفظية والمعنوية ، تعين أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثاني ، أن السفينة تجري وعين الله ترعاها وتكلؤها بها .

وهذا معنى قول بعض السلف :((بمرأى مني)) ؛ فإن الله تعالى إذا كان يكلؤه بعينه لزم من ذلك أن يراه ، ولازم المعنى الصحيح جزء منه كما هو معلوم من دلالة اللفظ ، حيث تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام))[1]اهـ.

خامساً : من أصول التنزيه قطع الطمع عن الإدراك :

ومن أصول التنزيه قوله تعالى :﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾[طه: ١١٠] وعلى قدر ما حصل للعبد من الإثبات لمعاني الوحي، على قدر ما يحصل من

---

(١) القواعد المثلى ص١٢٢ .

قطع الطمع عن الإدراك لكيفية الصفة ، على قدر ما يتحقق العبد من التنزيه . ولله در ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ إمام الأئمة إذ يقول في كتابه التوحيد وإثبات صفات رب العالمين، والذي هو أصل في معرفة التنزيه : ((ونقول: كلتا يدي ربنا عز وجل يمين كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم .

ونقول : ((إن الله عز وجل يقبض الأرض جميعاً بإحدى يديه ، ويطوي السماء بيده الأخرى ، وكلتا يديه يمين ، لا شمال فيهما)) .

ونقول : ((من كان من بني آدم سليم الأعضاء والأركان مستوي التركيب لا نقص في يديه ، أقوى بني آدم ، وأشدهم بطشاً له يدان، عاجز عن أن يقبض على قدر أقل من شعرة واحدة، من جزء من أجزاء كثيرة ، على أرض واحدة من سبع أرضين .

ولو أن جميع من خلقهم الله من بني آدم إلى وقتنا هذا ، وقضى خلقهم إلى قيام الساعة ؛ لو اجتمعوا على معونة بعضهم بعضاً ، وحاولوا قبض أرض واحدة من الأرضين السبع بأيديهم كانوا عاجزين عن ذلك غير مستطيعين له . وكذلك لو اجتمعوا جميعاً على طي جزء من أجزاء سماء واحدة لم يقدروا على ذلك ، ولم يستطيعوا، وكانوا عاجزين عنه، فكيف

يكون ـ يا ذوي الحِجَا ـ مَنْ وصف يد خالقه بما بينا من القوة والأيّد ، ووصف يد المخلوقين بالضعف والعجز مشبهاً يد الخالق بيد المخلوقين؟ . أو كيف يكون مشبهاً مَنْ يثبت أصابع على ما بينه النبي صلى الله عليه وسلم للخالق البارئ ؟ .

ونقول : إن الله جل وعلا يمسك السماوات على أصبع ، والأرضين على أصبع . الحديث .

ونقول : إن جميع بني آدم ـ منذ خلق الله آدم إلى أن ينفخ في الصور ـ لو اجتمعوا على إمساك جزء من أجزاء كثيرة من سماء من سماواته ، أو أرض من أراضيه السبع بجميع أبدانهم كانوا غير قادرين على ذلك ، ولا مستطيعين له ، بل عاجزين عنه . فكيف يكون مَنْ يثبت لله عز وجل يدين على ما أثبته الله لنفسه، وأثبته له النبي صلى الله عليه وسلم مشبهاً يدي ربه بيدي بني آدم؟ .

ونقول : لله يدان مبسوطتان ينفق كيف يشاء ، بهما خلق الله آدم عليه السلام ، وبيده كتب التوراة لموسى عليه السلام ، ويداه قديمتان لم تزالا باقيتين ، وأيدي المخلوقين مخلوقة محدثة غير قديمة ، فانية غير باقية ، بالية تصير ميتة ثم رميماً ، ثم ينشئه الله خلقاً آخر ﴿ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ

﴿١٤﴾ [المؤمنون: ١٤]، فأي تشبيه يلزم أصحابنا ـ أيها العقلاء ـ إذا أثبتوا ما أثبته الخالق لنفسه ، وأثبته له نبيه المصطفى صلى الله عليه وسلم؟ .

وقول هؤلاء المعطلة يوجب أن كل من يقرأ كتاب الله ويؤمن به إقراراً باللسان وتصديقاً بالقلب فهو مشبه ، لأن الله ما وصف نفسه في محكم تنزيله بزعم هذه الفرقة .

ومن وصف يد خالقه فهو يشبه الخالق بالمخلوق ، فيجب على قود مقالتهم أن يكفر بكل ما وصف الله به نفسه في كتابه ، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . عليهم لعائن الله ، إذ هم كفار منكرون لجميع ما وصف الله به نفسه ›› [1] اهـ.

فتأمل ما في كلامه ـ رحمه الله ـ من قطع الطمع عن الإدراك والإحاطة بصفات رب العالمين .

وقال ـ رحمه الله ـ في صفة الوجه : ‹‹ أقول وبالله التوفيق وإياه استرشد: قد بين الله عز وجل في محكم تنزيله الذي هو مثبت بين الدفتين : أن لله وجهاً وصفه بالجلال والإكرام، والبقاء فقال جلّ وعلا :﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، ونفي ربنا جلّ جلاله عن وجهه

(١) التوحيد (١/ ١٩٤) .

الهلاك في قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] .

إلى أن قال ـ رحمه الله ـ : ((نحن نقول وعلماؤنا جميعاً في جميع الأقطار : إن لمعبودنا ـ عز وجل ـ وجهاً كما أعلمنا الله في محكم تنزيله ، فذوّاه[1] بالجلال والإكرام ، وحكم له بالبقاء ، ونفى عنه الهلاك .

ونقول : إن لوجه ربنا ـ عز وجل ـ من النور والضياء والبهاء ما لو كشف حجابه لأحرقت سُبُحات وجهه كل شيء أدركه بصره ، محجوب عن أبصار أهل الدنيا ، لا يراه بشر ما دام في هذه الدنيا الفانية .

ونقول : إن وجه ربنا القديم لا يزال باقياً ، فنفى عنه الهلاك والفناء .

ونقول : إن لبني آدم وجوهاً كتب الله عليها الهلاك ، ونفى عنها الجلال والإكرام، غير موصوفة بالنور والضياء والبهاء التي وصف الله بها وجهه، تُدْرِكُ وجوه بني آدم أبصارُ أهل الدنيا ، لا تحرق لأحد شعرة فما فوقها لنفي السُبُحات عنها التي بينها المصطفى صلى الله عليه وسلم لوجه خالقنا.

ونقول : إن وجوه بني آدم محدثة مخلوقة ، لم تكن فكونها الله بعد أن لم تكن مخلوقة ، أوجدها بعد ما كانت عدماً .

وأن جميع وجوه بني آدم فانية غير باقية تصير جميعاً ميتاً، ثم تصير رميماً ثم ينشئها الله بعد ما صارت رميماً ، فتلقى من النشور والحشر والوقوف

---

(١) من (ذو) في وصفه تعالى لوجهه بقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ .

بين يدي خالقها في القيامة، ومن المحاسبة بما قدمت يداه وكسبت في الدنيا ما لا يعلم صفته غير الخالق البارئ ، ثم تصير إما إلى جنة منعمة فيها ، أو إلى النار معذبة فيها .

فهل يخطر ـ يا ذوي الحجا ـ ببال عاقل مركب فيه العقل ، يفهم لغة العرب ، ويعرف خطابها ، ويعلم التشبيه أن هذا الوجه شبيه بهذا الوجه؟ .

وهل هاهنا أيها العقلاء تشبيه وجه ربنا جل ثناؤه الذي هو كما وصفنا ، وبينا صفته من الكتاب والسنة بتشبيه وجوه بني آدم التي ذكرناها ووصفناها غير اتفاق اسم الوجه، وإيقاع اسم الوجه على بني آدم كما سمى الله وجهه وجهاً؟ .

ولو كان تشبيهاً من علمائنا لكان كل قائل : إن لبني آدم وجهاً وللخنازير والقردة والكلاب والسباع والحمير والبغال والحيات والعقارب وجوهاً، قد شبه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب وغيرها مما ذكرتُ ، ولست أحسب أن أعقل الجهمية المعطلة عند نفسه لو قال له أكرم الناس عليه : وجهك يشبه وجه الخنزير، والقرد، والدب، والكلب، والحمار، والبغل، ونحو هذا إلا غضب ؛ لأنه خرج من سوء الأدب في الفحش في المنطق من الشتم للمشبه وجهه بوجه ما ذكرنا ، ولعله بعد يقذفه ويقذف أبويه .

فتفكروا يا ذوي الألباب : أوجوه ما ذكرنا أقرب شبهاً بوجوه بني آدم ، أو وجه خالقنا بوجوه بني آدم؟. فإذا لم تطلق العرب تشبيه وجوه بني آدم بوجوه ما ذكرنا من السباع ، واسم الوجه قد يقع على جميع وجوهها ، كما يقع اسم الوجه على وجوه بني آدم ، فكيف يلزم أن يقال لنا : أنتم مشبهة؟.

ووجوه بني آدم ، ووجوه ما ذكرنا من السباع والبهائم محدثة، كلها مخلوقة قد قضى الله فنائها وهلاكها ، وقد كانت عدماً فكونها الله وخلقها وأحدثها ، وجميع ما ذكرنا من السباع والبهائم لوجوهها أبصارٌ، وخدود، وجباه، وأنوف، وألسنة، وأفواه، وأسنان، وشفاه . ولا يقول مركب فيه العقل لأحد من بني آدم : وجهك شبيه بوجه الخنزير ، ولا عينك شبيهة بعين القرد ، ولا فمك فم دب ، ولا شفتاك كشفتي كلب ، ولا خدك خد ذئب، إلا على المشاتمة ، كما يرمي الرامي الإنسان بما ليس فيه .

فإذا كان ما ذكرنا على ما وصفنا؛ ثبت عند العقلاء وأهل التمييز أن من رمى أهل الآثار القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فقد قال الباطل والكذب والزور والبهتان ، وخالف الكتاب والسنة وخرج من لسان العرب ›› [1] اهـ.

---

(١) التوحيد (١/ ٥١-٥٦) .

قلت : وهذا الإلزام مبني على قطع الطمع عن الإدراك لكيفية صـفة الله عز وجل ، فإنه إذا وقع اسم الوجه على بني آدم وعلى غيرهم من الكائنـات كالسباع والكلاب والخنـازير ، مـع الاشـتراك كـذلك في وجـود الألسـنة والشفاه والخدود ونحو ذلك ، ومن غير أن يوهم هذا الاشتراك في الاسـم تشبيهاً بين وجوه بني آدم ووجوه غيرهم من الكائنات ؛ فحـري ألا يـوهم الاشتراك في اسم الوجه ولا الاشتراك في وجود مسمى الوجه ، بين الباري عز وجل وبين خلقه تشبيهاً؛ إذا كان وجه ربنا عز وجل قـديم وذو جـلال وإكرام وسُبُحات لو كشف حجابـه لأحرقـت كـل شيء يدركـه بَصرُـه . ووجوه بني آدم ليست كذلك، وهكذا القول في سائر صفات الله عز وجل.

والمقصود : أن الاشتراك في نفس الاسم لا يوجب تشبيهاً؛ وإنما يكـون التشبيه إذا قال يد كيد ووجه كوجه كما تقدم من كلام إسحاق[1].

والمقصود : أن الإثبات لكل مـا ورد في خبر الكتاب والسنة يحصل بـه من قطع الطمع عن الإدراك والإحاطة بكيفية الصفة ما يوجب التنزيه .

وقد تقدم قبل إن النفي للصفة لا يعصم من التشـبيه إذ هـو مبنـي عـلى إثبات التلازم بين خبر الوحي وبين ما يماثل من معانيـه في المخلـوق فتـدبر فإنما هما أصلان : أصل إثبات الملازمة ، وأصل إسقاطها ومداره على تحقيق

(١) انظر ص ٩١.

قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾ ﴾[طه: ١١٠] .

بل السمع والعقل يقطع بالعجز عن الإحاطة بصفة بعض المخلوقين فكيف بالإحاطة بالله تعالى عز وجل وصفاته!؟.

أخرج اللالكائي بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي أنه قال لفتى من ولد جعفر بن سليمان : ((بلغني أنك تتكلم في الرب تبارك وتعالى ، وتصفه ، وتشبهه؟.

فقال الغلام : نعم . فأخذ يتكلم في الصفة .

فقال : رويدك يا بني حتى نتكلم أول شيء في المخلوق ، فإذا عجزنا عن المخلوقات فنحن عن الخالق أعجز وأعجز .

أخبرني عن حديث حدثنيه شعبة، عن الشيباني، قال : سمعت زراً قال : قال عبد الله : ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴿١٨﴾ ﴾ [النجم: ١٨] ، قال : رأي جبريل له ستمائة جناح ؟.

قال : نعم ، فعرف الحديث . فقال عبد الرحمن : صف لي خلقاً من خلق الله له ستمائة جناح ، فبقي الغلام ينظر إليه .

فقال عبد الرحمن : يا بني فإني أهون عليك المسألة ، وأضع عنك خمس مائة وسبعة وتسعين ، صف لي خلقاً بثلاثة أجنحة ، ركب الجناح الثالث

منه موضعاً غير الموضعين اللذين ركبهما الله حتى أعلم .

فقال : **يا أبا سعيد نحن قد عجزنا عن صفة المخلوق ، ونحن عن صفة الخالق أعجز وأعجز . فأشهدك أني قد رجعتُ عن ذلك وأستغفر الله ››**[١]**اهـ.**

وقال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ : ‹‹ وهنا نعلم أن الله لا مثل له ولا كفؤ ولا ند ، فلا يجوز أن نفهم من ذلك[٢] بأن علمه مثل علم غيره، ولا كلامه مثل كلام غيره، ولا استوائه مثل استواء غيره، ولا نزوله مثل نزول غيره ، ولا حياته مثل حياة غيره ، ولهذا كان السلف والأئمة مذهبهم إثبات الصفات ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات .

فالقول في صفاته كالقول في ذاته ، والله تعالى ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، لكن يفهم من ذلك أن نسبة هذه الصفة إلى موصوفها كنسبة هذه الصفة إلى موصوفها ، فعلم الله وكلامه ونزوله واستواؤه هو كما يناسب ذاته ويليق بها، كما أن صفة العبد هي كما تناسب ذاته وتليق بها ، ونسبة صفاته إلى ذاته كنسبة صفات العبد إلى ذاته .

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٥٨٥) .

(٢) يعني من الإثبات للصفات والاشتراك في الاسم .

ولهذا قال بعضهم : إذا قال لك السائل : كيف ينزل، أو كيف استوى ، أو كيف يعلم، أوكيف يتكلم ويقدر ويخلق؟. فقل له : كيف هو في نفسه؟. فإذا قال : أنا لا أعلم كيفية ذاته . فقل له : وأنا لا أعلم كيفية صفاته ، فإن العلم بكيفية الصفة يتبع العلم بكيفية الموصوف »[1]اهـ.

وقال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: « وقال في التنزيه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم: ٦٥] ، ﴿فَلَا تَضْرِبُواْ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤] ، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤] ، ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢] .

فنزه نفسه عن النظير باسم الكفء والمثل والند والسمي ، وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

وكتبنا رسالة مفردة في قول تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، وما فيها من الأسرار والمعاني الشريفة ، فهذه طريقة الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأئمتها : إثبات مفصل ونفي مجمل ، إثبات صفات الكمال على وجه التفصيل ، ونفي

(١) شرح حديث النزول ص٧٩.

النقص والتمثيل كما دل على ذلك سورة ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾ . وهي تعدل ثلث القرآن كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح ، وقد كتبنا تصنيفاً مفرداً في تفسيرها وآخر في كونها تعدل ثلث القرآن .

فاسمه الصمد يتضمن صفات الكمال كما روى الوالبي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال : هو العليم الذي كمل في علمه ، والقدير الذي كمل في قدرته ، والسيد الذي كمل في سؤدده ، والشريف الذي كمل في شرفه ، والعظيم الذي كمل في عظمته ، والحليم الذي كمل في حلمه ، والحكيم الذي كمل في حكمته ، وهو الذي كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله سبحانه وتعالى، هذه صفته ، ولا تنبغي إلا له .

و الأحد يتضمن نفي المثل عنه ، والتنزيه الذي يستحقه الرب يجمعه نوعان : أحدهما : نفي النقص عنه .

والثاني : نفي مماثلة شيء من الأشياء ، فيما يستحقه من صفات الكمال ، فإثبات صفات الكمال له مع نفي مماثلة غيره له ، يجمع ذلك ، كما دلت عليه هذه السورة »[1]اهـ.

---

(١) شرح حديث النزول ص١٨٥ .

والمقصود أن التنزيه يتحقق بالأصلين معاً : أصل تحقيق الصفات ، وأصل نفي المماثلة عنها وعن الذات . كما جمع الله عز وجل الأصلين معاً فقال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى: ١١] .

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفهرس

*** خاتمة في التنزيه :**